أحمد طلعت

الإسلام والديموقراطية

أحمد طلعت
المحامي بالنقض

الإسلام والديموقراطية .. !!

إهـــداء

إلى "جان جاك روسو"

المفكر الغربى.. المسيحى ..

و" عبد الرحمن الكواكبى"

المفكر العربى .. المسلم ..

أهدى هذه الصفحات ، إجلالا للفكر الديموقراطى ، فى الشرق .. وفى الغرب ..

أحمد طلعت

بداية ..

أغلب الظن أن ما جرى فى مصر منذ ٢٣ يوليو من عام ١٩٥٢ يمكن أن يكون جرعة من "مصل" يزيد من مناعة الشعب المصرى لرفض كل أنواع حكم الفرد، ويضاعف من حصانته للتمسك بأن يحكم حكما ديموقراطيا، تكون السيادة فيه للشعب، وتكون حرية الإرادة، والفكر، والتعبير، حقا مقدسا لكل مواطن ، لا يعتدى عليها أحد، ولا يصادرها أحد..

وفى ظنى أن أى شعب – مهما كان حظه من التقدم والنضج – يمكن أن يتعرض، فى مرحلة من مراحل تاريخه ، لتجربة تسلب فيها الحرية باسم الحرية، وتغيب فيها الديموقراطية باسم الديموقراطية، وتكبت فيها إرادة الشعب باسم إرادة الشعب .. !!

حدث ذلك فى فرنسا ، فترة قصيرة بعد ثورتها الشعبية الخالدة ، عندما تسلق سلم السلطة فيها – باسم الثورة – طغاة حولوا مبادئها النقية إلى حمامات من الدم ، وأقاموا "المقصلة" فى الميادين لتقص رقاب الوطنيين وأصحاب الرأى، حتى أن رأس رجل مثل "دانتون" لم تسلم من نصل المقصلة ..

ثم استعاد الشعب وعيه ، واستخلص إرادته، ولم يعد "عهد الإرهاب" الذى تزعمه "روبسبيير" أكثر من ذكريات سوداء فى تاريخ الشعب الفرنسى.. ومجرد جرعة من "المصل" تعصمه من أن يسلم قدره –من جديد– لأى طاغية، تحت أى شعار .. !!

وحدث ذلك فى ألمانيا –بكل ما يتمتع به شعبها من حضارة وتقدم– فتسلق رجل مثل "هتلر" سلم السلطة، تحت شعار " لاشتراكية الوطنية".. ألهب به حماس الشعب، حتى انقاد من خلفه إلى كارثة حقيقية، تلسعه سياط "الجستابو". وتخدره خطب "الفوهرر".. !! ثم أفاق الشعب –بعد الكارثة– وخرج يبنى بلده من جديد فى ظل ديموقراطية حقيقية، جعلت منه خلال عدة سنوات، أحدى القوى الإقتصادية والصناعية الكبرى فى العالم..

ومثل فرنسا وألمانيا، دول أخرى كثيرة، وشعوب أخرى كثيرة تمكنت الدكتاتورية من أقدارها، فانقادت إليها –رغم ارتفاع مستواها الحضارى– إلا أن التجربة بكل مرارتها لم تعد أكثر من "مصل" زاد من مناعتها، وضاعف من تمسكها بالحرية.. والديموقراطية..

لذلك قلنا –عن ثقة وليس عن مجرد التمنى– أن تجربة الشعب المصرى التى بدأت فى يوليو من عام ١٩٥٢ تصلح لأن تكون هذه الجرعة من المصل ، تقود الشعب إلى أمله فى غد مشرق، بدلا من أن تجره إلى هاوية اليأس.. أو خطيئة اللامبالاة ..

لكننا نرى أن أخطر ما يواجه الشعب المصرى الآن ، هو أن تجربة يوليو قد طورت نفسها – مع مرور الوقت – واستترت خلف واجهة ديموقراطية لتبدو أمام الأعين

وكأنها نظام حكم طبيعى ، ولتتقى – من خلف هذه الواجهة – غضبة شعب يكاد صبره أن ينفد .. تماما كما تطور " الميكروبات " نفسها عندما يبدأ المريض فى علاج نفسه بالمضادات الحيوية ، فتفرز تلك الميكروبات غلالات تقيها من فتك الدواء ..

لذلك، فإن هذه الصفحات هى محاولة لمناقشة بعض القضايا المثارة حول الديموقراطية بصورتها الحالية، حتى يتخلص "حكم الشعب" من كل الأوحال التى رماه بها أعداؤه على مر السنين، فتسقط الأقنعة المزيفة، وتقوى مناعة الشعب فى مواجهة أى عدوان جديد على الديموقراطية.

ونحن نعلم أن الكثيرين –تحت ضغط الحملات الإعلامية المكثفة والموجهة– قد أوشكوا على أن يفقدوا الأمل فى جدوى الإصلاح بالديموقراطية، وراح البعض من هؤلاء يمد بصره إلى الماضى السحيق، أو الشرق البعيد ، باحثا عن "وصفة " تحقق آمال الشعب، وتوقف تيار التدهور والخراب الذى ينحدر إليه يوما بعد يوم ..

لكننا لا زلنا على ثقة من أن الأمر لا يحتاج إلى بعث تجارب الماضى، أو التعلق بأفكار لا تصلح أكثر من مادة للجدل النظرى، فإذا وضعت موضع التطبيق الفعلى –فى هذا البلد أو ذاك– تهاوت أمام واقع الحياة.. وواقع التطور..

أن الأمر – فى رأينا – لا يحتاج لأكثر من " شيء من المنطق " يقودنا إلى مناقشة واعية وتحليل عقلانى ، يصل بنا فى النهاية إلى وضع أساس متين – وواقعى – يقوم عليه بناء ثابت ومستقر ، بعد أن غاب المنطق طويلا ، وغابت معه الحقيقة ..

وسوف يكون أول سؤال فى هذه المناقشة المنطقية عن مصدر السلطة فى دولة من الدول.. هل يكون مصدر السلطة هو الشعب ممثلا فى أغلبيته ، أم يكون مصدر السلطة فرد أو جماعة من هذا الشعب حتى ولو كانت متفوقة بقوتها.. أو حتى بعلمها..؟

والحديث موجه – بالدرجة الأولى – إلى شباب هذا الجيل ، ليس فى مصر وحدها ، وإنما فى عالمنا العربى كله ..

فما يسمعه الشباب – على طول السنين الماضية – عن الديموقراطية يجعلنا نتوجه إليه بالحديث ، فى محاولة لتوضيح الأسس التى تقوم عليها، والمبادئ التى تعمل فى ظلها ، بعد أن أصبح الخلط المتعمد ، والتشويه المقصود لهذه الأسس والمبادئ، سمة غالبة فى هذا العصر..

والله الموفق ..

المؤلف

داء الشرق ودواؤه ..

"أن أصل الداء هو الاستبداد السياسى،
ودواؤه دفعه بالشورى الدستورية "

عبد الرحمن الكواكبى

مع ميلاد القرن العشرين أمسك الكاتب العربى المسلم ، عبد الرحمن الكواكبى، قلمه ليسطر كتابه الشامخ " طبائع الاستبداد " ؟

لقد نشر الكواكبى هذا الكتاب فى القاهرة عام ١٩٠٠ ، بعد ثلاثين عاما قضاها جائلا بين حلب – مسقط رأسه – وبقية الأقطار العربية التى كانت خاضعة فى ذلك الوقت للسيادة العثمانية ، باحثا كما صرح بنفسه فى مقدمة الكتاب عن : داء الشرق ودواؤه ..

وانتهى الكواكبى من بحثه إلى نتيجة غاية فى الدلالة والاختصار تقول بأن " أصل الداء هو الاستبداد السياسى ودواؤه هو دفعه بالشورى الدستورية "

ولم يخص الكواكبى شعبا بذاته بهذه النتيجة ، ولم يتهم حاكما بذاته بالاستبداد، بل سجل صراحة قوله " وأنا لا أقصد من مباحثى ظالما بعينه ، ولا حكومة أو أمة مخصصة ، وإنما أردت بيان طبائع الاستبداد وما يفعل ، وتشخيص مصارع الاستعباد وما يقضيه وما يمضيه على ذويه .. والتنبيه لمورد الداء الدفين ، عسى يعرف الذين قضوا نحبهم ، أنهم هم المتسببون لما حل بهم، فلا يعتبون على الأغيار ولا على الأقدار، إنما يعتبون على الجهل وفقد الهمم والتواكل.. وعسى الذين فيهم بقية رمق من الحياة يستدركون شأنهم قبل الممات، فما أنا إلا فاتح باب صغير من أسوار الاستبداد، عسى الزمان يوسعه .."

ولو بعث الكواكبى من جديد ليشهد عالمه العربى والإسلامى يستعد لوداع القرن العشرين واستقبال القرن الذى يليه، لرأى بنفسه أن الداء لا يزال هو الداء، وأن الدواء لا يزال هو الدواء، رغم مرور ما يقرب من مائه عام على نشر كتابه "طبائع الاستبداد"..!!

وكل ما تغير خلال هذه الحقبة من الزمان هو الأسماء والمسميات .. فالاستبداد السياسى نسميه الآن بالدكتاتورية ، والشورى الدستورية نطلق عليها الآن كلمة الديموقراطية ..

هذا هو كل ما تغير، أما المضمون.. المرض والعلاج.. فإنه كما هو ، رغم نصيحة الكواكبى " للذين فيهم بقية رمق من الحياة أن يستدركوا شأنهم قبل الممات " ، بل أن "الباب الصغير" الذى فتحه الكواكبى فى أسوار الاستبداد، لا يزال على حاله لم يتسع ، أن لم يكن قد ضاق فى بعض أرجاء الشرق العربى والإسلامى، بفضل المزيد من "الجهل وفقد الهمم والتواكل".

ولا يمكن أن نمر بما كتبه الكواكبى فى بداية القرن العشرين، دون أن نتوقف عند ملاحظات جديرة بأن نطيل عندها الوقوف.. والتأمل..

فالكواكبى – أولا – قد أدرك مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مبلغ اتساع الهوة بين الشرق العربى الإسلامى، والأمم المتطورة الصاعدة فى أعقاب الثورة الصناعية فى أوروبا.. وهى الهوة التى زادت اتساعا خلال القرن العشرين، رغم تنبه الكواكبى لبدايتها، وتنبيهه لما يمكن أن يؤدى إليه استمرارها..

والكواكبى –ثانيا– لم يترك نفسه للوقوع فى شرك تعليلات خاطئة، كانت شائعة فى عصره لأسباب التخلف والانحطاط ، بل أدرك –منذ وقت مبكر– أساس العلة وهى الاستبداد السياسى، كما أدرك جوهر الدواء وهو الشورى الدستورية..

ومهما قيل من أن الكواكبى كان متأثرا بأفكار بعض كتاب عصر النهضة مثل مونتسكيو أو جان جاك روسو ، فإن أعظم ما فى تحليل الكواكبى هو أنه كان يمثل واقعا حيا تعيشه أقطار الشرق العربى الإسلامى ، وبصرف النظر عن أن يكون هذا التحليل متأثرا أو غير متأثر بأفكار النهضة الأوربية ..

ولم يوافق الكواكبى كتاب عصره من العرب والمسلمين فيما تخيلوه من أسباب للتخلف والانحطاط، بل هو قد جادلهم بمنطق غاية فى البساطة والإقناع إذ يقول:

" فالقائل مثلا أن أصل الداء التهاون فى الدين، لا يلبث أن يقف حائرا عندما يسأل نفسه لماذا تهاون الناس فى الدين .. ؟

والقائل أن الداء فى اختلاف الآراء، يقف مبهوتا عند تعليل سبب الاختلاف، فإن قال سببه الجهل، يشكل عليه وجود الاختلاف بين العلماء بصورة أقوى وأشد .. "

والكواكبى –ثالثا– قد استخدم فى بحثه المنهج العلمى، فى وقت لم يكن فيه لكتاب المشرق العربى الإسلامى أى منهج فيما يكتبون، فهو يبدأ الفصل الأول من كتابه بتعريف الاستبداد فيقول عنه:

" الاستبداد لغة هو غرور المرء برأيه والأنفة عن قبول النصيحة والاستقلال فى الرأى وفى الحقوق المشتركة ..

والاستبداد فى اصطلاح السياسيين " هو تصرف فرد أو جمع فى حقوق قوم بالمشيئة ، وبلا خوف تبعة ..

وأما تعريف الاستبداد بالوصف فهو "أن الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان، فعلا أو حكما، التى تتصرف فى شئون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين. وتفسير ذلك هو كون الحكومة أما هى غير مكلفة بتطبيق تصرفها فى شريعة، أو على أمثلة تقليدية، أو على إرادة الأمة، وهذه حالة الحكومات المطلقة.

أو هى مقيدة بنوع من ذلك ولكنها تملك بنفوذها أبطال قوة القيد بما تهوى ، وهذه حالة أكثر الحكومات التى تسمى نفسها بالمقيدة أو بالجمهورية. "

ثم يوفق الكواكبى للتفرقة – بصورة علمية – بين أشكال الحكومات المستبدة، فيقول فى أبسط عبارة " ويكفى هنا الإشارة إلى أن صفة الاستبداد، كما تشمل حكومة الحاكم الفرد المطلق الذى تولى الحكم بالغلبة أو الوراثة ، تشمل أيضا الحاكم الفرد المقيد المنتخب ، متى كان غير مسئول ، وتشمل حكومة الجمع ولو منتخبا لأن الاشتراك فى الرأى لا يدفع الاستبداد .. وقد يكون عند الاتفاق أضر من استبداد الفرد .."

والكواكبى – بهذا الوصف – يتحدث عن ما نسميه الآن بمسئولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية ، وما نراه من تسلط بعض حكومات الأغلبية – الحقيقة أو الصورية – مما نسميه بـ " دكتاتورية الأغلبية " ..

والكواكبى – رابعا – يمد بصره عبر الزمان ليرى ما يمكن أن تتطور إليه بعض الظواهر التى كانت فى عهده لا تزال فى بدايتها .. فيقول " وأما الجندية[1]، فتفسد أخلاق الأمة حيث تعلمها الشراسة والطاعة العمياء والاتكال ، وتميت النشاط وفكرة الاستقلال ، وتكلف الأمة الإنفاق الذى لا يطاق ، وكل ذلك منصرف لتأييد الاستبداد المشئوم، استبداد الحكومات القائدة لتلك القوة من جهة، واستبداد الأمم بعضها على بعض من جهة أخرى.

ويمعن الكواكبى فى توضيح هذه الفكرة فيقول بأسلوب عصره "ربما يصح أن يقال أن مخترع هذه الجندية إذا كان هو الشيطان، فقد انتقم من آدم فى أولاده أعظم ما يمكنه أن ينتقم..!!"

والكواكبى – خامسا – رغم ثقافته العربية والإسلامية، لا يخلط بين أمور الدين وشئون السياسة، لذلك فهو يطالب بالإصلاح الدينى تمهيدا للإصلاح السياسى، مبديا رأيه فى الموضوع من خلال اجتهاده فى تفسير بعض النصوص الدينية، والدفاع عن الديانات السماوية دون التحيز لواحدة منها، مع اعترافه بالتحريف والتفسيرات الخاطئة للنصوص الدينية دون استثناء.

ولم يخش الكواكبى فى اعتناقه لهذه الأفكار ، والدفاع عنها ، أن يتهم بالكفر أو الإلحاد، ولم يحل إسلامه الصحيح بينه وبين الاعتقاد بأن "الدين المحرف" من أهم عوامل حماية الاستبداد السياسى، والمساعدة فى إقامته، وأن العلم هو

---

(١) التوسع فى إنشاء القوات المسلحة والإنفاق العسكرى .

المصدر الأساسى للتفاوت بين الأفراد والأمم فى القوة، ولم تحجب المفاهيم الدينية الخاطئة عن الكواكبى حقيقة التساوى بين الشورى فى الإسلام والديموقراطية فى الغرب، وهى المساواة التى ينفيها السلفيون المعاصرون ، مؤكدين على أن كل منهما لا تعنى الأخرى ..

وصحيح أن الكواكبى قد دفع ثمنا غاليا لأفكاره حيث توفى " مسموما " سنة ١٩٠٢ وصودرت جميع أوراقه الخاصة بإيعاز من السلطة ، إلا أنه كان صادقا مع نفسه حيث وضع نفسه فى زمرة من " يستدركون شأنهم قبل الممات " .. !!

والكواكبى – سادسا – لم يقع فى عام ١٩٠٠ فى الخطأ والضلال الذى يقع فيه الآن بعض من ينتسبون إلى طبقة المثقفين فى شرقنا العربى والإسلامى ، عندما يروجون لدعاوى الحكومات الاستبدادية بأن المستوى الثقافى والحضارى للشعوب العربية والإسلامية لا يسمح لها بأن تطبق الديموقراطية الكاملة ، أو بأن تطبقها دفعة واحدة ..

فالكواكبى لم يربط بين حق الشعب فى أن يحكم نفسه بنفسه ببلوغه مستوى حضارى بعينه، وإنما تكلم عن الأمم بغير استثناء فقال "لأن الاستبداد لا يرتفع ما لم يكن هناك ارتباط فى المسئولية، فيكون المنفذون مسؤولين لدى المشرعين، وهؤلاء مسؤولون لدى الأمة، تلك الأمة التى تعرف أنها صاحبة الشأن كله، وتعرف أن تراقب وأن تتقاضى الحساب."

ويخجل الإنسان من أن يكون الكواكبى قد أدرك حق الشرق فى القضاء على الاستبداد، وإقامة حكومات ديموقراطية، رغم الانحطاط الذى كان يعانى منه فى بداية القرن العشرين، بينما ينازع فى هذا الحق –فى نهاية القرن– من ينسبون أنفسهم إلى طبقة المثقفين..

بل أن الكواكبى قد ملك من سلامة البصيرة – رغم التخلف الذى كان يحيط به – ما جعله يرى فى الحكومة الديموقراطية دواء للشرق من علته .. !!

وبعد هذه الملاحظات الستة، فإننا نطلب من كل المثقفين فى شرقنا العربى والإسلامى أن لا يقبلوا بدعاوى الدكتاتورية تحت أى عذر من الأعذار، وأن يكشفوها خلف أى واجهة من الواجهات.. وقبل ذلك كله، أن لا ينسوا أبدا أنهم جزء من هذه الشعوب التى يصفونها بالتخلف.. وأنه لا يستقيم الظل والعود أعوج..!!

الواجهـــات .. ..

" فالشرق – مثلا – يهتم فى شأن ظالمه

إلى أن يزول عنه ظلمه، ثم لا يفكر فيمن يخلفه ولا يراقبه،

فيقع فى الظلم ثانية ، فيعيد الكرة ويعود الظلم إلى مالا نهاية .

"

عبد الرحمن الكواكبى

ينبغى أن نتفق – أولا – على أن المصريين أمام القانون سواء ، وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات ..

والمساواة بين المواطنين – مهما اختلفت مواقعهم – ليست فقط قاعدة دستورية نصت عليها الدساتير المصرية جميعها – بما فيها الدستور القائم الآن – لكنها أيضا مبدأ أساسى من مبادئ حقوق الإنسان تأخذ به – وتطبقه – جميع الدول التى تحترم حقوق الإنسان ..

فإذا اتفقنا على هذه القاعدة – وأحسب أننا متفقون – فإنه يترتب على ذلك أن المصريين متساوون فى الوطنية ، فلا يدعى أحد بأنه أكثر وطنية ، ولا يتهم أحد بأنه أقل وطنية مهما اختلفت آراؤه ، أو تباينت اجتهاداته ..

ويترتب على هذه القاعدة –أيضا– أن للمصريين حقا متساويا فى بلادهم ، فلا ينفرد البعض –إلى ما لا نهاية– بحق الحكم ، ولا يبقى البعض الآخر –إلا ما لا نهاية– فى مقاعد المتفرجين .. !!

ويترتب على ذلك – ثالثا – أن الحقيقة ليست حكرا على مواطن لمجرد أنه يشغل منصبا رسميا أيا كان ، وأن الخطيئة من نصيب مواطن آخر لمجرد أنه لا يؤمن بما يؤمن به الحكام ..

وهذه المنطلقات الثلاث، تشكل القاعدة الأساسية لحق كل مواطن فى مناقشة مشاكل بلاده –بكل الحرية– ودون أدنى إحساس بمركبات النقص.. أو عقد العظمة..!!

ومن هذه المنطلقات أيضا ، لا يحق لأى مواطن – أيا كان موقعه – أن يضع نفسه فى موضع " المعلم " يلقى على شعبه الدروس وينذره ويحذره ، حتى ولو كانت الظروف قد اتاحت له أن يتحدث إلى شعبه من فوق منصة عالية ..

فالحاكم فى الدول الديموقراطية – أى حاكم – ليس أكثر وطنية من أى فرد من أفراد الشعب ، وهو ليس بالضرورة أكثر منه علما أو معرفة ، كما أن مكانه ليس بالضرورة – دائما – فوق المنصة العالية ، لكنه قد يكون مرة فوقها .. ومرة أخرى أمامها ..

ولعل هذا هو الفارق بين الملوك ورؤساء الجمهوريات.. فالملك يبقى ملكا إلى أن يموت أو يخلع، أما رئيس الجمهورية فعندما تنتهى مدة ولايته يعود إلى مقاعد "الصالة" يسمع.. ويناقش .. ويتحاور مع الجالس فوق المنصة مثله مثل أى مواطن آخر ..

وكم من رئيس جمهورية أو رئيس حكومة فى بلد مثل فرنسا – مثلا – قد انتهت مدة ولايته فانتقل إلى مقاعد أعضاء البرلمان ، أو صفوف المعارضة ، يناقش وينقد الرئيس الجديد بكل حرية ، وبشعور حقيقى بالمساواة فى الوطنية وفى حقوق المواطن، دون أن تحكمه –أو تتحكم فيه– عقد النقص أو التعالى..

وعند هذا الحد من الحديث نتوقع أن يقول البعض قولتهم التقليدية :

– وهل وصل المستوى الحضارى لشعبنا فى مصر ذات المستوى الحضارى للشعب الفرنسى .. ؟

ولهؤلاء نقول، أن الحكومات الديموقراطية يجب أن تكون مرآة للمستوى الحضارى لشعوبها، لا أكثر ولا أقل، فإن هى كانت أكثر حضارة نزعت عنها صفة الديموقراطية، وتحولت إلى حكومة "الصفوة" GOUVERNEMENT D'ELITE

وأن هى كانت أقل حضارة ، واستمرت مع ذلك فى الحكم – فهى أذن حكومة "الغوغائية" GOUVERNEMENT DEMAGOGUE تلعب بمشاعر الجماهير .. فتبقى فى الحكم ..

أما الحكومة الديموقراطية فهى "مرآة" لشعبها، لا أكثر ولا أقل ..

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن فرنسا التى نعقد معها المقارنة، قد أخذت بنظام الحكم الديموقراطى منذ ثورتها الشهيرة فى عام ١٧٨٩، وليس من المتصور أن يكون المستوى الحضارى للشعب الفرنسى فى القرن الثامن عشر أكثر تقدما من المستوى الحضارى للشعب المصرى فى القرن العشرين ، ومن يذهب إلى هذا الرأى يكون قد حكم على مصر بالتخلف قرنين من الزمان –على الأقل– عن بلد مثل فرنسا، وهو قول يناقض كل ما يدعيه حكام مصر – وكتاب مصر – من أننا بلد متحضر، لا مثيل لديموقراطيته ولا لحرصه على كفالة حرية الرأى ، فى بقية بلدان العالم المتحضر .. !!

إلا أن أشد ما يصدم كاتب هذه السطور هو أنه قد أصبح من أصحاب هذا الرأى بعض المثقفين المصريين... وتزداد الصدمة حتى تصل إلى مشارف الكارثة، عندما يكون هؤلاء المثقفون من رجال القانون..

فالثقافة ينبغى أن تكون – بطبيعتها – عصمة من الشطط ، والقانون – بمبادئه العامة – يجب أن يكون عاصما من الزلل ..

والثقافة تضاعف من مسئولية المتحدث ، والقانون " يشدد " من خطورة الرأى إذا سيق بغير روية ..

فالمواطن بغير ثقافة أو دراية بالقانون معذوران هو أطلق الرأى على عواهنه.. معذور إلى الحد الذى يجعله ممن تنطبق عليهم شروط " الظروف المخففة".. أما المثقف ورجل القانون بالذات فكيف يفلت من "الظروف المشددة" بتعبير رجال القانون أنفسهم!؟

أن الديموقراطية ينبغى – وفقا لطبيعة الأشياء – أن تكون بالدرجة الأولى قضية رجال القانون ، ثم هى بعد ذلك قضية كل مثقف يدرك أن الديموقراطية – فى أبسط معانيها – هى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق حكومة يختارها هو ، لتعمل وفقا لإرادته وتحت رقابته، ثم يكون له – بعد ذلك – حق تكليفها بالاستمرار فى الحكم أو اختيار حكومة أخرى فى نهاية مدة محددة ..

فالديموقراطية – بعيدا عن تزييف الأنظمة الفردية – هى :

حكومة بواسطة الشعب وتحت رقابته ..

لكن الديموقراطية قد تعرضت – مع الأسف الشديد – لحملة ضارية ، خلال القرن الماضى ، من دعاة الأنظمة الاستبدادية ، استخدموا فيها كل وسائل التضليل والخداع ليبرروا أمام شعوبهم جريمتهم فى الاستيلاء على الحكم بالقوة وفرض إرادتهم المنفردة على الملايين من مواطنيهم ..

فكان يكفى للطاغية أن يحرك مدفعا أو دبابة يحاصر بها مبانى الإذاعة وأجهزة الإعلام ، لكى يُسقط الشرعية ويحول هذه الأجهزة إلى أبواق تسبح بحمده صبح مساء ، وتصوره فى صورة المنقذ .. المعصوم من الخطأ ..

" والسيناريو " واحد لا يتغير .. ومشاهده واحدة لا تتغير ..

- دبابات تخرج بليل لتسقط الشرعية وتسيطر على أجهزة الإعلام ..
- حملة إعلامية ضارية على النظام الذى سقط تتهمه بتزييف الديموقراطية "الحقيقية" وعدم احترام إرادة الشعب ..
- إلغاء للنظام الدستورى القائم وإعلان فترة انتقال لوضع دستور جديد وإجراء انتخابات "حرة" يعود بعدها العسكريون إلى ثكناتهم ..
- ادعاءات بأن "الرجعية" تطل برؤوسها من "الجحور" وتتآمر على إنجازات "الثورة" ومكاسب الشعب.. وقرارات تصدر بالإعدام، والمصادرة، وفتح المعتقلات..

• حكم مطلق يستمر إلى آخر يوم فى حياة الطاغية.. أو أول يوم ينجح فيه انقلاب جديد .. !!

وصوت الشعب من خلال ذلك كله ، خافت وراء أسوار المعتقلات، أو هامس فى المجالس الخاصة خوفا من أجهزة " الأمن القومى " .. وأغلبية الشعب لاهثة تسعى بين دواوين الحكومة ، أو مشغولة بالانتظار أمام أبواب الجمعيات ، علها تظفر بزجاجة زيت أو قطعة صابون .. !!

الصورة واحدة.. "والسيناريو" واحد.. وتختلف -فقط- أسماء الدول، وأسماء الحكام.

ألم يحدث فى انقلاب باكستان عام ١٩٧٧ أن أعلن ضياء الحق فترة انتقال مدتها ستة أشهر، ومع ذلك استمر حكمه أحد عشر عاما.. ؟؟

ألم يحدث أن أعلن جمال عبد الناصر فى مصر فترة انتقال مدتها عامين ، لكن حكمه المطلق استمر ثمانية عشر عاما .. ؟؟

ومثل مصر وباكستان، دول أخرى كثيرة، وشعوب عديدة حدثوها عن الديموقراطية وأسرفوا فى الحديث، حى ملتها الشعوب، وظنت أنها سبب كل بلاء ..

والديموقراطية كالشرف، تعنى عند كل من يتحدث عنها شيئا مختلفا.. لذلك قالوا: احذروا المرأة التى تتحدث كثيرا عن العفاف .. !!

وليس الهدف من هذه السطور محاكمة نظام بعينه، أو الحكم على تجربة بذاتها، فهذا أمر نتركه للتاريخ ولكتاب التاريخ.. لكن الهدف هو أن نخلص الديموقراطية من كل "الأوحال" التى رماها بها المتآمرون، والساعون إلى السلطة والتحكم، فى حماية المدافع والدبابات..

بل أن التجربة الناصرية لا تعنينا - فى هذا السياق - حتى ولو أشرنا إليها على سبيل الاستدلال ، وذلك لسببين :

الأول: أن التجربة الناصرية- مهما كانت تحفظاتنا عليها- كانت تجربة لها معالم واضحة، وأنت حر بعد ذلك فى أن تؤيدها أو تعارضها ..

تجربة تقوم على مؤسسة عسكرية تحكم ، وواجهة سياسية تستخف بعقلية الجماهير وتستثير كل غرائزها ..

تجربة تتمثل فى حكم قوى تسنده أجهزة التجسس والمخابرات ، وتروج له أجهزة الدعاية والإعلام ، ويستتر وراء " الحزب الواحد " بزعم أنه يمثل تحالف قوى الشعب العاملة ..

تجربة داعبتها أحلام الزعامة – عربيا وعالميا – فاستنزفت طاقات مصر وإمكانيات شعبها من أجل تحقيق هذه الزعامة ، حتى وأن خسرت من خلال ذلك المعارك العسكرية ، واختلقت من أجل ذلك معارك عنترية على صفحات الجرائد وأمواج البث الإذاعى ، ضد كل من تراه يقف عقبة أو حائلا أمام هذه الزعامة ..

لكنها – على كل الأحوال – تجربة لها معالم واضحة ..

ثانيا: أن هذه التجربة قد انتهت بموت عبد الناصر، وحلت محلها تجربة أخطر على قضية الديموقراطية، وأن كانت قد قامت تتمسح بها، وتلبس قميصها..

فالسادات – من ذكائه – وقد كان السادات ذكيا – رغم كل زلاته – قد أدرك أن الشعب بعد كل نكباته ونكساته، لم يعد يستطيع أن يبتلع قدرا أكبر من التجربة الناصرية، أو ينخدع إلى أمد أطول بدعاوى الرأى الواحد.. والحزب الواحد.. لذلك فإن السادات – من ذكائه – قد أدخل تعديلا على الواجهة السياسية ، بحيث تصبح فى شكلها الخارجى أقرب ما تكون إلى أنظمة الحكم الديموقراطى..

- ألا تقوم الديموقراطية على نظام تعدد الأحزاب .. ؟

إذن فلتقم فى مصر عدة أحزاب ..

- ألا تتميز الديموقراطية بحرية الرأى والتعبير .. ؟

أذن فلتصدر الأحزاب صحفا تعارض وتنتقد ، ما دامت محكومة فى صدورها بورق تعطيه لها الحكومة ، وفى طباعتها بأجهزة تملكها دور النشر الحكومية .. !!

- ألا تتأسس الديموقراطية على انتخابات ، تشارك فيها الأحزاب، ويُسند الحكم بعدها إلى الحزب الحاصل على أغلبية أصوات الناخبين .. ؟

إذن فلتجر الانتخابات ولتتنافس فيها أحزاب المعارضة مع الحزب الحاكم – الذى يرأسه السادات – ما دامت نتيجة الانتخابات، ونصيب كل حزب من

أصوات الناخبين ، سوف يعلنها وزير الداخلية الذى عينه السادات نفسه .. !!

لتجر أذن الانتخابات، ما دامت أعداد الأصوات التى وضعت فى الصناديق، ليست هى بالضرورة الأعداد التى يعلنها وزير الداخلية، وما دامت النتيجة التى سيعلنها وزير الداخلية سوف تشير إلى حصول حزب السادات على ٩٩% من أصوات الناخبين !!

فلتكن أذن ديموقراطية .. ما دامت فى إطار المسرحية التى كتبها السادات، وأخرجها بذكاء شديد ..

وقلنا "مسرحية" لأن ديموقراطية السادات كانت مسرحية حقيقية.. وهذا وجه خطورتها ..

مسرحية يقوم ببطولتها ممثلون لا علاقة لشخصياتهم الحقيقية بالأدوار التى كتبها لهم المؤلف فى " السيناريو " ..

وعلى خشبة المسرح قد يقوم بدور الشرير ممثل مشهود له – فى حياته العادية – بالطيبة واستقامة الخُلق، وقد تقوم بدور الزوجة العفيفة ممثلة تمتلئ حياتها العادية بالفضائح والتهتك ..

فعلى خشبة المسرح حقيقة الممثل شيء، ودوره فى "السيناريو" شيء آخر ..

لذلك قلنا بأن تجربة " الديموقراطية الساداتية " كانت أخطر من التجربة الناصرية ، رغم كل التحفظات ..

- أخطر لأنها كانت تجربة لا تجاهر بعداء الديموقراطية ، لكنها – على العكس – كانت ترتدى قميصها فتخدع البسطاء ..
- أخطر لأنها استوعبت – لتمثيل الأدوار فيها– بعض من أصحاب النوايا الحسنة، وهم لا يعلمون بأنهم يؤدون أدوار "الشرير"..
- أخطر لأنها جعلت بعض المثقفين ورجال القانون ينشغلون بالحوار ولا يدركون أنهم جالسون على مقاعد المتفرجين داخل مسرح كبير ..
- أخطر لأنها جعلت بعض القوى – والأنظمة – العالمية تساند هذه التجربة ، مع أن هذه الأنظمة والقوى – وهى ديموقراطية بطبيعتها – كان الأولى بها أن تكشف هذه المسرحية وأن تقاومها ..

وبعد ذلك كله ، فأن أخطر ما فى تجربة " الديموقراطية الساداتية " هى أنها جعلت البعض يقنع بها ، ويتوهم - عن قصر نظر -بأن الديموقراطية الحقيقية سوف تفتح الباب أمام التطرف - الدينى أو المادى- لكى يسيطر على الحكم ، ما دام الطريق إلى الديموقراطية الحقيقية يبدأ بانتخابات حرة .. !!

ومع الأسف الشديد ، فإن كثيرا من المثقفين والقانونيين ، قد وقعوا - هم الآخرون - فى هذا الشرك الخطير ، فحققوا لأصحاب " ديموقراطية الواجهات " أكثر مما كانوا يحلمون به من أهداف .. !!

وأصبح الكثيرون الآن يخافون من تعديل الدستور ، أو تصحيح قوانين الانتخاب ، حتى لا ينفتح الباب أم التيارات المتطرفة لكى تسيطر على الحكم بطريقة شرعية .. !!

ومما يدعو إلى الأسف -وقد يدعو إلى الغثيان- أن هذا المنطق قد حول كل واحد من أصحابه إلى "دكتاتور صغير" فأصبح فى مصر الآن آلاف-وربما ملايين-من المستبدين، بعد أن كان فيها دكتاتور واحد فقط..

أليس معنى هذا الرأى أن كل فرد من المنادين به يريد أن يقف فى وجه إرادة الأغلبية لمجرد أن له رأيا مخالفا لرأى الأغلبية .. ؟

فالبعض يتصور أن انتخابات حرة وديموقراطية حقيقية لابد أن تأتى إلى مقاعد الحكم بالمتطرفين الدينيين، لأن لهم الأغلبية فى الشارع المصرى..

لذلك فإن هذا "البعض" يدافع عن ديموقراطية الواجهات حتى يسد الطريق أمام المتطرفين ..

وكاتب هذه السطور ليس من المؤمنين بالتطرف الدينى، أو المشايعين لفكرة الحكم الدينى، بل على العكس فإنه يؤمن تماما بفصل الدين عن الدولة، كما أنه يكاد يجزم بأن حجم المتطرفين -فى الشارع السياسى- أصغر مما يتصوره البعض ..

إلا أن هذا الاجتهاد الشخصى من كاتب هذه السطور لا يمكن أن يصرفه عن جوهر الديموقراطية وهو أن يحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق الإرادة الحرة لأغلبية المواطنين ..

وتترتب على هذا " الجوهر " عدة نتائج منطقية وهامة منها :

١- أن القناعة الشخصية - مع أو ضد - رأى الأغلبية ، لا تبرر الوسائل غير الديموقراطية للحيلولة بين الأغلبية وبين تولى الحكم ، وإلا انهارت الديموقراطية من أساسها ..

٢- أنه إن كان حق الأغلبية أن تحكم، فإن هذا الحق متواز تماما مع حق أى "فرد" يختلف فى الرأى مع هذه الأغلبية أن يعارضها وأن يعمل على إقناع أغلبية الشعب باختيار حكومة أخرى..فحق الأغلبية فى الحكم، وحق الأقلية فى المعارضة، وجهان لعملة واحدة.

٣- أن فشل صاحب الرأى فى إقناع أغلبية الشعب برأيه - حتى ولو كان على صواب - هو دليل على عدم قبول الأغلبية لهذا الرأى ، وبالتالى فليس من حق أحد أن يفرضه عليها.

فإن أثبتت التجربة صواب رأى لم تأخذ به الأغلبية فإن الطريق يكون دائما مفتوحا أمامها لكى تعود إلى الرأى الصحيح، وبالأساليب الديموقراطية وحدها ..

فالشعب هو الذى يختار لنفسه، وعليه أن يتحمل مسئولية اختياره.

ويتساءل البعض:

- هل المطلوب منا - ونحن نرى خطأ وخطر- رأى الأغلبية ، أن نترك الشعب ينحدر إلى الهاوية حتى يقال عنا أننا ممن يؤمنون بالديموقراطية .. ؟

والحقيقة أن السؤال على هذه الصورة يحمل كثيرا من المغالطة ..

فالخطأ والصواب لا يمكن أن يثبت إلا بالممارسة .. هى وحدها التى تحكم لرأى أو تحكم عليه ، فليس هناك صواب مجرد أو خطأ مجرد .. ولو كان الأمر كذلك لهانت أمور الحكم والسياسة ..

ففى السياسة - تماما كما هو الحال فى العلم - يجب أن تضع رأيك موضع الاختبار الفعلى ليتضح خطؤه أو صوابه ..

فأنت الآن تستطيع أن تشترى دواء معينا لعلاج مرض معين.. تشتريه وأنت واثق من النتيجة.. لماذا..؟ لأن طبيبا متخصصا قد وصفه لك، ولأن الشركة التى أنتجته قد جربته على عشرات الحالات المماثلة فتم لها الشفاء.. ثم استعمله غيرك من المرضى فتم شفاؤهم أيضا ..

لذلك فأنت تشترى الدواء وأنت واثق من نتيجة استعماله ..

ومع ذلك فإن هذا الدواء قد لا يشفيك أنت بالذات .. !!

كذلك الأمر تماما فى السياسة ، فأنت قد تؤمن برأى ترى فيه سلامة النتائج، لكن هذا الرأى يجب أن يوضع موضع الاختبار الفعلى حتى يثبت خطؤه أو صوابه..

بل أن الرأى الذى يثبت خطؤه إذا جربه شعب بذاته، قد يثبت صوابه إذا جربه شعب آخر، والرأى الذى يثبت صوابه فى فترة زمنية معينة، قد يثبت خطؤه فى فترة زمنية أخرى..

لذلك كان من حق الأغلبية أن تجرب داوءها، وأن تتحمل نتيجة تجربتها، ومن حقها -وحدها- بعد ذلك أن تستمر فى العلاج، أو أن تجرب الدواء الآخر..

ولقد عرف التاريخ كثيرا من الأفكار ، كانت من الناحية النظرية، ذات بريق يخطف البصر، فلما وضعت موضع التجربة الفعلية، زال عنها كل بريق، وانصرفت عنها الشعوب .. وبعض هذه الأفكار أثبتت التجربة سلامتها .. فتمسكت بها الشعوب وزاد بها إيمانها أكثر فأكثر ..

وإذا كان المثال الذى ضربناه بالدواء ، يفترض أن هناك طبيبا ومريضا .. فإن أمر الشعوب يختلف ، فلا يمكن أن يكون فيها إلا حاكم ديموقراطى .. أو دكتاتور .. الحاكم الديموقراطى يقبل من شعبه أن ينصرف عن دوائه ، أما الدكتاتور ، فإنه يريد أن يصب الدواء فى فم المريض رغم إرادته ، مع أن هذا الدواء نفسه لم تثبت فاعليته أو فائدته وربما العكس هو الصحيح .. !!

فالديموقراطية إذن -وقبل أن تكون وسيلة- هى قناعة.. قناعة بحق الشعب فى أن يختار وأن يجرب، وأنه ليس من حق أحد أن يفرض وأن يستبد ..

هذا هو المنطلق الأساسى الذى يحدد للديموقراطية مسارها الصحيح.. وهو المنطلق الذى يجب أن يتفق عليه الجميع.. الحاكم والمحكوم.. الأغلبية والأقلية.. المثقفون المتعالون، والكادحون المتواضعون.. المتعصبون المتطرفون، والمنفتحون المعتدلون ..

ويخطئ من يتصور أنه يحتكر الحقيقة.. فالعصمة كانت -فقط- للأنبياء ..

الشكل .. والمضمون ..

" ما الفرق على أمة مأسورة لزيد أن يأسرها عمرو ؟؟
وما مثلها إلا الدابة التى لا يرحمها
راكب مطمئن ، مالكا كان أو غاصبا .. "

عبد الرحمن الكواكبى

بعض الذين يقفون فى الجبهة المعادية للديموقراطية، يبنون معارضتهم على بعض العيوب التى تظهر من خلال الممارسة الديموقراطية، فى بلد من البلاد، أو عصر من العصور.. وهؤلاء يسعون إلى "الكمال" مع أنه ليس من صفات البشر..!!

وصحيح أن الديموقراطية، مثل غيرها من الأنظمة الاجتماعية، لا تخلو من بعض العيوب فى زمن معين، أو عند ممارستها بواسطة شعب معين، لكنه من مزايا الديموقراطية أنها تحمل فى داخلها إمكانيات التطوير إلى الأفضل، وتدارك العيوب، بصورة طبيعية وهادئة فى نفس الوقت.

فالدستور -فى دولة ديموقراطية- يتضمن فى نصوصه طريقة تعديل حكم من أحكامه.. بشرط أن تثبت التجربة ضرورة هذا التعديل، وأن تصدر نزولا على رأى الأغلبية..

وهذه الطريقة تجتمع لها عدة مزايا ، من أهمها إتاحة الفرصة الكافية أمام التطبيق الفعلى لكل حكم من أحكام الدستور ، وعدم التسرع فى التشريع ، إلى جانب التسليم للأغلبية بأنها صاحبة القرار ..

فالتغيير هنا يتم من داخل النظام بطريقة طبيعية تستلزمها ضرورات التطور، والحرص على " الاستقرار " فى آن واحد ..

ومع أهمية النص المراد تعديله - أو تطبيقه - تشترط الدساتير الديموقراطية أغلبية تتناسب مع هذه الأهمية، فهناك نصوص يحتاج تغييرها إلى الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء البرلمان، وهناك نصوص أخرى لا يتم تعديلها إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء، أو غير ذلك من النسب التى تتفق مع أهمية التعديل ..

ويأخذ البعض على هذه الطريقة أنها تستغرق وقتا قد يطول أحيانا، وطول الوقت وقصره مسألة نسبية يختلف حولها الرأى، فبينما يرى البعض أن عدة شهور أو سنوات هى فترة طويلة لإجراء التعديل المطلوب، يراها البعض الآخر غير كافية لوضع النص موضع التجربة الفعلية..

لكن المهم أن مرجع هذا كله يكون للأغلبية، هى التى تختار.. وهى التى تقرر..

وإذا كانت الشهور والسنوات قد تبدو فترة طويلة من عمر الأفراد، فهى على العكس قصيرة فى حياة الشعوب، وخير لشعب أن يبنى تجربته فى عشر سنين ..

وربما عشرين .. من أن يصاب جهازه التشريعى بمرض "الإسهال" فلا يلاحق الشعب تتابع التغيير ، ولا تتاح الفرصة الكافية لتجربة كل نظام جديد ..

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن الذين يوجهون النقد للديموقراطية ، مبنيا على مثل هذه الثغرات مطالبون بأن يقترحوا لنا النظام البديل ، الذى يخلو من كل عيب .. ويوفر كل الضمانات .. !!

ونحسب أن نظاما يضعه البشر ، ويطبقه البشر ، لا يمكن أن يبرأ من كل المآخذ ، وأن يخلو من كل العيوب ..

والاكتفاء بالقول بأن الديموقراطية قد تظهر لها بعض العيوب ، لا يمثل أكثر من ترف فكرى لا يصلح إلا لمجرد الجدل أو الحوار ..

أما مسئولية البحث الجاد ، والانشغال الحقيقى بحاضر ومستقبل الشعوب ، فإنها تقتضى مقارنة موضوعية بين الأنظمة التى عرفها - أو قد يعرفها - البشر بحيث تكون الغلبة بينها للنظام الذى يتضمن أكبر قدر من الحسنات ، وأقل قدر من العيوب ، مع أننا سبق أن قلنا بأن عيوب الديموقراطية - على قلتها - يمكن تصحيحها من داخل النظام.

ثم نناقش بعد ذلك وهما شائعا ، يقول بأن الملكيات بالضرورة هى أنظمة استبدادية ، وأن الجمهوريات بطبيعتها هى أنظمة ديموقراطية ..

ولربما ساعد على تفشى هذا الوهم، أن الشعوب التى كانت تشكو من استبداد الملوك قد اتجهت فى معظمها إلى الأخذ بالنظام الجمهورى بعد إسقاطها للطغيان ..

والذى يعرفه الفكر السياسى والقانونى أن أنظمة الحكم تنقسم - منذ البداية - إلى أنظمة استبدادية وأنظمة ديموقراطية .. ثم بعد ذلك تنقسم الأنظمة الاستبدادية إلى ملكيات مطلقة وجمهوريات تقوم على أسس فردية أو شمولية ، بينما تنقسم الأنظمة الديموقراطية إلى ملكيات مقيدة وجمهوريات برلمانية ..

فالعبرة ليست بشكل النظام ، وإنما بمضمونه .. والأمثلة كثيرة .. فبريطانيا ملكية ، لكن السلطة الحقيقية فيها للبرلمان .. ولمجلس العموم بالذات .. وليست للملك أو حتى مجلس اللوردات ..

والدول الاشتراكية كانت جمهوريات لها برلمانات، لكن السلطة الحقيقية فيها فى يد فرد واحد، أو فى أحسن الظروف فى يد عدة أفراد ..

ومعظم دول العالم الثالث تأخذ بالنظام الجمهورى، وترفع شعارات الديموقراطية ، لكن السلطة الحقيقية فيها فى يد العسكريين، أفرادا أو جماعات، حتى أطلق عليها علماء السياسة: أنظمة " العسكرتاريا " نسبة إلى العسكر ..

فالديموقراطية لبست جمهوريات.. ودساتير.. وبرلمانات وأحزاب.. لكنها مضمون تؤمن به.. وتلتزم به.. هذه المسميات، مضمون تثبته التجربة الفعلية، ولا يكون – فقط – موضوعا للشعارات.. وفى هذه المناسبة، نتوقف قليلا عند ظاهرة تدعو إلى الدهشة فى أمور السياسة المعاصرة.. وهى ظاهرة الخلط بين المسميات الديموقراطية المزيفة فى دول العالم الثالث والمؤسسات الديموقراطية الحقيقية فى الدول المتحضرة، تحت شعار التعاون الدولى، أو التكتلات الدولية..

فقد أصبح من المألوف أن نسمع عن مؤتمرات برلمانية دولية ، تدعى إليها واجهات برلمانية ، أقامتها أنظمة فردية أو شمولية ، ومع ذلك فهى تشترك فى أعمال هذه المؤتمرات وكأنها مؤسسات ديموقراطية حقيقية.. وأننا لنتساءل كيف يمكن لممثلى برلمانات تمثل إرادة شعوبها الحقيقية أن يجلسوا فى قاعة واحدة مع ممثلى الواجهات المزيفة لمناقشة قضايا الديموقراطية والحريات ؟.

كيف يمكن للديموقراطيين الحقيقيين أن يقبلوا بأى نوع من التعامل مع رموز لواجهات مزيفة قامت لتزييف إرادة الشعوب ، وتكريس استبداد الحكام ...؟.

أنه منطق مرفوض، حتى ولو قام على دعاوى التعاون الدولى، أو التفاهم بين الشعوب .. فهو منطق لا يخدم قضية الديموقراطية ، بل هو يشجع الأنظمة الاستبدادية على مزيد من التزييف .. وهو فوق ذلك يسيء إلى صورة الديموقراطية الحقيقية ، ويخلط بينها وبين ديموقراطية الواجهات..

ومثل المؤتمرات البرلمانية ، مؤتمرات دولية للأحزاب، تشارك فيها أحزاب الدول الديموقراطية والاستبدادية على السواء، لمجرد أن الأنظمة الاستبدادية قد أطلقت اسم "الأحزاب" على تنظيماتها الرجعية أو الفاشية..؟.

لقد آن الأوان لكى تدرك الأنظمة والأحزاب الديموقراطية الحقيقية أن مسئوليتها هى كشف الواجهات المزيفة ومحاصرتها، وليست مسئوليتها احتواء هذه الواجهات أو تشجيعها..

ولدينا نموذج صارخ فى السياسة الدولية على التناقض الذى يصل إلى حد المأساة ، يتمثل فيما نراه من أن الولايات المتحدة الأمريكية – التى تفاخر

بنظامها الديموقراطى – لا تشجع ، ولا تتعاون ، إلا مع أنظمة الحكم الفردى والشمولى فى دول العالم الثالث ..

ولقد يقال لنا بأن هذا التشجيع، وهذا التعاون، تقتضيه مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يكون هذا القول صحيحا إذا كان القياس بالمصالح الوقتية والمعاصرة للولايات المتحدة، لكنه بمقياس المصالح بعيدة المدى.. وقضية الديموقراطية من أساسها، هو خطأ حقيقى، وخطر حقيقى، يصل إلى حد الكارثة..

أن الأنظمة الاستبدادية لا يهمها إلا أن تحصل فقط على مهلة لالتقاط الأنفاس، وتقوية سيطرتها ، فإذا ما امتدت جذورها فى باطن الأرض ، وأحكمت قبضتها على الشعوب ، واحدا وراء الآخر ، فويل للديموقراطية فى كل ركن من أركان العالم .. وويل – قبل ذلك وبعد ذلك – لمن لا يمدون أبصارهم إلا ليرون فقط مواضع أقدامهم !!

السيادة ..

" ترتعد فرائص المستبد من علوم الحياة مثل
الحكمة النظرية ، والفلسفة العقلية، وحقوق الأمم
وطبائع الاجتماع ، والسياسة المدنية، والتاريخ المفصل،
والخطابة الأدبية، ونحو ذلك من العلوم التى تكبر النفوس
وتوسع العقول وتعرف الإنسان ما هى حقوقه
وكم هو مغبون فيها.."

عبد الرحمن الكواكبى

لم يكن الهدف من هذا الكتاب ، أن نتعمق فى نظريات علمية ، أو نستعرض آراء فقهية، تتناول قضية الديموقراطية .. فقد كان هدفنا أن نبحث معا عن شيء من المنطق فى معالجة شئوننا السياسية ، بعيدا عن الانحياز الأعمى ، والمغالطات الجدلية ، من أجل الوصول إلى حقيقة الداء ، واستكشاف الدواء ، الذى هو – فى نظرنا – تطبيق الديموقراطية بمعناها الصحيح ، تحقيقا لهدفين نحرص عليهما بنفس القدر .. وفى نفس الوقت ..

الأول : أن تعرف مصر طريقها إلى علاج مشاكلها بجدية، ودون أن تترك نفسها لمزيد من التجارب العشوائية، التى لم تحقق فشلا واضحا فى الماضى فحسب ، لكنها أيضا تعرض البلاد – فى المستقبل – لفشل أوضح.. وأخطر..

الثانى: أن نجنب شعب مصر الذى تحمل حتى الآن فوق طاقته من تراكم المشكلات وآثارها، أن ينزلق –ولو عن غير إرادة منه– إلى مخاطر الغليان الذى يعيش فيه، فينفلت منه الزمام، ويتجه إلى أساليب للتعبير عن غضبته، تعطل مسيرته، وتعرض من أوصلوه إلى ما وصل إليه، إلى أشد أنواع الحساب..

فالوقت لا يزال متسعا لعملية إصلاح حقيقية قبل فوات الأوان ..

وإذا كنا نؤمن بأن الديموقراطية –وحدها– هى الكفيلة بالخروج من المأزق، وتجنب كل أنواع المضاعفات، فإن هذا الاجتهاد من جانبنا ليس فيه مصادرة على حق الآخرين فى الاجتهاد ، بل على العكس هو دعوة لكل صاحب رأى أن يضع رأيه أمام الشعب .. وعلينا –جميعا– أن نقبل بما يختاره الشعب ..

إلا أننا نلاحظ أن كلمة " الديموقراطية " التى نرى فيها الحل والعلاج قد حرفت عن مواضعها – لأسباب متعددة – بحيث تداخلت معاينها فى أذهان الأجيال الحاضرة ، حتى كادت أن تفقد معناها الحقيقى ..

ونلاحظ أيضا ، أن من يكتبون عن الديموقراطية يقعون فى خطأ كبير ، عندما يفترضون فيمن يتوجهون إليهم بالخطاب ، الإيمان المسبق بالديموقراطية ، لذلك فهم – أى الكتاب – يرتبون النتائج ويستخلصونها ، دون أن يكلفوا أنفسهم شرح المقدمات التى تقود إلى هذه النتائج وتبررها ..

والأمر بخلاف ذلك مع أعداء الديموقراطية، فهم لا يفترضون فى الشعب إيمانا مسبقا بما يدعونه إليه، لذلك فهم لا يملون من التكرار عليه –بالحق حينا وبالمغالطة أحيانا– حتى يهيئوه نفسيا لأن يفقد الثقة فى كل شيء، فلا يجد أمامه

من حل إلا الحل الذى يقترحه أعداء الديموقراطية، وسواء كان هذا الحل مغاليا فى التطرف يمينا.. أو يسارا..

لذلك فأننا نحاول – فى هذا الفصل – أن نناقش ، بالمنطق أيضا – فكرة الديموقراطية، لتتضح فى ذهن القارئ الدوافع التى تدعونا للقول بأن الديموقراطية الكاملة هى الحل .. وهى البديل ..

ونبدأ بالإنسان الأول ، قبل أن يشق طريقه إلى الحضارة ، حيث كان يتمتع – مع بدائيته – بقدر مطلق من حريته الشخصية.

وعندما انتقل إلى بداية مرحلة الحضارة، وأحس بالحاجة إلى العيش فى مجتمعات مستقرة، ظهرت حاجته أيضا إلى نوع من السلطة تنظم شئون هذه المجتمعات ..

وعلى مر عصور التاريخ ، كان المفكرون – كما كانت الأديان – تبحث عن مصدر هذه السلطة التى يحتاج إليها الإنسان لتنظيم مجتمعه ، والتى تفرض سلطانها على كل أنحاء المجتمع ، مدينة كان أو دولة .. خصوصا وأن قيام هذه السلطة سوف يترتب عليه بالضرورة أن يفقد كل واحد ممن يعيشون فى هذه المجتمعات قدرا من الحرية الشخصية المطلقة التى كان يتمتع بها الفرد فى مراحل حياته البدائية .. !!

فقال أفلاطون " أن مصدر السيادة هو الإرادة المتحدة لأهل المدينة " (١)

وجاء فى التوراة " صل لربك من أجل خدمك حتى لا نموت ، لأننا قد أضفنا إلى خطايانا خطيئة أخرى وهى طلب مُلك لنا. "

ونجد فى الإنجيل "أن كبراء الأمم يحكمونها ويتحكمون فيها فيجب أن لا يوجد ذلك بينكم."

وقال القديس بولس " الله مصدر كل سلطة ، وذلك عن طريق الشعب " .

" OMNIS POTESTAS A DEO PER POPULUM "

كذلك جاء فى القرآن الكريم " وأمرهم شورى بينهم "

كما جاء فى آية أخرى " وشاورهم فى الأمر. "

---

(١) ايسمان Elément de Droit Constitutionnel طبعة ١٩٢٧

إلى أن أصبح " مبدأ سيادة الأمة " هو أساس الحكم فى جميع الدول الديموقراطية التى يمارس السلطان فيها أغلبية الشعب ، وأصبحت الديموقراطية وسيادة الأمة كلمتان لمعنى واحد.

على أن الديموقراطية لم تكن فى جميع هذه العصور سوى نظرية لم تجد التطبيق الحقيقى إلا بعد الثورة الفرنسية ..

فقد كان الملوك – ولا سيما فى فرنسا – يذهبون إلى أن سلطانهم مستمد من الله ، وأنهم لا يقدمون حسابهم إلا إليه ، وأنه ليس على الشعب إلا الطاعة والرضوخ .. !!

وحاول " مشرعوا القصر " أن يجدوا أساسا قانونيا لسلطة الملوك ، فقالوا بأن هناك سلطة عليا " قوة الله " هى التى أوجدت القوة السياسية ، وهى التى عينت الشخص أو الأسرة التى يكون لها حق الحكم السياسى فى الدولة ، وعلى ذلك فسلطة الملوك مستمدة من الله تعالى الذى اصطفاهم وأيدهم بقوته ليرعوا مصالح الأفراد الذين تجب عليهم الطاعة ، فالسلطة أساسها الحق الإلهى **Droit Divin Surnaturel** .

وظلت هذه النظرية أساس حكم الملوك فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولاسيما فى فرنسا حيث أصبح شعارها "أن ملك فرنسا لا يستمد ملكه إلا من الله وسيفه."

"Le Roi de France ne tient son Royaume que du DIEU et de son épée. "

وظهر أجلى تعبير عن هذه النظرية ، فيما كتبه لويس الرابع عشر فى مذكراته عندما قال : " أن سلطة الملوك مستمدة من تفويض الخالق ، فالله لا الشعب مصدرها ، وهم مسئولون أمام الله وحده عن كيفية استعمالها. "

وجاء فى مقدمة مرسوم أصدره لويس الخامس عشر فى ديسمبر من عام ١٧٧٠ " أننا لم نتلق التاج إلا من الله ، فسلطة عمل القوانين هى من اختصاصنا وحدنا بلا تبعية ولا شركة."[١]

---

(١) دوجى Traité de Droit Constitutionnel طبعة ١٩٢١

وبالرغم من تطور النظام البرلمانى فى بريطانيا ، فإن هذه النظريات كانت أساس حكم الملوك فيها ، ولم تنته إلا بعد إعدام " شارل الأول " واندلاع ثورة عام ١٦٨٨ التى انتهت بخلع أسرة " ستيوارت ".

كذلك أدت هزيمة ألمانيا – فى الحرب العالمية الأولى – ونفى الإمبراطور " غليوم " إلى تلاشى نظرية " التفويض الإلهى " فى ألمانيا وصدور دستور ١٩١٩ على أسس ديموقراطية ، وبذلك انتهى عهد التفويض الإلهى فى أوربا بأكملها ..

وكان من الطبيعى أن يتخذ الكتاب والمفكرون من المبدأ الديموقراطى – خلال تلك الفترة الحالكة – أداة لمقاومة استبداد هؤلاء الملوك ، فتحولت النظرية الديموقراطية إلى سلاح فى وجه حكم الفرد ، وأن لم يكن الغرض من استخدامها فى ذلك الوقت عزل الملوك وإنما الحد من سلطانهم. (١)

وعندما قامت الحروب الدينية فى القرن السادس عشر أخذ كل من الكاثوليك والبروتستانت –بحسب الظروف– يتمسك بالمبدأ الديموقراطى ضد استبداد الملوك. وفى هذا العصر زاد المبدأ وضوحا، وابتدأ الكتاب يرجعون الديموقراطية إلى فكرة التعاقد، فالشعب عندهم هو صاحب السيادة أصلا إلا أنه تنازل عنها للملك بشروط خاصة، فإذا ما أخل الملك بهذه الشروط فسخ العقد وعادت سلطة الملك بلا أساس قانونى، وتحول الملك إلى غاصب ليس على الشعب له طاعة، بل وتجوز مقاومته والتخلص منه.

وقد أدى ازدياد الاستبداد فى عهد لويس الرابع عشر ، والخامس عشر ، إلى تقوية المبدأ الديموقراطى تقوية أدخلته فى عداد المبادئ السياسية الثابتة ، ولم يلبث أن ظهر بعد ذلك ضمن المبادئ الحديثة للقانون العام.

وافترضت نظرية " العقد الاجتماعى " " Le Contrat Social " التى تنسب بصفة خاصة إلى " جان جاك روسو " وجود حالتين :

الأولى: حالة طبيعية état de nature سابقة على وجود الجماعة المتمدنية، لم يكن الفرد فيها خاضعا لأى سلطان، بل على العكس كان متمتعا بحرية كاملة مطلقة..

---

(١)بارتلمى Traité élémentaire de droit Constitutionnel طبعة ١٩٣٣

الثانية: عقد اجتماعى Contrat Social – صريح أو ضمنى – أنهى به الأفراد حالتهم السابقة راغبين فى الخروج منها لتكوين أمة nation فأقاموا بإتفاقهم الإجماعى سلطة أعلى من سلطة الأفراد

Autorité superieure aux volontés individuelles

هى سلطة الأمة، وأسماها روسو سلطة الفرد المشترك Le moi commun.[1]

ويرى روسو أن السلطة لا يمكن أن تكون شرعية إلا بالاتفاق – الصريح أو الضمنى – السابق على وجودها. لذلك فهو لا يعترف بسلطة الأسرة الحاكمة ، ولا بسلطة طبقة خاصة ، ولا بسلطة " الفتح " ، ولا بسلطة الأسياد على العبيد ..

وبعد قيام الثورة الفرنسية ، فى عام ١٧٨٩ ، أصدرت الثورة فى ٢٦ أغسطس إعلان حقوق الإنسان الذى نص على أن السيادة جميعها مصدرها الأمة ، وأن القانون هو التعبير عن الإرادة الجماعية .. [2]

" Le principe de toute souveraineté réside éssentiellement dans la Nation. Nul corps, nul individu ne peut exercer d'autorité qui n'en émane expressement ...

La Loi est l'expression de la volonté générale .. "

وهكذا جعلت الثورة الفرنسية من المبدأ " النظرى الفلسفى " قاعدة قانونية عامة ، بنى عليها القانون العام الحديث ، بل وانتقلت مبادئ الثورة الفرنسية إلى الممالك المجاورة ، تنفث سحر مبدأ " سلطان الشعب " ، فوجدت مرتعا خصبا فى جميع بلدان الحكومات المستبدة ، وقضت عليها بأسرع مما كان يتصور الاستبداد ..

ثم سرى المبدأ مسرى النار فى الهشيم فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وأخذت به معظم الدساتير الصادرة بعد الحرب ..

ونص الدستور المصرى فى عام ١٩٢٣ على هذا المبدأ فى مادته رقم ٢٣ التى تقول : " جميع السلطات مصدرها الأمة .. "

---

(١)جان جاك روسو Du Contrat Social طبعة الجزائر ١٩٨٨ .

(٢) المادتين ٣ ، ٦ من إعلان حقوق الإنسان.

وبعد أن استعرضنا كيف – ولماذا – ظهرت الفكرة الديموقراطية ، وكيف أصبحت خلال وقت قصير أساس الفكر السياسى فى العالم المتحضر ، ننتقل الآن للحديث عن مزايا الديموقراطية ، تلك المزايا التى حققت لها هذا الانتشار السريع ، والتجاوب الشعبى الواسع ، فى كل الأمم المتطلعة إلى الحرية .. سواء كانت حرية الفرد ، أو حرية المجتمع ..

فمن أهم خصائص الديموقراطية أن الشعب يظل صاحب السلطان ، مهما تكن الهيئة التى تمارس هذا السلطان ، فالسيادة لا يمكن تنازل الشعب عنها ..

"La souveraineté réside dans le people, elle est indivisible, imprescriptible et inalienable." (١)

وعلى هذا الأساس فهم روسو ، وكل رجال الثورة الفرنسية ، معنى مبدأ سيادة الأمة ، وقد ظل هذا المبدأ قائما على الأساس نفسه فى العصور التى تلت الثورة وحتى الآن.

فالديموقراطية – أولا – مذهب سياسى ، لا مذهب اجتماعى أو اقتصادى ، فهو مسألة " عقل وقلب وليست مسألة خبز وزبد .. "

" Une question de tête et de coeur et non de beurre et de pain. "

ويرجع هذا التعبير إلى عهد "بسمارك" فى ألمانيا، حيث أكثر من المنشآت الاجتماعية بهدف تحسين الخدمات لطبقات الشعب، لاسيما العمال منهم، لصرف أنظار الشعب عن المطالبة بالحقوق السياسية، حتى لقد قال فى هذا الصدد:

"عندما يشعر الشعب بالسعادة ، فللحزب الاشتراكى الديموقراطى أن ينشد ما يشاء من الأغانى ، فلن يتبعه أحد."..!!

ولقد رد الشعب على بسمارك بأن الحرية " هى مسألة عقل وقلب، وليست مسألة خبز وزبد.. "ذلك أن الديموقراطية السياسية تختلف اختلافا تاما عن الديموقراطية الاجتماعية، فالأولى معناها أن "كل شيء بالشعب"والثانية معناها أن" كل شيء للشعب"..

---

(١) المادة ٢٥ من إعلان حقوق الإنسان الصادر مع دستور فرنسا عام ١٧٩٣.

ومما لا شك فيه أن الديموقراطية الاجتماعية لا يمكن أن تغنى عن الديموقراطية السياسية بحال ، ذلك أن ما يحصل عليه الشعب فى الحالة الأولى من الإصلاح يأتى إليه كمنحة من الحاكم أو صاحب الأمر ، بينما فى الحالة الثانية يحصل الشعب بنفسه على ما يريد من الإصلاحات. (١)

والديموقراطية – ثانيا – هى مذهب الحرية السياسية ، أى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، وأن يختار للحكم من يرتضيهم لذلك.

والديموقراطية –ثالثا– هى مذهب روحى ، بعيد عن المادة، فالديموقراطية السياسية هى مسألة فكرة معنوية خاصة بكيفية الحكم، فهى تفترض وجود عقيدة معينة تعمل نحو مثل أعلى، مع رغبة صادقة فى العدالة، حتى أن الشعب الفرنسى – أبان الثورة – اعتبر أن إعلان حقوق الإنسان هو " إنجيل " سياسى يتضمن حقائق أبدية ..

.. Evangile Politique

والديموقراطية – رابعا – هى مبدأ الحرية الفردية ، فالأمة مكونة من أفراد متساوين، يربطهم الانتماء لدولة واحدة ، فلا توجد أى جماعة وسيطة بين الأمة والسلطة ، ولا امتياز لطائفة .. أو طبقة .. أو حزب .. الخ ..

والمواطن يشترك فى الشئون السياسية العامة باعتباره إنسانا ، بصرف النظر عن أى اعتبار آخر ، فلا ينظر إلى مهنته أزارع هو أم صانع أم طبيب .. أو إلى إنتاجه أعامل هو أم عاطل .. أو إلى وسطه أو درجته العلمية .. الخ ..

فالحقوق السياسية التى يتمتع بها الفرد فى ظل الديموقراطية ، هى حقوق أساسها فقط أنه " إنسان " ..

والديموقراطية – خامسا – هى مذهب المساواة ، فما دامت الديموقراطية تجعل اشتراك الأفراد فى الحقوق العامة أساسه أنهم أفراد .. وآدميون .. فلابد أن يكون لكل فرد منهم حقوق سياسية واحدة ، لاسيما وأن كل منهم – بحسب العقد الاجتماعى – قد ترك حالته الطبيعية ، وتنازل عن جزء من حريته مساو لما تنازل عنه الآخر ..

---

(١) بارتلمى – المرجع السابق – ص ٦٢ .

والديموقراطية – سادسا – لا تقوم فقط على العقل وحسن التقدير ، وكفالة الحقوق الفردية ، لكنها أيضا تتضمن [1] التفسير القانونى الوحيد ، والصحيح فى الوقت نفسه ، لحدث اجتماعى قائم وغير متنازع فيه ، ذلك الحدث هو استحالة ممارسة السلطة مهما تكن شرعيتها ، ومهما تكن الأيدى التى تملك ممارستها إلا إذا أطاعها أفراد الشعب ..

وهذه الطاعة لا يمكن تصورها وقيامها إلا على أحدى صورتين : القوة .. أو موافقة الرأى العام وقبوله ..

ولما كانت " القوة " [2] لا تستطيع أن تكون دعامة السيادة الشرعية بشكل مستمر ، فإن موافقة الرأى العام تصبح وحدها أساس الطاعة.

والاعتراف بوجود إرادة عامة –أو رأى عام– أصبح أمرا مسلما به فى جميع الدول على اختلاف أشكالها، فالإرادة العامة قائمة فى ظل الملكية والجمهورية على حد سواء.

ولقد عبر " ميرابو " عن الرأى العام بقوله " أنه سيد المشرعين وأقوى الجبابرة على الإطلاق. "

فالذين يخلطون – عن عمد – بين الديموقراطية السياسية ، والديموقراطية الاجتماعية أو الاقتصادية .. يريدون أن يحولوا أنظار الشعب عن عقله وقلبه ، ليفكر فقط فى ملئ معدته ..

والذين يسرفون فى الحديث عن ديموقراطية التعليم .. أو ديموقراطية العلاج .. أو غيرها .. يمسخون معنى الديموقراطية حتى ينسى الشعب أنه هو صاحب السلطان ، وينشغل – فقط بما " يمنحه " له الحكام ، فلا ينازعهم فى السلطة .. أو السلطان ..

لذلك فإن واجب كل شعب يتمسك بحريته ، أن لا ينشغل أبدا عن المطالبة بحقوقه السياسية ، وأن يؤكد فى كل مناسبة – وبكافة وسائل التعبير – أنه صاحب السلطة .. وصاحب الإرادة .. وأن الحاكم أيا كان موقعه لا يملك أن يمنح شيئا ، وأن بقاء الحاكم فى موقعه معلق – قبل أى شيء آخر – على قبول الشعب .. وإرادته ..

---

(١) ايسمان – المرجع السابق – ص ٣١٧ وما بعدها.
(٢) الأنظمة الديكتاتورية.

العبـاقرة .. (!)

" المستبد كما يبغض العلم لنتائجه يبغضه لذاته، لأن للعلم سلطانا أقوى من كل سلطان ، فلابد للمستبد من أن يستحقر نفسه كلما وقعت عينه على من هو أرقى منه علما. ولذلك لا يحب المستبد أن يرى وجه عالم عاقل يفوق عليه فكرا، فإذا اضطر لمثل الطبيب والمهندس يختار الغبى .. المتصاغر .. المتملق .. "

عبد الرحمن الكواكبى

فى أحد مجالس الشعب ، التى أجريت انتخاباتها فى عهد السادات ، استطاع أربعة نواب فقط أن يقلبوا موازين الحياة السياسية فى مصر ..

أربعة نواب فقط ، فى مجلس يزيد عدد أعضائه على ٤٠٠ عضوا أعطوا معنى جديدا للحياة السياسية ، واستطاعوا – وحدهم – أن يعبروا عن معارضة قوية اقضت مضاجع حزب الأغلبية ، وطردت النوم من عيون الحكام .. !!

وكان من بين الأربعة المرحوم الأستاذ عبد الفتاح حسن النائب الوفدى ، والمرحوم الدكتور محمود القاضى النائب المستقل ..

ولم يجد السادات وسيلة للتخلص من هؤلاء النواب "المشاغبين" إلا تحريض نواب حزبه عليهم ، فقدموهم إلى لجنة النظام التى أسقطت عنهم عضوية المجلس، فى أول سابقة من نوعها فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر.. !!

ولم تمض عدة أسابيع ، حتى قام السادات بحل مجلس الشعب ، وإلغاء قانون الانتخاب، ليضع بدلا منه قانونا جديدا يتحول بمصر من طريقة الانتخاب عن طريق الدوائر الفردية ، التى أخذت بها مصر منذ دستور عام ١٩٢٣ ، إلى طريقة الانتخاب بالقوائم الحزبية ، التى جربتها بعض الدول الأوربية – فى القرن الماضى – ثم أقلعت عنها معظم هذه الدول مع بدايات القرن العشرين ..

وكان السادات يهدف من طريقته الجديدة إلى سد الطريق أمام " المشاغبين " لكى لا يتسللوا إلى مقاعد مجلس الشعب ، بعد أن تبين أن أربعة منهم – فقط – قد نجحوا فى أن يطردوا النوم من عيون الحكام ..

فمصر قد أخذت منذ دستور عام ١٩٢٣ ، ومن بعده فى ظل دساتير "الحركة المباركة" بنظام الانتخاب للدوائر الفردية ، الذى يتم بمقتضاه تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية بعدد مقاعد البرلمان ، فينتخب عن كل منها نائب واحد بعد حصوله على الأغلبية النسبية لعدد الناخبين فى الدائرة.

وكانت هذه الطريقة –رغم بساطتها– تسمح لبعض "المشاغبين" من أمثال محمود القاضى وعبد الفتاح حسن "بالتسلل" إلى مقاعد مجلس الشعب، نظرا للشعبية الكبيرة التى كانوا يتمتعون بها فى دوائرهم، وهى أغلبية لا تجدى معها مناورات مديريات الأمن .. فى عمليات فرز الأصوات.. واستبدال الصناديق ..

واستشار السادات أصحاب " العبقريات " القانونية من المحيطين به، فوجدوا له الحل السعيد فى نظام القوائم الحزبية، بحيث يقتصر حق الترشيح لعضوية المجلس النيابى على الأحزاب، فيتقدم كل منها بقائمة تضم أسماء مرشحيه فى كل دائرة، وبناء عليه لا يعطى الناخب صوته لمرشح من المرشحين ، وإنما يعطيه لحزب من الأحزاب.

وبناء على هذا النظام تفوز بعضوية البرلمان الأسماء الواردة فى القائمة التى تحصل على الأغلبية المطلقة لعدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم فى صالح هذه القائمة ، فالانتخاب انتخاب أحزاب .. وليس انتخاب أفراد ..

وما دام حزب السادات يقول بأنه حزب الأغلبية ، فسوف ينجح - بناء على هذه الطريقة - جميع مرشحيه ، ويتشكل منهم وحدهم مجلس الشعب ، فالحزب يكفيه لذلك أن تحصل قوائمه على ٥١% من أصوات الناخبين ..

وعلى أساس القانون الجديد ، أجريت انتخابات مجلس الشورى فى دورته الأولى، وحصل حزب السادات -بالفعل- على جميع المقاعد ، ثم "تعطف" السادات وعين خمسة، من أعضاء الحزب المعارض الوحيد الذى قبل بأن يشارك فى هذه المهزلة الانتخابية، أعضاء فى مجلس الشورى، وما دامت بقية أحزاب المعارضة قد قاطعت هذه الانتخابات، فلا تلومن إلا نفسها.. ولن يعين من أعضائها أحد..!!

وتزايد الضغط الشعبى والسياسى على السادات لنقد هذه الطريقة "المبتكرة" من طرق الانتخاب ، وشكلت مختلف القوى السياسية " لجنة الدفاع عن الديموقراطية " التى لعبت دورا لا بأس به - رغم كل السلبيات - فى إجبار السادات على البحث عن قانون جديد لانتخاب أعضاء البرلمان يكون أقل " وقاحة " .. وأكثر حياء من قانون القوائم .. الحزبية .. والأغلبية المطلقة ..

وبالفعل ، أعد " عباقرة " التشريع من المحيطين بالسادات قانونا جديدا ، يأخذ هذه المرة بمبدأ القائمة الحزبية .. مع التمثيل النسبى.

وهذا المبدأ معناه أن يحصل كل حزب على عدد من مقاعد البرلمان يتناسب مع العدد الذى حصل عليه من أصوات الناخبين ..

أى أنه إذا كان عدد الناخبين فى دائرة ١٠٠٠ ناخب ينتخبون عشرة نواب مثلا، وتقدمت ثلاثة أحزاب للترشيح فحصل الحزب (أ) على ٦٠٠ صوت ، والحزب (ب) على ٣٠٠ صوت، والحزب (جـ) على ١٠٠ صوت، فإن الحزب (أ) يحصل على ستة مقاعد والحزب (ب) على ثلاثة مقاعد ، والحزب (جـ) على مقعد واحد .. وهكذا ..

وتصورت الأحزاب أن السادات قد عاد إلى صوابه، وأنه فى طريقه إلى ديموقراطية حقيقية بهذا القانون، لكن الصدمة كانت أكبر من كل تصور، عندما تبين أن مشروع القانون يتضمن شرطا "عبقريا" ليست له سابقة فى قوانين الانتخاب.. لا فى مصر.. ولا فى غير مصر..!!

ذلك أن " عباقرة " التشريع الساداتى ، قد وضعوا نصا فى القانون يشترط حصول أى حزب من الأحزاب على ١٠% من أصوات الناخبين على مستوى الدولة بأكملها ، قبل أن يكون من حقه أن يمثل فى البرلمان ولو بنائب واحد .. حتى لو كان قد حصل فى دائرة معينة على ١٠٠% من أصوات الناخبين .. !!

وبناء على هذا الشرط، فإن حزبا يحصل على أغلبية أصوات الناخبين فى القاهرة مثلا، لا يحصل على أى مقعد فى البرلمان، ما دام هذا الحزب لم يحصل على ١٠% من أصوات جميع الناخبين على مستوى الجمهورية.. من الإسكندرية.. وحتى أسوان..!!

وقبل أن نسترسل فى الحديث ، نرى من واجبنا أن نتوقف قليلا لنضع أمام القارئ صورة لتطور الفقه القانونى ، بالنسبة لقوانين الانتخاب ، فى البلاد الديموقراطية ، ليتبين القارئ معنا مقدار " العبقرية " التى يتمتع بها " عباقرة التشريع الساداتى " ..

فقهاء القانون فى فرنسا .. وفى بريطانيا .. وفى غيرها من الدول الديموقراطية ، لم تمنحهم السماء من " العبقرية " عشر معشار ما منحته لعباقرة التشريع الساداتى .. !!

ونعود بالقارئ قليلا إلى الوراء ..

فعندما انتشرت الديموقراطية، واستقرت فى أنحاء العالم المتحضر، أصبح معناها ببساطة أن السيادة مصدرها الشعب، يمارسها بواسطة أغلبيته..[١] وأجهد الفقهاء أنفسهم فى البحث عن الطريقة التى يمكن أن تعبر بها الأغلبية عن إرادتها..

فى البداية كانت الديموقراطية مباشرة Démocratie Directe بمعنى أن يجتمع كل من لهم حق مباشرة الحقوق السياسية فى ساحة أو كنيسة .. ليقوموا بأنفسهم بمهمة التشريع ، كما يعينون الموظفين القائمين بالسلطة التنفيذية، والقضاة المكلفين بالنظر فى منازعات الأفراد، وكان يكفى موافقة أكثر من نصف عدد الحاضرين لكى يصبح للقرار حجيته بالنسبة للجميع..[٢]

ولا نزاع فى أن هذا النوع من الديموقراطية هو أقرب النظم إلى الديموقراطية الصحيحة ، وأكثرها تحقيقا لمبدأ سيادة الأمة ، ذلك أنه ما دام الشعب هو صاحب

---

(١) اسمان – المرجع السابق ص ٣١١ وما بعدها ، وكذلك بارتلمى – المرجع السابق ص ٧٨ وما بعدها. وأيضا كاريه دى ملبيرج .

(٢) لا يزال هذا النظام مطبقا فى بعض المقاطعات السويسرية، والمدن الصغيرة فى الولايات المتحدة مثل "شستر" فى ولاية نيوهامبشير.

السيادة ، فهو الذى يتولى بنفسه خصائص هذه السيادة ، سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية.

ويعتبر " جان جاك روسو " من أكبر أنصار النظام المباشر ، إذ يرى فيه الصورة الصحيحة الوحيدة لمبدأ سيادة الأمة ، وهو لا يعترف بالنظام النيابى ، ويعتقد أن الأخذ به "ما هو إلا نتيجة لضعف الروح الوطنية ، إذ يفضل الشعب ترك أموره فى أيدى ممثلين له بدلا من أن يقوم بها هو بنفسه." (١)

ومع التسليم بأن الديموقراطية المباشرة هى أقرب النظم إلى احترام مبدأ سيادة الشعب، وأكثرها انطباقا مع المنطق والعقل، إلا أن هناك أسبابا عديدة دعت إلى استبدالها بنظام الديموقراطية النيابية Démocratie Représentative.

- فقد أصبح من الصعب عمليا تطبيق نظام الديموقراطية المباشرة بعد أن أصبح المتمتعون بالحقوق السياسية فى الدول الديموقراطية من الكثرة العددية بحيث لا يمكن جمعهم فى صعيد واحد ..
- وعلى فرض إمكان التغلب على صعوبة جمع المواطنين فى مكان واحد لممارسة السيادة بأنفسهم ، بتقسيم الشعب إلى أقسام متعددة ، بحيث يمكن اجتماع كل قسم على حدة ، فإن خصائص السيادة المفروض قيام الشعب بها عديدة ومتشعبة ، حتى ولو اقتصر الأمر على النظر فى المسائل التشريعية وحدها ، فليس من المستطاع أخذ رأى الشعب فيها لكثرتها وتعقيدها.. (٢)
- أن كثرة عدد السكان المجتمعين فى هيئة جمعية وطنية لممارسة السيادة يحول دون مناقشة الأمور المعروضة على الجمعية مناقشة عميقة ومفيدة، فالقوانين التى تعرض على الجمعية، والتى هى من تحضير الموظفين الذين عينتهم لذلك، يؤخذ الرأى عليها بالموافقة جملة واحدة أو بالرفض جملة واحدة.
- أن الشعب قد يستطيع إبداء الرأى فى المسائل العامة التى تخضع لميوله كتوجيه السياسة العامة، لكنه قد يكون أقل قدرة على مناقشة التفاصيل الفنية التى تقوم عليها أمور الحكم فى ظل التقدم العلمى والتكنولوجى الذى يسود العالم الآن ..

---

(١) DU CONTRAT SOCIAL, Livre III Ch. XV ص ١٢٤ وما بعدها.

(٢) بارتلمى – المرجع السابق.

لذلك كله ، كانت الديموقراطية النيابية هى الحل .. وهى تقوم على أن ينتخب الشعب نوابا عنه يمارسون مهمة التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية – أى الحكومة – أثناء مباشرتها لعملها ..

ولأن النائب منتخب من الأغلبية ، ولمدة محددة ، فإنه إما أن يمارس عمله وفقا لإرادة الأغلبية فيعاد انتخابه ، وإما هو لا يحظى بتأييد الأغلبية ، فتختار غيره بعد انتهاء المدة المحددة ..

وليس سوى الانتخاب وسيلة لإيجاد الهيئة التى تمارس السيادة نيابة عن الشعب، "وهى لا تمارس هذه الوظيفة على اعتبار أنها صاحبة الحق، بل على اعتبار أنها تمثل الأمة وتتصرف بأسمها.."[1] فكيف يقوم الشعب بانتخاب نوابه..؟

عرفت الديموقراطية طرقا عدة لانتخاب النواب ، وكانت كل من هذه الطرق موضع تجربة واختبار فى الدول الديموقراطية ، كما كانت موضع النقد باستمرار من جانب فقهاء القانون الدستورى ، بهدف الوصول إلى أفضل الطرق للتعبير عن إرادة الأمة ، وسيادتها واختيار نواب يمثلون هذه السيادة أصدق تمثيل ..

ونستأذن القارئ فى أن نستعرض معه طرق الانتخاب التى عرفتها – وجربتها – الدول الديموقراطية العريقة ، قبل أن نعود معه لاستكمال الحديث عن " عباقرة التشريع الساداتى " وما " استحدثوه " فى مصر وحدها من نظم .. ومن بدع .. !!

أولا: الانتخاب المباشر وغير المباشر.. أى هل ينتخب الناخبون النواب مباشرة، أم تقتصر وظيفتهم على انتخاب عدد أقل من بينهم لكى يختاروا النواب..؟

هل يتم الانتخاب على درجة واحدة، أم على درجتين..؟

فيرى أنصار الانتخاب غير المباشر، أن هذه الطريقة تخفف من ضرر الاقتراع العام، إذ كثيرا ما يجهل الأفراد العاديون كفاءة المرشحين، فالانتخاب على درجتين يهيئ لهم انتخاب أشخاص أكثر مقدرة على معرفة المسائل السياسية.. وتقدير كفاءة المرشحين ..

وكذلك قلل الانتخاب غير المباشر من ضرر الجموح الحزبى، لأنه يبعد العامة – وهم الأكثر تأثرا بالميول والنزعات الحزبية – عن انتخاب النواب مباشرة.

إلا أن التجارب أثبتت عدم جدوى الانتخاب على درجتين، لأن الناخبين لا يعطون أصواتهم إلا لأشخاص يثقون فى نزعتهم السياسية، كما أن هذه الطريقة

---

(١) اسمان المرجع السابق ص ٩٨ .

تفسح المجال للإفساد السياسى، حيث يصبح عددا قليلا بيده انتخاب النواب، بحيث يمكن التأثير فيهم – تهديدا أو ترغيبا – فضلا عن أنه تطبيق ملتو لمبدأ سيادة الأمة، إذ يبعد الأفراد عن انتخاب من يريدونهم رأسا، بما فى ذلك من تقليل من شأن حق الاشتراك المباشر فى انتخاب النواب ..

كما أن هذه الطريقة تضعف من اهتمام عامة الشعب بالشئون السياسية، بينما تثير طريقة الانتخاب المباشر اهتمامهم ، وتذكى وطنيتهم ، وتوسع مداركهم.. (١)

لذلك فإن جميع الدساتير الحديثة قد أخذت بطريقة الانتخاب المباشر، كما أن أغلبية الدول التى كانت تأخذ بالنظام غير المباشر قد عدلت عنه، كفرنسا التى كان فيها الانتخاب غير مباشر حتى عام١٨٤٨، حيث عدلت عنه نهائيا إلى الآن.

ثانيا: الانتخاب الفردى والانتخاب بالقائمة .. فإما تقسم البلاد إلى دوائر بقدر عدد الأعضاء المراد انتخابهم ، وينتخب سكان كل دائرة عضوا واحدا ، وتسمى هذه الطريقة بالانتخاب الفردى **Scrutin Uninominal** ، وأما أن تقسم البلاد إلى دوائر واسعة النطاق ، وينتخب سكان كل دائرة عددا معينا من النواب يتناسب مع عدد السكان وتسمى هذه الطريقة بالانتخاب بالقائمة **Scrutin de Liste** لأن كل ناخب يختار قائمة تتضمن أسماء النواب الذين يفضل انتخابهم.

وفى المقارنة بين الطريقتين انتهى فقهاء القانون إلى النتائج التالية:

- أن أكبر مزايا الانتخاب الفردى هو سهولته، حيث يختار الناخب شخصا واحدا فحسب، من بين المرشحين فى دائرة صغيرة ومحددة يعرف كفاءة وتاريخ المرشحين فيها ..

والنائب نفسه يستطيع أن يتعرف على اتجاهات سكان دائرته المحدودة، وبالتالى يمكنه التعبير عن رغباتهم والدفاع عن مصالحهم ..

- أن تقسيم البلاد إلى دوائر صغيرة يؤدى إلى اهتمام المرشحين بمصالح دوائرهم ، وجعلها أساسا لبرامجهم ، ووسيلة لاجتذاب رضاء الناخبين ليضمنوا معاودة انتخابهم ، على ما فى ذلك من تناقض مع القصد المطلوب من النيابة ، ألا و هو العمل للصالح العام دون مراعاة لصالح الدوائر الانتخابية .. فى حين تخفف طريقة الانتخاب بالقائمة من ضغط الناخبين على النواب ، كما تحررهم من السعى لاجتذاب مرضاة الناخبين ببذل الوعود ،

---

(١) دوجى – المرجع السابق – ص ٥٦٣ وما بعدها .

وتحرى المصالح المحلية ، لأن الدوائر فى هذه الحالة تكون من الاتساع بحيث تفوت على النواب والناخبين رغبتهم فى تفضيل مصالح دوائرهم على الصالح العام ..

- وذهب بعض الفقهاء[1] إلى أن "أظهر عيب للانتخاب الفردى هو أنه وسيلة لمعرفة أكثر الناس محبة لدى الجمهور، بدلا من أن يكون معيارا لمعرفة رأى أهالى الدائرة."

كذلك يساعد الانتخاب الفردى على انتشار الرشوة الانتخابية لصغر الدائرة وإمكان التأثير فى الناخبين بمؤثرات كثيرة ، قد يكون المال أخطرها تأثيرا ، أما الانتخاب بالقائمة فيقلل من أثر كل ذلك لاتساع الدائرة وكثرة المرشحين.

- ويأخذ البعض على طريقة الانتخاب بالقائمة، أنها تصعب مهمة الناخب الذى بدلا من أن ينحصر واجبه فى المفاضلة بين شخص وآخر، يغدو مكلفا بتقدير كفاية عدد كبير من النواب، وقد يصعب عليه ذلك لعدم اتصاله بجميع المرشحين أو معرفته بهم..

كما أن الانتخاب بالقائمة يضاعف من دور الأحزاب التى تتحكم فى إدراج المرشحين على قوائمها، وتلجأ عادة إلى وضع مرشح معروف وكفء فى أول القائمة، وتضع بعده أسماء قليلى الكفاءة معتمدة على سمعة الاسم الأول لاجتذاب الجمهور وإنجاح الباقين[2]

وبعد ذلك كله، فإن الانتخاب بالقائمة يحول دون تمثيل الأقليات ، حيث تتسع الدوائر فلا يمكن للأقليات التأثير فيها، فى حين أن تقسيم البلاد إلى دوائر صغيرة فى طريقة الانتخاب الفردى يؤدى -فى أحوال كثيرة- إلى نجاح مرشحى الأقلية، إذ قد تشكل الأقلية على مستوى الدولة أغلبية على مستوى الدائرة الصغيرة ..

وشرعت الدول الديموقراطية تجرب هاتين الطريقتين ، فتأخذ مرة بالانتخاب الفردى، ومرة بالانتخاب بالقائمة ، فى سعيها للوصول إلى أصدق وسيلة للتعبير عن الإرادة الحقيقية للناخبين ..

وكان يؤخذ دائما على الطريقتين ، أنهما وأن كانتا تعبران عن رأى الأغلبية، فهما لا تحققان تمثيل الأقليات السياسية أو التعبير عنها ..

---

(١) دوجى – المرجع السابق – ص ٥٦٨ ، وكذلك اسمان – المرجع السابق – ص ٢٤٠ وما بعدها .
(٢) اسمان – المرجع السابق – ص ٣٤١ .

فنصف عدد الناخبين زائدا واحدا يكفى لانتخاب النائب ، أما الـ ٤٩% الباقية من عدد الناخبين ، فليس لها من يمثلها أو يعبر عنها ..

وقد استرعت هذه الحالة نظر المفكرين ، فذهبوا يستنبطون الوسائل المختلفة لإدخال التعديلات المناسبة على طرق الانتخاب ، حتى تتمكن الأقليات من تمثيل نفسها فى المجالس النيابية بقدر نصيبها من أصوات أنصارها بالنسبة إلى مجموع الناخبين ، تحقيقا للهدف الأساسى من الديموقراطية ، وهو حق جميع المواطنين فى التعبير عن رأيهم ، والمشاركة فى ممارسة السيادة ..

وإذا كانت الديموقراطية تعتمد على فكرة الأغلبية، فإن ذلك ليس معناه إهدار رأى الأقلية أو حرمانها من التعبير عن نفسها، بل على العكس فإن قدرة الأقلية على التعبير عن رأيها ضرورى لكى يقف الشعب على مختلف الآراء، وضرورى أيضا لكى لا تستبد الأغلبية بالرأى.. وهو ما يسمى بدكتاتورية الأغلبية..

بل أن مراجعة عدد الأصوات التى أعطيت فى الانتخابات الفرنسية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، قد أثبتت أن " الأقلية " – فى واقع الأمر – هى التى اختارت أعضاء البرلمان ، وبالتالى كانت هى التى تتولى مهمة التشريع ، مما يتناقض مع مبدأ سيادة الأمة ممثلة فى الأغلبية .. (١)

ولقد أجهد فقهاء القانون أنفسهم فى البحث عن طريقة لتمثيل الأقليات السياسية من أجل الوصول إلى مجالس نيابية أكثر تعبيرا عن إرادة الشعب ، ما دامت الديموقراطية تملك أن تصحح نفسها من داخلها ، وبالطرق الديموقراطية وحدها ..

واهتدى الفكر الديموقراطى إلى طرق ثلاث لتمثيل الأقليات السياسية:

- التصويت المحدود **Vote Limité**

---

(١) أورد العلامة دوجى هذه الأرقام فى المرجع السابق الإشارة إليه.

السنة	الأصوات التى يمثلها النواب	الأصوات التى لم تمثل
١٨٨١	٧,٧٧٨,٠٠٠	٥,٦٠٠,٠٠٠
١٨٨٥	٣,٠٤٢,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
١٨٨٩	٥,٥٢٦,٠٠٠	٥,٨٠٠,٠٠٠
١٨٩٣	٥,٥١٣,٠٠٠	٥,٩٣٠,٠٠٠
١٨٩٨	٤,٩٠٦,٠٠٠	٥,٦٣٣,٠٠٠
١٩٠٢	٥,١٢٩,٠٠٠	٥,٨١٨,٠٠٠
١٩٠٦	٥,٢٠٩,٠٠٠	٦,٨٣٠,٠٠٠
١٩١٠	٥,٣٠٠,٠٠٠	٦,٧٣٩,٠٠٠
١٩١٤	٤,٨٤٤,٢٠٦	٦,٤٢١,٨٩٢

- تجميع الأصوات **Vote Cumulatif**
- التمثيل النسبى **Représentation Proportionnelle**

"فالتصويت المحدود" معناه تقسيم القطر إلى دوائر واسعة، ينتخب عن كل منها - مثلا- أربعة نواب، لكن الناخب لا يختار النواب الأربعة، بل ينتخب ثلاثة فقط، ويترك الرابع لتمكين الأقلية من انتخابه، ويكفى لذلك أن يكون عددها فى الدائرة ربع عدد الناخبين..

وقد أخذت بريطانيا بهذه الطريقة من سنة ١٨٦٧ إلى سنة ١٨٨٤ فى الانتخابات الإقليمية ، كما استعملت هذه الطريقة فى مقاطعة لوزان بسويسرا ، وفى انتخاب مجالس المديريات فى أسبانيا عام ١٨٧٦ ، وفى إيطاليا بموجب قانون عام ١٨٨٩ ، وطبقت فى الأرجنتين منذ قانون عام ١٩١٢ الخاص بانتخاب مجلس النواب.

أما "تجميع الأصوات" فهو يستعمل أيضا فى الدوائر الواسعة ، وبمقتضاه يكون للناخب من الأصوات بقدر عدد النواب المطلوب انتخابهم ، إلا أنه لكل ناخب الحق فى توزيع ماله من الأصوات على الوجه الذى يراه ، فإذا كان للدائرة أربعة نواب مثلا ، فللناخب أربعة أصوات ، هو حر فى أن يعطيها جميعا لمرشح واحد ، أو لاثنين من المرشحين أو توزيعها على الأربعة ..

وعلى ذلك يمكن للأقلية السياسية تجميع أصواتها وإعطائها لمرشحها فى الدائرة، وبذلك تضمن الحصول على نائب يمثلها ..

وقد طبقت هذه الطريقة فى الكاب عام ١٨٥٣، كما أخذت بها بعض الولايات الأمريكية، وتطبقها ولاية "الينوى" الأمريكية فى انتخاب مجلسها النيابى.

أما "التمثيل النسبى" فهو يرمى إلى تمثيل الأقليات السياسية بنسبة عددها، فتقسم البلاد إلى دوائر واسعة ، ويتقدم كل حزب بقائمة مرشحيه على ألا يأخذ كل حزب من المقاعد إلا بنسبة الأصوات التى يحصل عليها فى الانتخابات..[١]

فإذا فرضنا أن المقرر للدائرة عشرة نواب وأن هناك أربعة أحزاب ، وفازت قائمة الحزب الأول بـ ٦٠% من أصوات الناخبين ، والثانية بـ ٢٠% والثالثة بـ ١٠% والرابعة بـ ١٠% ، فيأخذ الحزب الأول ٦ مقاعد ، والثانى مقعدين، وكل من الثالث والرابع مقعد واحد ..

---

(١) الدكتور السيد صبرى – مبادئ القانون الدستورى – ص ١٥٦ وما بعدها .

وهذا المثل يبين الفرق الواضح بين طريقة التمثيل النسبى ، والانتخاب على قاعدة الأغلبية المطلقة ، فلو تم الانتخاب على قاعدة الأغلبية المطلقة ، فإن الحزب الأول – الحاصل على ٦٠% – يحصل على المقاعد العشرة ، ولا تحصل بقية الأحزاب على أى مقعد، بل أن الأصوات التى أعطيت لها (٤٠%) لا تساوى شيئا على الإطلاق .. !!

وقد أخذت بلجيكا بطريقة التمثيل النسبى فى سنة ١٨٩٩، وبدأت المقاطعات السويسرية تأخذ بها تباعا منذ عام ١٨٩١، ثم أخذت بها أيضا حكومة الاتحاد السويسرى.

وأخذت السويد بالتمثيل النسبى عام ١٩٠٧ ، والنمسا عام ١٩٠٩ ، والبرتغال عام ١٩١١ ، والدنمارك وهولندا عام ١٩١٧ .

وانتشرت هذه الطريقة فى الدساتير الحديثة ، فظهرت فى الدستور الألمانى عام ١٩١٩، والنمسا عام ١٩٢٠ ، وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٢٠ ، ويوغوسلافيا عام ١٩٢١ ، وبولونيا ولتوانيا واستونيا عام ١٩٢١ أيضا .

وإلى جانب طرق الانتخاب الثلاث التى استعرضناها والتى تهدف إلى تمثيل الأقليات السياسية، هناك عدة طرق أخرى رأينا التجاوز عنها لقلة أهميتها مثل طريقة " القاسم الانتخابى مع قائمة التفضيل".

" Quotient electoral et liste de preference "

و"طريقة تمثيل المهن والحرف"" La représentation professionnelle"

لكن لماذا أجهدنا القارئ معنا فى استعراض كل هذه التفاصيل حول طرق الانتخاب..؟

كان هدفنا من ذلك أن نؤكد على ما يلى:

- أن أى عيوب تظهر فى الممارسة الديموقراطية ، يمكن التغلب عليها ، من داخل النظام الديموقراطى ، وبالطرق الديموقراطية وحدها ..
- أن المسيرة الديموقراطية الطويلة ، قد عرفت كثيرا من المشاكل والتعقيدات، لكنها كانت تجد لها الحل دائما ، ما دام الهدف هو المزيد من سلطات الشعب، بلا لف ولا دوران .. ودون التستر خلف واجهات مزيفة ..
- إن "عباقرة" التشريع فى دول العالم الثالث ، لم يستحدثوا شيئا، وإنما هم قد استعرضوا المسيرة الديموقراطية، واختاروا منها -فقط- ما يخدم الأنظمة التى تستخدمهم حتى ولو شوهوا الحقيقة، وحاولوا أن يلطخوا وجه الديموقراطية بالوحل.

فهم أولا لا فضل لهم فى رأى أو اجتهاد وهم ثانيا قد خانوا ضمائرهم عندما صوروا لشعوبهم أن ما يقدموه إليهم هو الديموقراطية ..

- وأخيرا فإننا نؤكد على أن معرفة الديموقراطية-على حقيقتها- هو "المصل" الذى يقى الشعوب من تزييف الأنظمة الاستبدادية، فلا تقع فريسة للوهم.. ولا تنخدع بالشعارات..

ونعود إلى حديث " عباقرة التشريع الساداتى " لنقول بأنهم فى بحثهم عن طريقة تحقق رغبات سادتهم فى سد الطريق أمام أصحاب الرأى الحر لكى لا يشتركوا فى عضوية المجالس النيابية، وتحويل هذه المجالس إلى واجهات ديموقراطية مزيفة، فإن هؤلاء "العباقرة" قد توصلوا إلى "توليفة" تحقق كل هذه الأغراض، وبصرف النظر عن الديموقراطية الحقيقية، أو مبدأ سيادة الأمة ..

- فالحل الساداتى يأخذ بطريقة القوائم الحزبية فى الانتخابات، حتى لا تشكل القوى السياسية أغلبيات فى الدوائر الفردية، فيصل بعض نوابها إلى البرلمان..
- والحل الساداتى يأخذ بنظام القوائم الحزبية على قاعدة الأغلبية المطلقة (النصف + واحد) حتى يتكون المجلس بأكمله من حزب السادات ..
- والحل الساداتى – تحت ضغط القوى السياسية الوطنية – يأخذ بنظام التمثيل النسبى، لكنه يضيف إليه شروطا تجرده عن معناه ، وتفقده أى قيمة أو ميزة، وهى شروط لم يعرفها الفكر الديموقراطى على طول مسيرته ، سواء مما سبق أن استعرضناه مع القارئ أو مما لم يتسع المجال لاستعراضه..

بل أن الشروط التى أضافها " عباقرة التشريع الساداتى " لا تتناقض فقط مع الهدف من فكرة التمثيل النسبى ، وهو تمثيل الأقليات ، بل أن هذه الشروط – فى ذاتها – تشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق هذا الهدف .. !!

فماذا ابتكر " عباقرة التشريع الساداتى " .. ؟

أخذوا بمبدأ القوائم الحزبية مع التمثيل النسبى بشرطين :

الأول: أن لا يمثل أى حزب فى البرلمان إلا إذا حصل على ١٠% من أصوات الناخبين على مستوى الجمهورية ، حتى وأن حصل على أكبر نسبة من الأصوات فى أحدى الدوائر .. ؟

فالتمثيل النسبى هدفه تمثيل الأقليات، لكن مشرعوا السادات حكموا على التيارات السياسية التى تقل عن ١٠% "بالموت المدنى " فلا رأى لها ولا تمثيل..

مما يتناقض مع المبدأ نفسه ، ويهدره من أساسه .. !!

الثانى: أن الأصوات التى أعطيت إلى الأحزاب المعارضة ، وتقل عن ١٠% على مستوى القطر، تضاف إلى نصيب حزب الأغلبية – حزب السادات – فتزيد من أغلبيته ومن عدد نوابه فى البرلمان !!

أى أن الناخب الذى يدلى بصوته "ضد" حزب السادات –ويختار حزبا آخر– يذهب صوته هذا إلى قائمة حزب السادات، وكأنه يعاقبه على تصويته ضد حزبه، فيضيف هذا الصوت –رغم معارضته– إلى قائمة المؤيدين.. ؟

أى ديموقراطية هذه ، وأى سخرية هذه بالعقول .. ؟

ويأتى حادث المنصة ، وتغرب شمس السادات قبل أن يصدر القانون ..

ويتولى السلطة الرئيس حسنى مبارك ، وتواجهه غضبة المعارضة ضد قانون السادات، ويشير عليه مستشاروه بأن يجرى تعديلا على مشروع القانون تنخفض بمقتضاه نسبة الـ ١٠% اللازمة لتمثيل الأقليات إلى ٨% ، كما لو كان الخلاف– فقط– حول النسبة، وكما لو كانت أحزاب المعارضة " تفاصل " مع الحزب الحاكم .. !!

ولم يقل أحد من مستشارى الرئيس مبارك له أن المسألة ليست مسألة نسبة، لكنها مسألة مبدأ .. يتحقق أو لا يتحقق ..

الهدف هو تمثيل الأقليات ، والقانون يحول دون تمثيل الأقليات ، سواء كانت هذه الأقلية تمثل ٨% أو ١٠% .. !!

الهدف هو معرفة رأى المعارضين للحزب الحاكم، وليس إضافة أصواتهم لصالح الحزب الحاكم .. !!

ومع ذلك تمسك المستشارون بنصيحة السوء ، وأدخلوا فى روع الرئيس أن نظامهم هذا هو قمة الديموقراطية ، وأنه مطبق بالفعل فى أحدى الدول التى تمثل أحدى قمم الديموقراطية المعاصرة .. وهى ألمانيا الغربية ..

وصدقهم الرئيس ، وتبنى قولتهم فى رده على المعارضة .. !!

والحقيقة التى يجب أن يسمعها الرئيس – رئيس كل المصريين – هى أن ما قال به مستشاروه هو نصف الحقيقة فقط .. أنه من قبيل القول بـ " لا تقربوا الصلاة " دون استكمال بقية الآية الكريمة " وانتم سكارى .. ".

فالحقيقة أن انتخابات " البوند ستاج " الألمانى – البرلمان – تجمع بين الطريقتين ، الانتخاب الفردى والانتخاب بالقائمة الحزبية ..

فنصف المقاعد يجرى الانتخاب لها بطريقة الدوائر الفردية، والنصف الآخر بطريقة القوائم الحزبية.. فقد رأى الشعب الألمانى أن يجمع بين مزايا الطريقتين فى آن واحد ..

لكننا فى مصر أخذنا عن النظام الألمانى فكرة الحد الأدنى، وغضضنا الطرق عن بقية النظام، مع أنه نظام متكامل لا يصلح معه القول بـ "لا تقربوا الصلاة" والسكوت عن بقية الآية ..

فأما أن نأخذ بالنظام فى جملته ، بمزاياه وعيوبه ، وأما أن نتركه فى جملته .. أما اصطياد ما يتفق فقط مع أهواء الحكام وإهدار الباقى ، فهى خدعة لن تنطلى على أحد ، وهى تحكم على أصحابها – فقط – بأنهم مجرد " مطايا " للحكام ، كما حكم مجلس الدولة المصرى ببطلان نظامهم ، فاضطروا لتعديله ..

ومما يؤسف له حقا ، أن عباقرة التشريع الذين يعملون فى خدمة السلطة، هم من المثقفين ورجال القانون، مع أن الثقافة ينبغى أن تكون –بطبيعتها– عصمة من الشطط ، والقانون –بمبادئه العامة– يجب أن يكون عاصما من الزلل.. !!

فهؤلاء ، لم يعتصموا بخلق أو ضمير.. إنما هم قد اعتصموا فقط بحماية السلطة ، مع أن السلطة لم تستطع أبدا أن تحمى أحدا من غضبة الشعب .. أو حكم التاريخ ..

الاســـتقرار ..

" أن الحكومة من أى نوع كانت ،
لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت
المراقبة الشديدة والاحتساب الذى لا تسامح فيه. "

عبد الرحمن الكواكبى

كان من الممكن أن تنتهى تجربة "الديموقراطية الساداتية" باغتيال أنور السادات، تماما كما انتهت تجربة "تحالف قوى الشعب العامل" بموت جمال عبدالناصر..

لقد استغرق الأمر سنوات معدودة لتقويض الإطار الذى عملت من خلاله التجربة الناصرية ، فكان ما سمى بالقضاء على مراكز القوى ، ثم حل مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكى العربى – حزب عبد الناصر الوحيد – للوصول فى النهاية إلى واجهة جديدة تقوم على تعدد الأحزاب وترفع شعار الديموقراطية.

لقد هدم أنور السادات "الواجهة" التى كان يعمل من خلفها نظام عبد الناصر، وأقام واجهة أخرى بدلا منها، لكن الأسس التى كان يستند إليها نظام عبد الناصر ظلت كما هى..

- مؤسسة عسكرية تحمى النظام ولا تظهر فى مقدمة الصورة ..
- أجهزة أمن ومخابرات قادرة فى أى لحظة على تلفيق التهم وتصفية الخصوم..
- أجهزة إعلام حكومية تروج "للسلعة الجديدة" وتساهم فى رسم هالات الزعامة..
- برلمان يصفق للحاكم، سواء أتجه يمينا أو يسارا، ويتقاضى أعضاؤه الثمن فى صورة سيارة من شركة النصر، أو صناديق مملؤة بمواد التموين من الجمعيات الاستهلاكية..

الشيء الوحيد الذى تغير هو " الواجهة " .. والشعارات ..

فالأحزاب قد تعددت وحل حزب مصر –حزب السادات– محل الاتحاد الاشتراكى العربى..

والمعارضة أصبحت لها صحف تصدر تحت رحمة حصص الورق الذى تحصل عليه من الحكومة ..

والأحكام العرفية قد ألغيت ، وصدرت بدلا منها مجموعة من القوانين الاستثنافية أطلق الشعب عليها اسم " القوانين سيئة السمعة " ..

ودستور وصفوه بأنه " دستور دائم " احتوى ضمن مواده كل ما يكرس سلطة الفرد حتى تفقد سلطة الشعب أمامها كل معنى أو فعالية ..

ومع ذلك كان من الممكن أن تسقط تلك "الواجهة" خلال أيام أو شهور معدودة وتنتهى تلك التجربة، بعد اغتيال أنور السادات، لولا أن الرئيس حسنى مبارك قد جاء إلى الحكم يرفع شعار "الاستقرار" وأنه ليس ممن يحبون التغيير لمجرد التغيير..!!

ولربما بررت دعوة الرئيس مبارك إلى الاستقرار وعدم التغيير، ما كان الشعب يراه من ولع الرئيس السادات بالتغيير والتبديل، فى الأشخاص وفى القوانين، بسرعة جعلت الشعب يلهث وراءه دون أن تتوفر له فرصة لالتقاط الأنفاس يفهم من خلالها لماذا جاء فلان إلى السلطة ولماذا خرج فلان، أو لماذا ألغى هذا القانون وصدر بدله ذاك القانون..

وكان من الطبيعى بعد هذا الجو من التغيير والتبديل ، ومن الوقع السريع ، أن يشعر الشعب بالحاجة إلى شيء من الاستقرار والروية ..

ولعل تلك الحاجة، هى التى جعلت من دعوة الرئيس مبارك إلى الاستقرار تلقى ما لقيته – فى بداية الأمر – من التأييد ..لكنه مع مضى الوقت أدرك الشعب أن الاستقرار شيء، والجمود شيء آخر..

فالاستقرار معناه أن تتاح أمام الأنظمة فرصة كافية لتجربتها ، وأن يعطى الفرد فرصة كافية لاختباره ..

أما الجمود فهو إبقاء الحال على ما هو عليه ، وبصرف النظر عما يكتنف هذا "الحال" من القصور ، أو تثبته التجربة من الفشل ..

لذلك قلنا بأن الاستقرار شيء ، والجمود شيء آخر .. فالاستقرار هو عدم التسرع فى اتخاذ القرار ، والجمود يقوم على عدم الحركة من الأصل ..

رحب الشعب إذن بالاستقرار، ومنحه من صبره فرصته ، ثم بدأ الشعب يضيق بالجمود بعد أن طالت السنوات ..

فرئيس الجمهورية لم يعين نائبا له، حتى تتاح له فرصة كافية للاختيار ، لكن السنوات الطويلة قد مضت دون أن يعين نائب للرئيس ..

ورئيس الجمهورية لم يرفع القيود على حرية قيام الأحزاب ، حتى تتوفر له فرصة لدراسة قانون الأحزاب ، لكن حزبا واحدا جديدا لم يقم فى عهده ، فيما عدا حزب الوفد الذى عاد بحكم قضائى ..

ورئيس الجمهورية لم يستجب إلى الدعوة إلى تعديل قانون الانتخاب بالقائمة الحزبية، مع اشتراط حصول أى حزب على نسبة ٨% من أصوات الناخبين، قبل أن يتمكن أى من أعضائه أن "يتسلل" إلى مقاعد مجلس الشعب.. حتى اتجه رد فعل القوى السياسية إلى التحالف فيما بينها، و"تسللت" التيارات الدينية وحدها إلى مجلس الشعب، وهى تيارات يحظر القانون –من الناحية النظرية– نشاطها.. والرئيس لا زال يدرس ..

ورئيس الجمهورية يستمر فى الاعتماد على الحزب الوطنى الديموقراطى – بديل الاتحاد الاشتراكى العربى – وهو يعلم أنه حزب ليست له أية فاعلية فى الشارع السياسى ، وأنه حزب لو تخلى الرئيس عن رئاسته لانهار من تلقاء نفسه ، كأوراق الشجر فى فصل الخريف ..

والرئيس يشكو من الديون الخارجية وأعبائها ، ومع ذلك تستمر الدولة فى الاستدانة، وتتضاعف أعباء خدمة الدين ..

والرئيس -تحت شعار الاستقرار- لا يريد أن يفتح الباب لتعديل بعض مواد الدستور، فتبقى المواد التى حشرها فيه السادات كما هى، سواء منها ما يتعلق بأن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، أو إمكانية بقاء الرئيس فى مقعد الرئاسة مدى الحياة، مع أن هذه المواد بالذات، إلى جانب ما ينص منها على سلطات الرئيس المطلقة، لازالت تمثل أساس مطالب المعارضة للعودة إلى حكم طبيعى فى البلاد ..

وإذا أخذنا مجرد مثال على سلطات الرئيس فى دستور السادات ، الذى لا يريد الرئيس مبارك أن تمتد إليه يد التعديل ، فإننا نرى أن مادة واحدة هى المادة رقم ٧٤ تمثل - وحدها - دستورا بأكمله .. !!

فالمادة المذكورة تعطى رئيس الجمهورية حق إصدار قرارات لها قوة القانون واتخاذ ما يراه من إجراءات لحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والأمن القومى..

وهى كلها معان مطاطة ، يكفى للادعاء بقيامها إلقاء حجر على أحد دور العبادة ، أو "تقرير" من المخابرات بأن جماعة تتصل بدولة أجنبية ..

وسوف نعود فى فصل لاحق لمناقشة سلطات رئيس الجمهورية - المطلقة والواسعة - فى الدستور القائم الآن - والمسمى بالدستور الدائم - مقارنة بسلطات الملك فى دستور ١٩٢٣ ، لنرى أن الملكية فى عصرها الذهبى كانت أكثر تواضعا وأكثر تقييدا من الجمهورية فى عهد ديموقراطية الواجهات .. !!

ونعود إلى الاستقرار والجمود ، فنقول بأن الفرصة كانت سانحة أمام الرئيس مبارك، سواء فى بداية ولايته الأولى ، أو فى مطلع ولايته الثانية ، لكى يجعل من الاستقرار حقيقة واقعة بهدم كل الواجهات المضللة التى قامت فى عهد سابق لعهده ، والعودة بأمور الحكم إلى مسارها الطبيعى بما يتضمنه من ثقة بين الحاكم والمحكوم ، وجدية تقوم عليها نصوص القانون والتشريع ..

ويخطئ من يتصور أن الاستقرار هو الجمود وترك الأمور على ما هى عليه ، فالاستقرار - على العكس - يحتاج إلى قرار ، بل أن كلمة الاستقرار - فى اللغة العربية - مشتقة هى وكلمة " القرار " من مصدر واحد .. مما يؤكد أن الاستقرار لا يقوم إلا على "قرار" .. وهو فى قواميس اللغة :

" الرأى الثابت الذى يؤخذ بعد تجربة وتفكير " ..

وفى الذكر الحكيم "ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض مالها من قرار.. "

فهل يحيد عن جادة الصواب من يطالبون الرئيس بأن يتخذ القرار المناسب وهو يقترب الآن من منتصف فترة ولايته الرابعة .. ؟

دستور " ١٩٢٣ "

" فما بال الرجل منكم يضع نفسه مقام الطفل الذى لا ينال من الكبير مراده إلا بالتذلل والبكاء ، أو موضع الشيخ الفانى الذى لا ينال حاجته إلا بالتملق والدعاء . ؟ "

عبد الرحمن الكواكبى

يخطر على البال أحيانا – ولمجرد الجدل النظرى فقط – أن نقترح على الحزب الوطنى الحاكم فى مصر ، حزب الأغلبية – شئنا أم ابينا – اقتراحا يريحه ويريحنا فى شأن الدستور ..

والاقتراح هو أن نعود إلى الدستور المصرى الصادر فى عام ١٩٢٣، والذى انتزعه الشعب انتزاعا، فنستبدل فيه كلمة الملك بكلمة رئيس الجمهورية، ونحتفظ بما بقى من نصوصه على حاله، لنرى سيادة الشعب كيف تكون فى ظل هذا الدستور "المعدل" مقارنة بسيادة الشعب فى ظل الدستور القائم الآن.. والذى يقولون عنه أنه الدستور "الدائم"..!!

فبموجب التعديل الذى نقترحه يصبح نص المادة الأولى من دستور ١٩٢٣ كما يلى :

"مصر دولة ذات سيادة، وهى حرة مستقلة.. وحكومتها جمهورية انتخابية.. وشكلها نيابى.."

وفى النص القديم " .. وحكومتها ملكية وراثية .. "

وتصبح المادة ٢٤ من الدستور المعدل كما يلى :

"السلطة التشريعية يتولاها رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الشعب والشورى"

وفى النص القديم " يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب"

وتصبح المادة ٢٥ كما يلى :

" لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه رئيس الجمهورية " بدلا من " صدق عليه الملك "

وتعدل المادة ٢٩ لتصبح " السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية فى حدود هذا الدستور " وكان النص القديم " يتولاها الملك ".

وتصبح المادة ٣٤ " رئيس الجمهورية يصدق على القوانين ويصدرها. "

والمادة ٣٥ " إذا لم ير رئيس الجمهورية التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه فى مدى شهر لإعادة النظر فيه .. فإذا لم يرد القانون فى هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من رئيس الجمهورية عليه وصدر. "

والمادة ٣٦ "إذا رد مشروع القانون فى الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثى الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون

وأصدر. فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه فى دور الانعقاد نفسه. فإذا عاد البرلمان فى دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر."

وهكذا .. بالنسبة لبقية مواد دستور ١٩٢٣ .

وبطبيعة الحال ، فإن هذا الاقتراح يعنى إلغاء المواد الواردة فى " الدستور الدائم " مما لم يكن له مثيل فى دستور ١٩٢٣ .. !!

فما رأى الحزب الوطنى -حزب الأغلبية شئنا أم ابينا- فى هذا الاقتراح ..؟.

أغلب الظن أن الحزب الحاكم سوف يقول أن الاقتراح عودة إلى الماضى الكرية ، حيث كانت السلطة للإقطاع والرأسمالية .. وحقوق العمال والفلاحين ضائعة ، مع أن "الحركة المباركة" تصر دائما على أنها قضت على الإقطاع ورأس المال ، منذ أعلنت ذلك فى مبادئها الستة الشهيرة .. !

والمسألة ليست مسألة الماضى والحاضر، إنما هى مسألة مقارنة النصوص القديمة بالنصوص الجديدة، لنرى أيها كان يحقق سيادة أكثر للشعب.. وأيها يكرس سلطانا أوسع للفرد ..

وهذا - بالضبط - هو الهدف من الاقتراح ، لأن حركة " الضباط الأغرار " باسم القضاء على سلطة الإقطاع والرأسمالية ، قضت فى حقيقة الأمر على سلطة الشعب .. وأقامت مكانها سلطة الفرد ..

واستطاع " الضباط الأغرار " أن يدخلوا فى روع الشعب أن دستور ١٩٢٣ الذى قضوا عليه وأسقطوه ، كان كله شرا ، وأن دستورهم الذى استحدثوه يحمل كل الخير .. وكل الحرية ..

والحقيقة بخلاف ذلك تماما، والفيصل بيننا هو المقارنة، وليس الفيصل هو تزييف الحقائق..

فكيف صدر دستور ١٩٢٣ ، وماذا كانت تحمل نصوصه من التأكيد على سيادة الشعب .. وماذا كانت تتضمن من التقييد لسلطة الفرد .. ؟؟

فى يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٢١، وجهت سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر إنذارا إلى سعد زغلول، وأعضاء الوفد ، بالكف عن أى نشاط سياسى، كإلقاء الخطب، أو الكتابة فى الصحف، أو عقد الاجتماعات العامة ، وأن يغادروا القاهرة إلى بلادهم فى الريف ..

ورضخ من أعضاء الوفد ثلاثة، ذهبوا بالفعل إلى بيوتهم فى الريف، هم أمين عز العرب، وصادق حنين، وجعفر فخرى، فأهالوا على أنفسهم غبار النسيان..[1]

أما الباقون، سعد زغلول، فتح الله بركات، عاطف بركات، سينوت حنا، مصطفى النحاس، مكرم عبيد، فقد رفضوا الطلب البريطانى، وكتب سعد زغلول إلى القائد البريطانى رده الشهير "..سأبقى فى مركزى مخلصا لواجبى، وللقوة أن تفعل بناء ما تشاء، أفرادا وجماعات، فإننا جميعا مستعدون للقاء ما تأتى به، بجنان ثابت، وضمير هادئ.. "

واندلعت المظاهرات فى شوارع القاهرة، مصطدمة بالإنجليز، عاصفة بكل شيء..

وفى صباح اليوم التالى ، يقتاد جنود الإنجليز الزعيم سعد زغلول – الشيخ فى سن الثالثة والستين – إلى منفاه فى جزيرة " سيشيل " ..

ويختار الإنجليز جزيرة سيشيل بالذات ، حتى ييأس الناس من عودته ..

وبعد نفى سعد زغلول ، عاشت البلاد ما يقرب من شهرين من المقاومة والاضطرابات .. فمقاعد الوزارة خالية ، لا يقبل أحد بالاقتراب منها، والجهاز الحكومى الذى يسيطر عليه الإنجليز فى حالة شلل مطلق.. والاغتيالات تتتابع فى الشوارع المظلمة.. والصحف تعطل.. وثكنات قصر النيل مكتظة بالمعتقلين، ولا أحد يدرى إلى أين المصير..

واضطر الإنجليز أن يسلموا – من جانبهم – ببعض الحقوق المصرية ، فصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من جانب واحد ، وبمقتضاه أعلنت إنجلترا انتهاء الحماية على مصر ، والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة ، مع تحفظات أربع : تأمين مواصلات الإمبراطورية ، الدفاع عن مصر ضد أى عدوان خارجى، حماية المصالح الأجنبية والأقليات ، وتأجيل البت فى موضوع السودان لمفاوضات مقبلة ..

وجاء فى تبليغ ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ الموجه إلى الملك :

" وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية ، والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر. أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف

---

(١) أحمد بهاء الدين – أيام لها تاريخ – ص ١٣٧

والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية ، فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم .. وإلى الشعب المصرى .. "

وعلى أساس هذا التصريح ، ألف عبد الخالق ثروت الوزارة ، وأعلن الاستقلال وتألفت فى ٣ أبريل لجنة لوضع الدستور ، مستقلة عن الحكومة ، ضمت الكثير من صفوة رجال البلاد ، رغم أن حزبين من الأحزاب السياسية قد امتنعا عن الاشتراك فى هذه اللجنة ، وهما حزب الوفد والحزب الوطنى ، لانهما أصرا على انتخاب جمعية وطنية لعمل الدستور .. ويقوم عبد العزيز فهمى بالجهد الأكبر فى وضع الدستور ..

وتدل محاضر جلسات لجنة وضع الدستور – لجنة الثلاثين – على سيادة الفكر الديموقراطى ، وإقرار مبدأ سيادة الأمة بأغلبية ساحقة تشبه الإجماع ..

وعندما أرادت حكومة توفيق نسيم تعديل بعض مواد الدستور لتوسيع سلطة الملك ، ثار الرأى العام عليها ، فاضطرت إلى الإعلان عن أنها لن تمس المبادئ الدستورية التى وضعتها لجنة الثلاثين .. وإنما هى تحاول فقط " صياغة المبادئ القانونية التى وضعتها تلك اللجنة وترتيبها. " (١)

وعندما يحاول توفيق نسيم المساس بالفقرة من الدستور التى تنص على " الأمة مصدر السلطات " شن عبد العزيز فهمى حملة عنيفة فى صورة خطابات مفتوحة إلى رئيس الوزراء تنشرها الصحف يقول فيها :

" .. أنك لابد قائل معى ومع كل من لا يلهيه نعيم يومه عن شقاء غده ، أن السيادة هى للأمة ، والسلطان للأمة ، ومصدر كل ولاية فى البلاد هو الأمة .. "

وكان توفيق نسيم قد برر رغبته فى حذف فقرة " الأمة مصدر السلطات " بأن فيها جرحا لإحساس الملك .. (!!)

فرد عبد العزيز فهمى "إذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هى أهم ما تسعى الشعوب لحمل امرائها على الإقرار به لها، وهى التى تقوم الثورات وتمثل العروش لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء، فما معنى أن تكون تلك السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الإنجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الإنجليز، ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم

---

(١) الدكتور السيد صبرى – المرجع المشار إليه – ص ٣٠٤ .

فيهبوها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك، بتلك العلة، علة عدم جرح الإحساس..؟؟

اللهم أن هذا كلام المستهزئين الذين يستضعفون هذه الأمة فيضيعون أهم حق لها بمثل هذا التعليل السخيف .. "

وبفضل هذه المقاومة العنيفة يصدر دستور عام ١٩٢٣ كما وضعته اللجنة ، ويفرج عن سعد زغلول ، وتجرى الانتخابات ويفوز حزب سعد بجميع المقاعد ، عدا عشرة فقط ، ستة لحزب الأحرار ، وأربعة للحزب الوطنى ..

وأمسك الملك فؤاد – الذى أقسم لخاصته منذ خمس سنوات– أن لا يعين وزارة لها أى صلة بسعد زغلول.. أمسك القلم ليوقع خطابا لتكليف سعد بتشكيل الوزارة ..

ويرد سعد بخطاب يؤكد فيه أنه آت بإرادة الأمة وحدها، وأنه ينوى "عدم السماح لأى كان بالاستخفاف بالروح الدستورية "كما أنه وضع برنامجه" طبقا لما أراه وتريده الأمة..!!.

وتدل مناقشات لجنة وضع دستور عام ٢٣ على ثراء بالغ فى رجالات مصر، وعلى وعى لا ينكر لدى شعب مصر .. ذلك الشعب الذى يجد الآن – فى عام ٢٠١٠ – من يتهمه بقصور الوعى .. أو يذرف دمع التماسيح خوفا عليه من ديموقراطية حقيقية ، وأحزاب حقيقية تعبر عنه .. !!

فمن خلال لجنة وضع الدستور ، وما أعقبها من مناقشات ، أنقسم الرأى بشأن الدستور، فأخذ عليه البعض [١] – رغم ما فيه من ميزات كثيرة – أنه صادر فى شكل منحة من الملك ، الذى تنازل بمحض إرادته للشعب عن حقوق السيادة التى كانت له مستدلين على ذلك بما جاء فى مقدمة الدستور:

" نحن ملك مصر

بما أننا مازلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا، وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التى عهد الله تعالى بها إلينا، نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما فى وسعنا، ونتوخى أن نسلك بها السبل التى نعلم أنها تفضى إلى سعادتها وارتقائها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدنة..

---

(١) مصطفى الصادق و وايت إبراهيم – مبادئ القانون الدستورى المصرى المقارن ، طبعة ١٩٢٥ ، الدكتور عثمان خليل عثمان " النظام الدستورى المصرى " عام ١٩٤٢ ص ٦٧ وما بعدها.

أمرنا بما هو آت .. "

ورد البعض على هذا الرأى بأن إرادة ولى الأمر لم تكن العامل الأساسى فى صدور هذا الدستور ، فهو لم يصدر إلا بعد ثورة هائلة ، واضطرابات مستمرة ، قام بها الشعب مطالبا بحقوقه الطبيعية ، فلم يصدر الدستور نتيجة لنزاع بين ولى الأمر وبين الأمة ، بل نتيجة للثورة ضد الحماية البريطانية واعترافا بمطالب الأمة .

وليس أدل على أن بريطانيا كانت ترى أن المسائل الدستورية المصرية هى من حقها، وليست من حق ملك البلاد ، مما صرح به اللورد " كيرزون " فى مجلس اللوردات فى ديسمبر من عام ١٩١٩ حيث قال " أن مهمة لجنة ملنر هى القيام بتحقيق أسباب الاضطرابات المصرية ، واقتراح دستور يتناسب مع حالة البلاد . " (١)

كذلك لا يمكن القول بأن الدستور (١٩٢٣) كان من عمل الحكومة ، فقد " دعت الحكومة جميع الأحزاب للاشتراك فى وضع الدستور ، وقد تركت للجنة التى تكونت مطلق الحرية فى وضع ما تراه من المبادئ . " (٢)

"وزيادة على ذلك فإنه عندما اجتمعت اللجنة العامة لوضع الدستور طلب أحد أعضائها فى أول جلسة لها ، وبحضور رئيس الحكومة ، أن يعترف بأن الدستور الذى تقوم اللجنة بوضعه ليس منحة من الملك ، " وإنما هو ثمرة من ثمار جهاد الأمة ، وأن للأمة السيادة التى يجب أن تكون بارزة فى نصوصه ، وعلى هذا الأساس نحن نشترك فى العمل."

وقد أجاب رئيس اللجنة – رشدى باشا – فى حضور رئيس الوزراء بقوله " أن كل هذه المبادئ سلم بها دولة رئيس الوزراء. " (٣)

ورأى فريق آخر من رجال القانون أن دستور عام ١٩٢٣ عبارة عن عقد، ومن هؤلاء صبرى أبو علم ، ومحمود سليمان غنام، وأغلب رجال القانون الوفديين ..

---

(١) فى مصر الآن من يطالبون بأن يتناسب الدستور " مع حالة البلاد. " !!
(٢) الدكتور السيد صبرى – المرجع المشار إليه – ص ٣٠٣ .
(٣) محاضر اللجنة العامة ص ٣ ، ٤ .

ولا يعتبر هؤلاء دستور ١٩٢٣ " منحة " لأنه نص على مبدأ سيادة الأمة الذى يتعارض مع اعتباره على هذا الوضع . كما لا يعتبروه من عمل جمعية وطنية ، لأن الأمة لم تنتخب (!) جمعية تأسيسية لوضعه ، وإنما يعتبروه عقد، بدليل القسم المتبادل الذى أقسمه كل من الملك وأعضاء البرلمان عند افتتاح أول دورة برلمانية ، فهذا اليمين المتبادل على احترام أحكام الدستور يثبت بجلاء أن الدستور ليس سوى عقد بين الملك والشعب ..

ويرى فريق ثالث من الفقهاء ، أن الأمة المصرية نفسها قد سبق أن قررت ما لها من الحقوق العامة بدستورها الذى أقره مجلس نوابها سنة ١٨٨٢ ، والذى كان أساسه الديموقراطية وإرادة الأمة، لكن الاحتلال البريطانى قضى على ما اكتسبته البلاد من الحقوق السياسية العامة، فالغى النظام البرلمانى الصحيح الذى كان قائما، وأقام مكانه نظام "اللورد دوفرين" عديم الاختصاص والسلطات..

فالثابت إذن أن بريطانيا هى التى ألغت دستور ١٨٨٢ ، وإذا كانت قد اضطرت تحت تأثير الظروف إلى أن تخضع لإرادة الأمة ، ولم تعارض فى إصدار دستور ٢٣ ، فإنها لم تمنح البلاد شيئا ، بل أن البلاد هى التى استردت ما كان لها من الحقوق قبل الاحتلال.

وعلى ذلك فإن إصدار دستور ١٩ أبريل ١٩٢٣ ليس سوى استرداد لحقوق الشعب المعترف بها فى سنة ١٨٨٢ . (١)

لكن ، لماذا أجهدنا القارئ فى متابعة هذه الآراء القانونية والفقهية التى أبديت حول دستور عام ١٩٢٣ .. ؟؟

الواقع أننا أردنا أن نبين من خلال المناقشات التى دارت حول نقطة واحدة فقط تتعلق بهذا الدستور ، كيف توضع الدساتير ، وكيف تناقش ، لكى تصدر معبرة عن إرادة شعبية حقيقية ، وترجمة لأمالها وأمانيها ..

ومن خلال هذا المثال ، يمكن أن نتبين كيف أن الدستور " الدائم " المزعوم، الصادر فى عام ١٩٧١ ، لم يكن إلا مجرد مواد وضعها موظف فى رئاسة الجمهورية بدرجة "مستشار قانونى" وتم بشأنها استفتاء صورى أعلن نتائجه موظف آخر فى رئاسة الجمهورية بدرجة " وزير داخلية " .. !!

---

(١) الدكتور السيد صبرى – المرجع السابق ص ٣٠٥ وما بعدها .

فالدستور هذا ، لم تضعه لجنة منتخبة أو حتى معينة ، ولم تدر بشأن نصوصه مناقشات علنية يتابعها الشعب ويبدى رأيه فيها ، ولم تكن هناك – عند وضع هذا الدستور فى عام ١٩٧١ – أحزاب تبدى رأيها فيه ..

كل ما جرى أن الدستور قد عرض فى جملته على الشعب فى استفتاء ليقول فيه رأيه – بمواده التى يصل عددها ١٩٣ مادة – بكلمة واحدة.. نعم.. أو لا ..

وبعد إعلان نتيجة هذا الاستفتاء، إن كان الشعب يعلم حتى هذه اللحظة ما استفتى فيه، يتقمص أنور السادات شخصية الخديوى إسماعيل، وليس فقط الملك فؤاد، ليصدر الدستور – الذى وافق عليه الشعب (!!)– بالنص التالى:

"رئيس الدولة"

بعد الإطلاع على نتائج الاستفتاء على دستور جمهورية مصر العربية الذى أجرى فى اليوم الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، وعلى (إجماع) كلمة الشعب على الموافقة على هذا الدستور .

وبعد الإطلاع على المادة ١٩٣ من دستور جمهورية مصر العربية.

يصدر دستور جمهورية مصر العربية بالنص المرفق.

القاهرة فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ أنور السادات "

ويلاحظ أن الاستفتاء جرى فى ١١ سبتمبر ، وأصدر السادات الدستور فى ١١ سبتمبر، وقبل أن تصل معظم نتائج الاستفتاء إلى مبنى وزارة الداخلية .. !! اثنان – فقط – كانا يقدران على إخراج هذه المسرحية .. الخديوى إسماعيل .. وأنور السادات ..

شعب عريق ..

" .. وأما أن يساعد الحظ بعدم وجود طامع أجنبى ،
وتكون الأمة قد تأهلت للقيام بأن تحكم نفسها بنفسها ،
وفى هذه الحال يمكن لعقلاء الأمة أن يكلفوا المستبد ذاته
لترك أصول الاستبداد ، وإتباع القانون الأساسى الذى تطلبه
الأمة. "

عبد الرحمن الكواكبى

ما دمنا قد تحدثنا عن دستور عام ١٩٢٣، فإن الدور يأتى للحديث عن الديموقراطية فى مصر منذ عهد محمد على، لنرى كيف أن الديموقراطية كانت عميقة الجذور – رغم اختلاف مراحلها – بحيث كان دستور ٢٣ تتويجا لكفاح طويل خاضه الشعب المصرى من أجل سيادته .. تماما كما خاض كفاحا طويلا من أجل استقلاله ..

فقد كانت مصر قبل حكم محمد على [١] جزءا من الإمبراطورية العثمانية، ومعتبرة ولاية من ولاياتها ، يحكمها وال تركى يعينه الباب العالى .. [٢]

وكانت تولية محمد على سببا فى تغير مركز مصر بالنسبة للدولة العثمانية ، ولاسيما بعد خروجه عليها ، وانتصاره فى الحرب ضدها.

وانتهى النزاع بين الطرفين بمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ التى قررت استقلال مصر الداخلى نظير دفع جزية سنوية للباب العالى، وأصبحت ولاية الحكم فى مصر وراثية فى أسرة محمد على، وفى عام ١٨٦٨ منح والى مصر – إسماعيل باشا– لقب " خديوى ".

وكان الوالى، ثم الخديوى، يتمتع بسلطة تكاد أن تكون مطلقة، مستمدة من "الفرمانات" المختلفة، فكان يجمع فى شخصه كل السلطات من تشريعية، وتنفيذية، وقضائية.

ومع هذه السلطة المطلقة ، كان الوالى أو الخديوى مقيدا باحترام حقوق الأفراد التى نص عليها " الخط الشريف " الصادر عام ١٨٣٩ من الباب العالى، والذى كان يحمل بعض الضمانات المدنية كالمساواة فى التوظف ، والالتحاق بالمدارس الحكومية ، والخدمة العسكرية ، وأمام القانون والقضاء ..

كما كان هذا الفرمان " الهمايونى " يتضمن بعض الحريات الفردية ، كحرية الملكية والمسكن والعمل والتجارة والصناعة ..

وبالرغم من أن نظام الحكم أيام محمد على كان مطلقا، فقد جرى هذا الحاكم على إدارة شئون البلاد على طريقة "المستبد العادل" حتى قال عنه كلوت بك، الفرنسى الأصل:

---

(١) ١٨٠٥ – ١٨٤٨

(٢) الدكتور السيد صبرى – المرجع السابق – ص ٢٦٦

" أنه أول عثمانى استطاع إدراك الأفكار النافعة فيما يتعلق بالحكومة والإدارة، وصحيح أن سلطته كانت مطلقة ، لكنه أحكم التدابير ، بتحاشيه للحكم الاستبدادى الذى كان لمثله أن يجرى على خطته ، إذ شكل لنفسه مجلسا خاصا اعتاد المداولة مع أعضائه فى جميع الأعمال المتعلقة بالحكومة قبل الشروع فى تنفيذها ، وألف لكل فرع من فروع الإدارة مجلسا من الأخصائيين [1] فكان هناك مجلس للحرب ، والبحرية ، والتعليم ، والزراعة ، والصحة .. وهكذا .. كما كان هناك مجلس عام فوق هذه المجالس جميعا يدعى مجلس الحكومة ..

لكن هذه المجالس مهما قيل عنها ، لم يكن لها سوى رأى استشارى ، فقد كان الوالى مسئولا شخصيا أمام الباب العالى.

ولم يكن فى مقدور الباب العالى عزل الوالى أو الخديوى إلا بشرطين:

- أن يكون قد أخل بالفرامانات أو الأوامر الشاهانية ..
- أن توافق على العزل الدول التى سبق أن وقعت على معاهدة لندن عام ١٨٤٠ .

واستمر نظام الحكم المطلق بعد محمد على ، وأن كان عباس الأول كان حاكما مستبدا، يعادى كل طرق الإصلاح ووسائله ، أما سعيد باشا فقد كان مثل محمد على " مستبدا عادلا" ..

ولما تولى الحكم الخديوى إسماعيل، ظل نظام الحكم المطلق قائما فى البلاد، إلا أن هذا النظام لم يستمر طويلا، إذ بدأت الحركة الدستورية فى الظهور، وساعد على انتشارها اتصال مصر الوثيق بالحضارة الأوربية فى عهد إسماعيل..

وبالإضافة إلى عيوب الحكم المطلق ، فإن الحكومة لم تكن منظمة وفق مقتضيات العصر ، فلم يكن العدل متبعا فى التجنيد ، وكان الفلاح مثقلا بالضرائب، والقضاء غير منظم ، ومعظم الحريات الشخصية غير مكفولة ، بينما كان الأجانب يتمتعون بأفضل الضمانات على حساب المصريين ..

على أنه – بالرغم من ذلك – بدأت تظهر فى البلاد ، من أيام حكم محمد على، نهضة علمية سريعة ، وظهر عدد كبير من العلماء والأدباء والشعراء ، متأثرين فى كتاباتهم وأفكارهم بالمدنية الغربية الحديثة ..

---

(١) مثل مجالس " الدكتور " حاتم .. !!

وبالرغم من أن هذه الحركة الفكرية كانت محدودة الأثر ، إلا أن أولى ثمارها ما لبثت أن ظهرت عام ١٨٦٦ ، حيث انشأ الخديوى إسماعيل مجلسا للنواب مكونا من ٧٥ عضوا منتخبين من جميع المديريات.

وتضمنت اللائحة الداخلية لهذا المجلس ، بعض الأحكام الغريبة ، مثل المادة ٤٠ التى تقول :

" أعضاء مجلس الشورى يحضرون إلى المجلس بملابس الحشمة اللائقة ، وجلوسهم فيه يكون بهيئة الأدب " ..

لكن الواقع أن هذا المجلس لم يكن له أى اختصاص تشريعى ، وإنما كانت وظيفته محصورة فى إبداء الرأى فيما يعرضه عليه الخديوى، وكان رأيا استشاريا محضا، ولم تكن مدة انعقاده تزيد على شهرين فى العام ، وكان الخديوى هو صاحب الحق فى دعوته ، وتأجيل اجتماعاته .. بل وحله ..

أما مدة نيابة الأعضاء فكانت ثلاث سنوات ، ولم يكن الخديوى يعرض على المجلس سوى المسائل الإدارية ، كالرى وتطهير الترع وربط الضرائب ، وكان المجلس ضعيفا لا يجرؤ على المعارضة لعدم توفر ضمانات الحرية الفردية والسياسية، وللحالة الاجتماعية المتأخرة التى كانت عليها البلاد فى ذلك العصر.

ولم تكن هناك صحافة تشد أزر المجلس ، ولم يكن هناك من الصحف سوى الجريدة الرسمية ، أما جريدة " وادى النيل " وهى أول جريدة سياسية ظهرت فى مصر ، فكانت تؤيد إسماعيل باشا ، الذى يمدها بالمال اللازم لصدورها. !

وفى سنة ١٨٦٩ ظهرت جريدة "نزهة الأفكا" التى كان يحررها الكاتبان الشهيران إبراهيم بك المويلحى وعثمان جلال، والتى لم يصدر منها إلا عدد واحد، إذ أمر الخديوى بإغلاقها "خوفا مما قد تحدثه من الاضطرابات فى النفوس"..!!

ومع تعاقب الأحداث ، وتدهور مركز مصر المالى بسبب الديون التى استدانها اضطر الخديوى فى عام ١٨٧٦ – تحت الضغط الأجنبى – إلى قبول تعيين مراقبين إنجليزى وفرنسى " المراقبة الثنائية " لاستلام إيراد الجهات المرهونة ضمانا لسداد الديون ..

وفى سنة ١٨٧٨ تكونت لجنة تحقيق لفحص الحالة المالية ، وقدمت تقريرها للخديوى، الذى قبل ما اقترحته اللجنة من تكوين وزارة مسئولة .. نظرا لأن " الحاكم الأعلى يتمتع بسلطة لا حد لها. " !!

وكتب الخديوى إلى نوبار باشا يقول :

"أنى أريد أن أؤكد لك أنى وطدت العزم على التوفيق بين القواعد الإدارية فى مصر، والمبادئ التى تقوم عليها الإدارات فى أوربا. وأريد أن تحل مكان السلطة الشخصية التى هى مبدأ حكومة مصر الحالى، سلطة أخرى تتولى إدارة الشئون العامة، ولكنها تجد نقطة توازنها فى مجلس الوزراء، وعلى ذلك أريد من الآن فصاعدا أن أقوم بشئون الحكم مع مجلس وزرائى وبواسطته، فكل أعضاء الوزارة يجب أن يكونوا متضامنين معا، وأن يبتوا فى الأمور بأغلبية الأصوات بينهم."

ونتوقف قليلا عند عبارة " أن أقوم بشئون الحكم مع مجلس وزرائى وبواسطته " لنبين أن هذا المبدأ الديموقراطى الذى يقول بأن الحاكم لا يمارس سلطاته مباشرة ، وإنما عن طريق وزرائه ، قد عرفته مصر فى عام ١٨٧٨ وانتقل إلى دستور عام ١٩٢٣ فقال المادة ٤٨ ما نصه :

" الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه. "

وتقول المادة ٦٠ ما نصه :

" توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون. "

أما ما يسمى "بالدستور الدائم" لصادر فى عام ١٩٧١ فيقول فى مادته ١٣٧:

" يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور."

ويقول فى المادة ١٣٨ :

" يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين فى الدستور. "

وعلى ذلك فإن رئيس الجمهورية الآن – ووفق نصوص دستور عام ١٩٧١ يمارس سلطاته مباشرة .. ورغم وجود مجلس للوزراء .. ومع ذلك فهو لا يسأل أمام مجلس الشعب ، وإنما يسأل الوزراء وحدهم .. !!

فتقول المادة ١٢٦ :

" الوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة وكل وزير مسئول عن أعمال وزارته. "

فالسلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية ، والسياسة العامة يرسمها رئيس الجمهورية مع مجلس الوزراء – الذى يعينه – لكن الوزراء وحدهم هم الذين يسألون أمام مجلس الشعب .. !!

ثم نعود إلى عام ١٨٧٧ ، حيث كانت الحركة الفكرية قد بدأت فى النشاط ، عقب إعلان الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا ، إذ أخذ الرأى العام يهتم بالمسائل السياسية وأخبار الحرب ، وبدأ ظهور عدة صحف ، كما ساعد على التطوير زيادة عدد الأجانب بالبلاد واختلاطهم بالشعب ، كما أقبل الجمهور على قراءة الصحف والاشتراك فيها إقبالا هائلا.

ولم يفكر إسماعيل باشا – هذه المرة – فى محاربة الصحافة ، بل شجعها ، وكان يرمى من وراء ذلك إلى الاستفادة من مهاجمة هذه الصحف للتدخل الأجنبى، إلا أن هذه الصحف لم تلبث أن هاجمته هو أيضا ..

وازدادت المعارضة ونشطت ، بما كان يكتبه جمال الدين الأفغانى ، ومحمد عبده ، وغيرهما من مفكرى ذلك العصر الذين إليهم يرجع فضل تطور الحركة الفكرية وقتها.

وبدأت الصحافة تطالب بتنظيم مجلس النواب القديم " مجلس عام ١٨٦٦ " على أسس ديموقراطية أوسع نطاقا، وأكبر اختصاصا ، وأن تكون الوزارة مسئولة أمامه.

وفى ديسمبر ١٨٧٨ أعلن عن إعادة تنظيم مجلس النواب على أساس اختصاص وتمثيل واسعين ..

وأخذ المجلس فى معارضة الحكومة ، والمطالبة بمزيد من الحقوق الدستورية، فى ظل تشجيع الصحافة له على المضى فى هذا الطريق ..

وعندما ذهب رياض باشا وزير الداخلية فى ٥ أبريل لينهى دورة اجتماعه ، رفض المجلس أن ينفض ، وقام عبد السلام المويلحى – زعيم المعارضة – ليعلن باسم أعضاء المجلس :

".. أن مهمة الإشراف على أعمال الوزارة لا تزال أمامهم، وهذا يدعوهم إلى البقاء."

وأيد الأعضاء المويلحى بالإجماع، والتفوا حوله ، وظل المجلس يوالى اجتماعاته ، بينما عاد رياض باشا ليعرض الأمر على الخديوى ..

وفى الوقت نفسه طلب النواب والأعيان وكبار الموظفين والعلماء ورجال الجيش من الخديوى إعطاء المجلس " السلطة المتمتعة بها المجالس النيابية الأوربية فيما يختص بالأعمال الداخلية والمالية ، وأن يكون قانون الانتخاب كأمثاله من قوانين الانتخاب الأوربية، وأن تكون الوزارة مسئولة أمام المجلس عن الشئون المالية والداخلية ، وأن تكون من الوطنيين ، فيعزل العضوان الإنجليزى والفرنسى ليعودا إلى تولى المراقبة فقط .

وفى اليوم نفسه (٥أبريل) أعلن الخديوى موافقته على هذا المشروع، وأضاف:

" أنه يرفض كل فكرة تريد العودة إلى نظام الحكومة الشخصية .. وهو يريد أن يحكم بواسطة مجلس وزراء مسئول حقا أمام مجلس النواب. "

وعلى هذا الأساس تألفت وزارة شريف باشا – زعيم الحركة الدستورية – فى ذلك الوقت ، ومن أعضاء مصريين فقط ..

وقد حاولت إنجلترا وفرنسا إعادة الوزيرين الأوربيين، إلا أن وزارة شريف باشا أرسلت إليهما مذكرة استعرضت فيها العيوب والأخطاء التى وقعت فى عهد الوزارة السابقة، وأشارت المذكرة بعد أن ذكرت المبادئ التى قامت على أساسها، إلى أسباب التذمر والاضطراب فى البلاد، وطريقة الازدراء التى كان يعامل بها الوزيران الأجنبيان مجلس النواب ، وختمت الوزارة مذكرتها بأنها " مصممة على بذل أقصى الجهد فى تحسين أحوال البلاد، وأن التجارب قد دلت على أن وجود العنصر الأجنبى فى وزارة مصرية لا يتفق والشعور الوطنى بحال من الأحوال، ويعتبر سابقة من أخطر السوابق التى لا يصح الرجوع إليها." (١)

ودعت الوزارة مجلس النواب للانعقاد فى ١٧ مايو ، وعرض شريف باشا عليه اللائحة الأساسية وقانون الانتخاب.

ولكن قبل أن تتم الانتخابات ، تآمرت الدول الأجنبية للقضاء على هذه الحركة الوطنية الدستورية ، فتم خلع الخديوى إسماعيل فى ٢٦ يونيو عام ١٨٧٩ ، وتولى الحكم بعده الخديوى توفيق.

وكان توفيق مستسلما لإنجلترا وفرنسا ، وكان فى الوقت نفسه ميالا إلى جمع السلطة فى يده.

---

(١)تأكد المبدأ فى دستور عام ١٩٢٣ فنصت المادة ٥٨ على "لا يلى الوزارة إلا مصرى"

وعندما دعى شريف باشا لتولى الوزارة – بعد استقالتها وفقا للتقاليد عند تولى حاكم جديد – اشترط إنشاء النظام النيابى ، إلا أن الخديوى رفض ، فاستقال شريف باشا.

وأبلغ شريف باشا قنصل إنجلترا " أنه كمصرى يأسف للعودة إلى الحكومة الشخصية، ولا ريب فى أن كثيرين فى السراى وفى خارج السراى يسرهم –فى سبيل مصلحتهم الذاتية– أن تظهر ثانية سلطة الخديوى المطلقة، ولكن إذا قدر ووقعت مصر من جديد تحت حكومة ملك منفرد السلطة، كان ذلك نكبة حقيقية على البلاد."

وقد استاء الرأى العام من محاولة الخديوى توفيق الرجوع إلى الحكم المطلق، وأخذ جمال الدين الأفغانى ، ومحمد عبده ينشران الدعوة ضد التدخل الأجنبى، فأثار تصرفهما سخط الخديوى ، وأمر بنفى جمال الدين ، وعزل محمد عبده من وظيفة التدريس فى دار العلوم. وألف رياض باشا الوزارة، وأعطى الحق للخديوى فى رئاسة جلسات مجلس الوزراء [1] والاشتراك فى حكم البلاد، وكان تولى رياض باشا للوزارة معناه الرجوع إلى الحكم الاستبدادى المطلق.

وفى هذه الفترة تألفت جماعة من الوطنيين من بينهم شريف باشا، وعمر لطفى، وسلطان باشا ، وراغب باشا وغيرهم، وكونوا حزبا أطلقوا عليه "الحزب الوطنى" لمقاومة نظام الحكم المطلق، وجاء فى بيان الحزب أنه "يريد إنقاذ مصر من الهوة السحيقة التى تردت فيها تحت ثقل الربا والاستبداد ، وأن الحكومة الحالية لا تمت إلى مصر بنسب حقيقى ، لأن الدول الأجنبية هى التى أنشأتها، ولا دخل للأمة فيها، ويعلن الحزب أن مصر تريد أن تتخلص من ديونها ، بشرط أن تتركها الدول الأجنبية حرة فى تنفيذ الإصلاحات العاجلة."

وكانت وزارة رياض باشا مكروهة من الشعب، فرئيسها من رجال الجيل القديم، لا يتفق وتطورات زمانه، وكان "لا يخالج فكره ريبة فى سكون المصريين إلى الطاعة فى كل ما يؤمرون به، جريا على سوابقهم وسالف عهدهم .."

إلا أن ارهاصات " حركة عرابى " بدأت تظهر بخلاف حاد بين الجيش وعثمان رفقى باشا وزير الحربية ، انتهى بمسيرة الجيش إلى ميدان عابدين فى ٩

---

(١) تقول المادة ١٤٢ من دستور ١٩٧١ :

" لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التى يحضرها كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء. "

سبتمبر سنة ١٨٨١ ، والقيام بمظاهرة عسكرية ، انتهت بإقالة رياض باشا وتشكيل وزارة جديدة برئاسة محمد شريف باشا ، الذى أجرى الانتخابات الجديدة، واجتمع مجلس النواب فى ٢٦ ديسمبر ، فقدم إليه محمد شريف اللائحة الأساسية الجديدة ، وانتخبت لجنة من الأعضاء لدراستها ..

وكتب " اللورد كالفن " المراقب المالى البريطانى مذكرة إلى حكومته فى ٢٠ ديسمبر يقول فيها :

" أن الحركة فى ذاتها حركة وطنية مصرية ، تريد العمل لمصلحة البلاد ، ولكن مجلس النواب يجب عليه ألا يمس كل ما له علاقة بالشئون المالية ، أو بالإدارات الأوربية المختلفة .. "

أما " غمبتا " وزير خارجية فرنسا فكان من رأيه " أن المجلس يجب عليه ألا يشتغل إلا بتوضيح المسائل الإدارية التى تعرض عليه ، وبذلك يؤدى المجلس خدمات بسيطة ولكن صادقة تتفق مع نشأته الأولى. " !!

واتفق رأى الدولتين – بريطانيا وفرنسا – على توجيه مذكرة إلى الخديوى توفيق ، على شكل خطاب من وزارة الخارجية الفرنسية إلى قنصلها بمصر ليقوم بتبليغها إلى الخديوى ، يقول نصها :

" كلفناكم غير مرة أن تخبروا الجناب الخديوى وحكومته عن رغبة حكومتى فرنسا وإنجلترا فى مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب على المصاعب المتنوعة التى تزيد الارتباك والقلق بالقطر المصرى ، فإن الدولتين على وفاق وطيد واتحاد تام فيما يتعلق بمصر ولاسيما بعد حدوث الحوادث الأخيرة ، وأخصها صدور الأمر الخديوى بجمع مجلس شورى النواب، مما أوجب المخابرة بين الحكومتين وإعادة النظر فى شئون إتفاقهما المذكور.

وبناء عليه نرجوكم أن تصرحوا الآن للجناب الخديوى بأن حكومتى فرنسا وإنجلترا تريان وجوب تثبيته على الأريكة الخديوية وفقا للأحكام المقررة فى الفرمانات السلطانية التى قبلتها الدولتان. وأن الحكومتين تتفقان كل الاتفاق على منع كل ما من شأنه أحداث ارتباكات داخلية أو خارجية تهدد النظام القائم فى مصر ، ولا ريب لديهما أن هذا التصريح العلنى يمنع حدوث ما عساه يطرأ من الأخطار على حكومة الجناب الخديوى ، وأن حدث فالحكومتان لا تترددان فى دفعه، ولا يخالجهما أى شك فى أن الخديوى سيجد فى هذا التصريح الثقة والقوة اللتين يحتاج إليهما فى إدارة شئون مصر وشعبها. "

وكان لهذه المذكرة وقع سيء فى البلاد ، وأدت إلى تضامن الأحزاب مع مجلس النواب ضد سياسة الدولتين ، كما احتج شريف باشا عليها معلنا " أن هذه السياسة تؤدى إلى الإيقاع بين الخديوى والنواب، وتشجع الخديوى على الرجوع إلى نظام الحكم المطلق، أو بعبارة أخرى إلى الخضوع للمراقبة الأجنبية. "

وكانت اللائحة الداخلية لمجلس النواب سببا لإيجاد أزمة بين النواب والوزارة، ذلك لأن النواب أرادوا تعديل بعض مواد هذه اللائحة ، ليكون مبدأ المسئولية الوزارية واضحا ، وليكون للنواب حق مناقشة الميزانية ، إلا أن المراقبين كانا يعارضان فى إقرار مبدأ حق المجلس فى مناقشة الميزانية ..

واستفلحت الأزمة بين المجلس والوزارة التى كانت ترى وجوب الحصول على موافقة بريطانيا وفرنسا لإدخال التعديل المطلوب على المادة الخاصة بالميزانية ..

واستقالت الوزارة فى ٢ فبراير .. وتألفت وزارة محمود سامى البارودى .. الذى حمل إلى المجلس المشروع النهائى للائحة بعد تعديله ..

وتضمن القانون الأساسى " اللائحة " الصادر فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٢ عدة مبادئ ديموقراطية هامة منها :

- ينتخب النواب لخمس سنوات .. المادة ٢ .
- النواب أحرار فى آرائهم ومتمتعون بالحصانة البرلمانية .. المادتين ٣ ، ٤ .
- كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم القطر المصرى، لا عن الجهة التى انتخبته فقط.. المادة ٦.
- للوزراء حق الحضور فى المجلس وإبداء ما يرون فيه ، ولهم أن يستنيبوا وكلاء من كبار الموظفين .. المادة ١٨ .
- للمجلس حق سؤال الوزراء واستجوابهم .. المادة ٩٩ .
- الوزراء مسئولون بالتضامن أمام المجلس .. المادتين ٢١ ، ٢٢ .
- للحكومة حق اقتراح القوانين، لكنها لا تصبح نافذة إلا إذا أقرها المجلس.. المادة ٢٥.
- الميزانية لابد من موافقة المجلس عليها .. المواد من ٣١ إلى ٣٧ .
- للمجلس وحده حق تعديل الدستور وتفسير مواده .. المادة ٥٠ .

أما قانون الانتخاب الجديد فقد صدر فى ٢٥مارس عام ١٨٨٢، وهو ينص على مبدأ الاقتراع العام لكل مصرى يبلغ من العمر أحدى وعشرين سنة..

والانتخاب على درجتين.. وكان القانون عصريا ومختلفا كل الاختلاف عن طريقة الانتخاب السابقة عليه. إلا أن هذا القانون لم يطبق عمليا لتطور الحوادث بعد ذلك، وانتهائها بالاحتلال البريطانى الذى ألغى النظام البرلمانى من البلاد.

ودراسة نظام ٨ فبراير ١٨٨٢ تبين أنه كان نظاما برلمانيا صحيحا ، فالوزارة مسئولة أمام مجلس النواب المنتخب من الشعب ، ومجلس النواب له حق تشريعى كامل ، وبذلك فهو نظام برلمانى تام التكوين فى نواحيه الهامة ، وقائم على أساس الديموقراطية وإرادة الأمة.

كما يمكن اعتبار دستور عام ١٨٨٢ دستورا صادرا عن طريق جمعية وطنية CONVENTION ، لأن مجلس نواب سنة ١٨٨١ المنتخب من الشعب هو الذى أملى هذا الدستور على النحو الذى يراه.

وانتهت الدورة البرلمانية فى ٢١ مارس عام ١٨٨٢ ، بعد أن قام المجلس بمهامه على أكمل وجه ..

وحاولت وزارة محمود سامى البارودى أن توجه الثورة فى اتجاه سلمى، مع الاحتفاظ بحقوقها الدستورية. وسارت فى إصلاح البلاد على منهاج عادل وسليم.

وفى ٧ مايو كتبت الحكومة الفرنسية إلى قنصلها :

" أنه فى حالة حدوث خلاف بين الخديوى ووزرائه يجب عليك أن تتضامن مع المستر "مالت" فى تأييد الخديوى الذى هو صاحب السلطة الشرعية فى البلاد. "

وأدى هذا الحادث إلى إثارة الخواطر.. فذهب المتطرفون إلى تهديد الخديوى بالخلع.. وذهب الخديوى إلى طلب الحماية الأجنبية .. وحاول النواب إصلاح الأمور، إلا أن الظروف تطورت سريعا.. وانتهت بالاحتلال البريطانى لمصر.

وبتمام الاحتلال اندمجت الحركة الدستورية فى الحركة الاستقلالية، وأصبحت الأمة بعد أن كانت تطالب بدستورها فقط تطالب بدستورها واستقلالها معا.

وبعد أن تم الاحتلال أصبح مركز مصر القانونى شاذا ، فهى من الناحية الدولية معتبرة ولاية عثمانية مستقلة استقلالا داخليا ، ومن ناحية الواقع بلاد محتلة باحتلال غير شرعى، وأصبحت بريطانيا صاحبة السلطة الحقيقية فى البلاد، وقام اللورد "دوفرين" سفير إنجلترا فى الآستانة ومندوبها فوق العادة فى مصر، بدراسة حالة البلاد، ووضع مشاريع مختلفة لأعمال التنظيم الداخلية.

وألغى اللورد " دوفرين " دستور ١٨٨٢ ووضع تقريرا بوضع نظام جديد صدر فى أول مايو عام ١٨٨٣ ، وجاء فى هذا التقرير - لتبرير التراجع الدستورى - ما يلى :

" أن هذا النظام يجب أن يؤسس على القاعدتين المسلم بهما عند الدول الحديثة ، وهما الاستقلال الذاتى ، والحكم الدستورى.

أما الأول فليس فى مقدور مصر الحصول عليه آجلا ، وأما الثانى فلا يؤمل أن تتمتع به إلا تدريجيا ، إذ لا فائدة من (منحها) دستورا على الورق ، فإن ذلك قلما يوصل إلى الغاية المنشودة ، فضلا عن أن النظام الدستورى لا يستقر فى أرض إلا إذا نما فيها ببطء ، وتدرج مع الزمن ، وخصوصا فى بلد كمصر ، ليس فيه أثر للحرية الدستورية ، فإن الاستبداد لا يميت بذور هذه الحرية فقط (!!) بل يجعل الأرض التى يحل بها غير صالحة لغرس بذور جديدة ، فكل أمة قضت دهرا طويلا فى الرق والعبودية تكون اليد القوية أصلح لها من الحكم الدستورى اللين (!!) على أن ذلك لا يستوجب اليأس وفتور الهمة ، فإنه وأن تكن الهيئات الاجتماعية فى الشرق لم تقم إلى الآن إلا بقوة الاستبداد ، فلا يغرب عن البال أن الخلف ما زال يقتفى أثر السلف فى عقد مجالس المشاورة فى القرى، وأن أصول الانتخاب لم تزل مرعية ومعروفة فى انتخاب مشايخ البلاد ، فإذا شيدنا صروح النظام النيابى على الأسس الموجودة الآن ، وسعينا فى توسيع نطاقها بقدر ما يلائم حاجات البلاد واستعدادها ، نكون قد أقمنا نظاما ثابت الدعائم ، وطيد الأركان. وهذا النظام ينحصر فى إعطاء الأهالى حرية تامة فى انتخاب نواب عنهم ، وهذه هى الخطوة الأولى التى يمكن بها أن يتمتع الأهالى بالمزايا التى يراد منحهم إياها ، فينتخب كل مركز أو قرية مندوبا ناخبا عنها يمثلها فى الانتخابات العليا ، وبذلك تكون آراء أهالى البلاد قد انحصرت فى هؤلاء الوكلاء المنتخبين. وحينئذ يدعى الوكلاء المذكورون فى كل مديرية لانتخاب أعضاء مجلس يشترك مع المدير فى إدارة مديريته ، وهذا هو الحجر الثانى فى بناء النظام المراد أحداثه ، فإن إنشاء استقلال إدارى فى حكومة كل إقليم من أفضل الوسائل التى تمهد السبيل إلى تعميم النظام الدستورى ، وتربى الأمة على مبادئه. ثم يأتى الحجر الثالث فى بناء النظام الجديد ، وهو إيجاد مجلس عام، والذى يجب ملاحظته فى هذا المجلس إلا يكون كل أعضائه منتخبين بمعرفة الأهالى ، لأن ذلك يفضى إلى تشكيل المجلس من أفراد قليلى الخبرة

بالمسائل العامة ، عاجزين عن المباحثة فى الشئون الإدارية والأمور المالية ، والأوفق أن يكتفى بمجلس قليل الأعضاء ، ويكون عددهم نحو ثلاثين، ويكون للخديوى تعيين نحو نصفهم (!!) ، ممن امتازوا بسابق الخبرة والكفاءة ، وسمو المكانة فى المجتمع المصرى ، والباقون ينتخبون بمعرفة المندوبين الناخبين بالمدن والأقاليم ، ويكون لهذا المجلس (حرية) البحث والمناقشة فيما تعرضه الحكومة من مشروعات القوانين مع بقاء رأيه استشاريا (!!) ثم أنه وأن صح القول بأن إنشاء مجلس كهذا بما له من سلطة المراقبة على أعمال الحكومة يكفى لمنع الاستبداد ، لكن يسوغ لنا مع هذا أن نخطو خطوة أخرى فى سبيل تعميم النظام النيابى ، فإن هذا المجلس لقلة ما به من الأعضاء المنتخبين لا يمكن اعتباره متصلا اتصالا تاما بطبقات الفلاحين ، ويحسن لمعالجة النقص إنشاء مجلس آخر يكون أوفر عددا وأقرب اتصالا بطبقة الأهالى ، ليكون أميل إلى جانب الديموقراطية ، وتكون اجتماعاته أقل من اجتماعات المجلس الأول ، ووظيفته البحث فى مسائل أكثر أهمية وأوسع نطاقا ، كفرض الضرائب وتسويتها، وإنشاء الترع العامة ، ويدخل فى تشكيله أعضاء المجلس الأول ومجلس الوزراء ليكونوا مرشدين لبقية الأعضاء فى أساليب البحث والمناقشة ، ويكون لأعضائه ما لأعضاء المجلس الآخر من حرية النقد والمناقشة وإبداء الرأى ، ويزيد عليه بأن يعطى له رأى قطعى فى تقرير الضرائب. "

هذا هو النظام الذى وضعه اللورد "دوفرين"، وهو نظام يسمح لواضعيه من أصحاب السلطة غير الشرعية بالتدخل فى جميع أعمال الحكومة، والسيطرة عليها..

واستمر هذا النظام النيابى الناقص ، قائما فى مصر ، واستمر معه الاحتلال البريطانى إلى أن تولى عباس الثانى العرش ، عقب وفاة الخديوى توفيق ..

ولم تلبث الحركة الوطنية التى انطفأت جذوتها عقب الاحتلال أن عادت إلى الظهور بفضل مصطفى كامل ، الذى كانت مبادؤه تقوم على المطالبة بجلاء الإنجليز وإقامة حياة دستورية صحيحة ..

ولم تنقطع حملات المصريين على النظام الدستورى الكاذب الذى أوجده" اللورد دوفرين"، حتى تم إلغاء نظام مجلس الشورى والجمعية العمومية، وإصدار قانون جديد بإنشاء " الجمعية التشريعية " فى أول يوليو عام ١٩١٣.

ويقوم نظام الجمعية التشريعية على مجلس واحد، مكون من ٨٣ عضوا، منهم ١٧ معينون من الحكومة، و٦٦ منتخبون من الشعب، وتعين الحكومة رئيس الجمعية وأحد الوكيلين، وتنتخب الجمعية الوكيل الثانى.. ولا يجوز إصدار أى قانون قبل أخذ رأى الجمعية التشريعية فيه،ولها حق اقتراح القوانين.. ولا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية إلا بعد موافقة الجمعية التشريعية عليها.

أما قانون الانتخاب الصادر فى أول يوليو عام ١٩١٣ ، فقد جاء أوسع نطاقا من قانون عام ١٨٨٣ ، إذ أخذ بمبدأ الاقتراع العام لكل مصرى يبلغ من السن عشرين سنة ..

وتمت الانتخابات ، وانعقدت الجمعية فى ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ ، وطبقا لقواعد تأسيسها انتخبت وكيلا لها ، أحد نوابها المعروفين بالصلابة وقوة العزيمة ، احترمه الإنجليز على كره ، وأكبروه على مضض ، هو زعيم الحركة الوطنية الحديثة .. سعد زغلول ..

وبرزت شخصية سعد زغلول ، وتجلت فى مواقفه العديدة المشرفة فى أعمال الجمعية، وكان لابد أن يشتد الجفاء بين سعد والمعتمد البريطانى ، اللورد كتشنر، وقد قال اللورد "لويد" فى كتابه " مصر منذ كرومر " ما يلى :

"ولو أن كتشنر عاد من إنجلترا فى خريف سنة ١٩١٤ مفوضا فى إنذار الخديوى ، أو خلعه عند الضرورة ، لبقى عليه أن يمارس الجمعية التشريعية التى خلقها هو بيديه، فقد كان سعد زغلول فى تلك الجمعية ومن ورائه صف متين من أتباعه ، قوة لا مناص من حسبان حسابها ، لأنهم كانوا يملكون أن يشلوا عمل الوزارة ، إن لم يجعلوه مستحيلا ، وكان المرجح جدا أن يتهيأ المسرح بعد فترة غير طويلة لمعركة بين زغلول وكتشنر تكون الاختبار الدقيق للمقدرة السياسية لكلا الرجلين ، ولم يكن من المحتمل أن يقع الوفاق بين رجلين من هذا الطراز. "

وانتهت دورة الجمعية فى ١٧ يونيو ١٩١٤ على أن يكون انعقادها فى الدورة الجديدة، أى فى شهر نوفمبر ، وسافر الخديوى عباس إلى الآستانة فى صيف ذلك العام، إلا أن الحرب العالمية الأولى أعلنت ، وتأجل اجتماع الجمعية من موعد إلى آخر، حتى أجلت أخيرا إلى أجل غير مسمى ..

وأصبح اللورد كتشنر وزيرا لحربية بريطانيا، التى انتهزت فرصة انضمام تركيا إلى أعدائها فى الحرب، فأعلنت حمايتها على مصر فى ١٩ ديسمبر، وخلعت الخديوى عباس الذى كان وقتها فى تركيا، وأعلنت "أن لدى حكومة جلالة الملك (إنجلترا) أدلة وافرة على أن سمو عباس حلمى باشا ، خديوى مصر السابق، قد أنضم قطعيا إلى أعداء جلالته منذ أول نشوب الحرب مع ألمانيا"[١]

واختارت بريطانيا حسين كامل سلطانا على مصر ، وأبلغته رسميا قرار إعلان الحماية الذى تضمن :

" أن الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديوى السابق على بلاد مصر قد سقطت عنهما ، وآلت إلى جلالته (ملك بريطانيا) .. "

"وفيما يتعلق بإدارة البلاد الداخلية، على أن اذكر سموكم أن حكومة جلالته طبقا لتقاليد السياسة البريطانية، قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها فى ضمان الحرية الشخصية، وترقية التعليم ونشره، وإنماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية، والتدرج فى إشراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة من الرقى السياسى.[٢] وفى عزم جلالته المحافظة على هذه التقاليد، بل أنها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى فى هذه البلاد تحديدا صريحا، يؤدى إلى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى."

وهكذا تحول الاحتلال المؤقت إلى حماية صريحة، وبهذه الصورة بلغ التدخل البريطانى أقصى حد له فى تاريخ مصر السياسى. وفى ٩ أكتوبر عام ١٩١٧ توفى السلطان حسين، وتولى الحكم السلطان أحمد فؤاد..

وعندما انتهت الحرب فى عام ١٩١٨، تطلع المصريون إلى تحقيق أمالهم فى الاستقلال.. والدستور.. لاسيما وأن الحرب كانت قد قامت دفاعا عن الحريات، وتم الصلح على أساس مبادئ ويلسن، ومن بينها حق الشعوب المحتلة فى تقرير مصيرها..

وتكون الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول ، الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية "للسعى بالطرق السلمية المشروعة ، حيثما وجدوا للسعى سبيلا ، فى استقلال مصر استقلالا تاما." [٣]

---

(١) التبليغ الوارد إلى " الحضرة السلطانية " من قبل الحكومة البريطانية فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ .

(٢) نفس الحجة التى يكررها البعض فى مصر الآن .. !!

(٣) عباس محمود العقاد– سعد زغلول– ص ١٨٦ وما بعدها. وأيضا مذكرات سعد زغلول.

وتوقع المصريون أن تفى بريطانيا بوعدها ، فتوجه يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ سعد زغلول، وعلى شعراوى، وعبد العزيز فهمى، إلى دار الحماية طالبين من "السير ونجت" السماح لوفد مصرى بالسفر إلى أوربا للدفاع عن قضية البلاد أمام مؤتمر "فرساى"، فرفض الطلب، كما سبق أن رفض طلب حسين رشدى، وعدلى يكن، بالتوجه إلى لندن للفتاوض بشأن مركز مصر السياسى..

والتفت الأمة حول الوفد المصرى الذى تطوع لخدمة قضيتها الوطنية ، فأقدمت السلطة البريطانية على نفى سعد إلى مالطة ومعه إسماعيل صدقى ومحمد محمود وحمد الباسل ، فانفجر الشعب ، وقامت الثورة الشعبية فى كل أنحاء البلاد ..

واضطرت بريطانيا إلى إرسال " اللورد اللنبى " لمواجهتها فأوصى بإطلاق سراح سعد وزملائه ، وسمح لهم بالسفر إلى باريس ..

وأرسلت بريطانيا " لجنة ملنر " فلم تنجح فى مهمتها، إذ قاطعها الشعب، وإزاء هذا الفشل اضطرت إلى دعوة الوفد المصرى للمفاوضة، وعرضت عليه "مشروع ملنر" فرفضه سعد زغلول ، واعتبره ليس أكثر من " حماية مقنعة"..

وعادت السلطة البريطانية فى عام١٩٢١ إلى اعتقال سعد ونفيه إلى جزيرة سيشل مع بعض زملائه ..

وتطورت الأحداث.. وتفاوضت بريطانيا مع عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزارة المصرية وقتها ، ثم رأت بريطانيا بعدها الاعتراف باستقلال مصر من طرف واحد ..

فأصدرت تصريح ٢٨ فبراير الشهير، والذى أعلن استقلال البلاد مع تحفظات أربعة ..

وأفرج عن سعد زغلول ، وعاد إلى مصر ، لكنه رفض الاعتراف بتصريح ٢٨ فبراير ..

ولأن القضية المصرية كانت ذى شقين .. الاستقلال .. والدستور .. فإن القوى الوطنية لم تضيع وقتها فى انتظار الاستقلال الكامل ، وإنما قامت بوضع دستور للبلاد صدر بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، تحولت مصر بمقتضاه إلى النظام الملكى ، ونص فيه على أن مصر "دولة مستقلة ذات سيادة" مع استمرار الكفاح الوطنى من أجل استكمال الاستقلال الوطنى ..

فبعد إعلان تصريح ٢٨ فبراير ، دعت الحكومة الأحزاب السياسية الثلاثة القائمة فى ذلك الوقت : الوفد ، والأحرار الدستوريين ، والحزب الوطنى ، للعمل مع الحكومة لوضع دستور للبلاد ، إلا أن الوفد والحزب الوطنى رفضا الاشتراك، وطالبا بعقد جمعية عمومية "منتخبة" من الشعب للقيام بهذه المهمة .. فتكونت لجنة من المشتغلين بالقانون، وزعماء الأحرار الدستوريين ، وبعض الشخصيات البارزة فى المجتمع المصرى ، وسميت "اللجنة العامة لوضع مبادئ الدستور".

وبعد أن فرغت اللجنة من وضع الدستور ، تم عرضه على اللجنة الاستشارية التشريعية بوزارة العدل ، التى قامت بصياغته صياغة قانونية ، دون المساس بمبادئه العامة، وصدر الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ .

وجرت الانتخابات فى ٢ يناير سنة ١٩٢٤ ، وفاز حزب الوفد بأغلبية تكاد أن تصل إلى حد الإجماع ، ودعى سعد لتأليف الوزارة تبعا للقواعد الدستورية ، وهكذا عاد نواب الشعب المنتخبون يتولون زمام الحكم من جديد ..

وكتب سعد زغلول فى بيانه الوزارى المعبر عن المظهر الجديد لإرادة الأمة :

" أن الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف ، توجب على والبلاد داخله فى نظام نيابى يقتضى احترام إرادتها ، وارتكان حكومتها على ثقة وكلائها ، ألا اتنحى عن مسئولية الحكم التى طالما تهيبتها فى ظروف أخرى ..

أن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت بجلاء إجماع الأمة على تمسكها بمبادئ الوفد المصرى التى ترمى إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال التام لمصر والسودان .. ولقد لبثت الأمة زمنا طويلا تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد ، لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها ، لا وكيلا أمينا يسعى لخيرها ، وتولد من هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيرا سيئا فى إدارة البلاد ، وعاق كثيرا من تقدمها .. "

وفيما يتعلق بالدستور ، قال بيان سعد زغلول :

" كما يلزم أن تبث الروح الدستورية فى جميع المصالح ، ويعود الكل احترام الدستور والخضوع لأحكامه ، وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة ، وعدم السماح (لأى كان) بالاستخفاف بها والإخلال بما تقتضيه. "

هذه إذن ، كانت التطورات الدستورية التى سبقت وضع دستور عام ١٩٢٣ ، فماذا يمكن أن نستخلص منها .. ؟؟

أولا: أن الشعب المصرى – على طول سنوات كفاحه الوطنى – قد ربط بين الاستقلال .. والديموقراطية .. وجعل منهما معا مطلبا قوميا واحدا ..

ثانيا: أن تعطيل الحكم الديموقراطى ، كان يرجع دائما إلى قوى خارجة عن إرادة الشعب المصرى .. سواء كانت هذه القوى حاكما مستبدا .. أو كانت استعمارا أجنبيا ..

ثالثا: أن للشعب المصرى تاريخا طويلا مع الديموقراطية ، مر بمراحل متعددة، أكسبته القدرة على الممارسة الديموقراطية الكاملة .. وأن هذا الشعب قد سبق بتجربته الديموقراطية الكثير من دول العالم التى تعيش الآن نظام حكم طبيعى ..

رابعا: أن القول بأن الشعب المصرى لم يصل بعد إلى مرحلة من النضج تسمح له بممارسة الديموقراطية الكاملة ، هو زعم حاول به الحاكم المستبد ، والاستعمار الأجنبى ، أن يبررا سعيهما إلى سلطة مطلقة ..

خامسا: أن الديموقراطية طريق طويل ، ومثل أعلى ، لا يمكن القول بأن مرحلة من مراحله هى الديموقراطية الكاملة .. ولا يمكن الاستغناء ببعض الديموقراطية عن بعضها الآخر ..

ولو بعث " ملنر " أو " اللنبى " من قبريهما .. ونظرا فى دستور عام ٧١ ، فلابد أنهما سيضحكان .. ملئ الأفواه .. !!

المعايـــر ..

" .. وملوك الإنجليز الذين فقدوا منذ قرون كل شيء ماعدا التاج،
لو تسنى الآن لأحدهم الاستبداد لغنمه حالا، ولكن هيهات أن يظفر بغرة من قومه.. يستلم فيها زمام الجيش .." !!

عبد الرحمن الكواكبى

رأينا أن هناك ديموقراطية " حقيقية " تقوم على أن الشعب هو مصدر كل السلطات ، يمارسها بواسطة أغلبيته ، وسواء كان نظام الحكم ملكيا مقيدا أو جمهوريا برلمانيا ..

ورأينا أيضا أن هناك أنظمة حكم أخرى - ملكية أو جمهورية - تقوم على سلطة الفرد أو الجماعة المحدودة .. عسكرية كانت أو مدنية .. تنسب نفسها إلى الديموقراطية ، تحريفا للقول عن مواضعه ، ترفع شعارات سلطة الشعب وسيادة القانون لذر الرماد فى العيون ، حتى تخدع الشعب عن حقيقة الحكم الاستبدادى ، وتختلط المفاهيم الديموقراطية - وهى سياسية قبل كل شيء - بمفاهيم اجتماعية واقتصادية ، يطلقون عليها مجازا .. ديموقراطية التعليم ، أو ديموقراطية رغيف الخبز .. إلى غير ذلك من الأسماء ..

وفى هذا السياق نتوقف قليلا عند الأسباب التى تدعو الحكومات الاستبدادية إلى أن تسمى نفسها أنظمة ديموقراطية ، وتجعلها لا تكف عن رفع الشعارات الديموقراطية ، رغم أنها تمارس سلطتها بطريقة لا علاقة لها - من قريب أو بعيد - بالديموقراطية الحقيقية ..

فهذه الحكومات - أولا - تعلم أن فكرة الحكم الفردى لم تعد مقبولة من الشعوب فى القرن العشرين .. ومهما كان مستوى النضج السياسى لهذه الشعوب ..

وهذه الأنظمة - ثانيا - تريد أن تجد المبرر لوصولها إلى السلطة ، واستمرارها فيها، وهى وإن وجدت مبرر الوصول إلى السلطة فى ثورة .. أو انقلاب .. أو وراثة .. فهى لا يمكن أن تبرر استمرارها فيها إلا عن طريق الزعم بأنها إرادة الشعب !!

وما دامت إرادة الشعب لا يمكن معرفتها إلا بالأساليب الديموقراطية - كالانتخاب أو الاستفتاء - فلا بأس من إجراء انتخابات زائفة ، أو استفتاءات صورية ، تستند الحكومات الاستبدادية إلى نتائجها المعدة سلفا فى تبرير استمرارها فى الحكم ..

وهذه الأنظمة - ثالثا - تعلم جيدا أن الشعوب المقهورة ترى أن خلاصها فى الديموقراطية ، بما تتيحه من حريات ، وما تحتويه من ضمانات ، لذلك فإن هذه الأنظمة تصور نفسها فى صورة ديموقراطية حتى تدخل فى روع الشعوب أنها تعيش بالفعل حياة ديموقراطية .. فكيف إذن تطالب بشيء تملكه بالفعل .. ؟؟

وخصوصا إذا اختلطت الديموقراطية السياسية بما تسميه الأنظمة الاستبدادية بالحرية الاجتماعية .. وحرية رغيف الخبز .. فإن الشعوب سوف تستغرق وقتا طويلا قبل أن تفيق من أثر هذا " المخدر " .. !!

على أننا نلاحظ أن تمسح الأنظمة الاستبدادية بالديموقراطية هو – فى حد ذاته – دليل على سلامتها وعدالتها ، فالمرأة الساقطة قد تدعى العفاف .. لكن المرأة الشريفة لا يمكن أبدا أن تدعى الدعارة .. !!

وما دمنا قد رأينا أن الاستبداد يحاول أن يخلط الأوراق ، وأن يشوه الديموقراطية بالشعارات ، فكيف إذن يمكن لشعب أن يعرف على وجه اليقين حقيقة النظام الذى يحكم به ..؟؟

وما هو المعيار – أو المعايير – التى يمكن أن نقيس بها صدق نظام من الأنظمة ، يرفع شعارات الديموقراطية ، ويصف نفسه بأنه نظام ديموقراطى ..؟؟

الحقيقة أن هناك ثلاثة معايير يملك بها أى مواطن أن يقيس بها أى نظام حكم، فإن انطبقت المعايير الثلاثة على نظام كان ديموقراطيا بغير شك ، وأن لم تنطبق – كلها أو بعضها – كان النظام ديكتاتوريا .. أو فى أحسن الظروف شبه ديموقراطى ..

وأول هذه المعايير هو تعدد الأحزاب السياسية [1] ، فلا يمكن أن تقوم ديموقراطية بغير أحزاب ، أو على أساس حزب واحد ..

فالديموقراطية بطبيعتها – كما رأينا – تقوم على سلطة الشعب ممثلا فى أغلبيته .. وما دامت هناك أغلبية ، فلابد أن تكون هناك أقلية .. أو أقليات .. والإجماع ليس من طبيعة البشر، بدليل أن الأديان السماوية ذاتها لا تحظى بإجماع البشر .. كما أن الله – جلت قدرته – لا يزال من البشر من لا يؤمن بوجوده .. أو على الأقل يشرك به .. !!

فكيف نطلب الإجماع بالنسبة لأنظمة الحكم ، وهو إجماع لا يتوفر حتى بالنسبة للأديان .. ؟؟

إذن ، فهناك آراء متعددة .. وبالتالى فلابد أن تكون هناك أحزاب متعددة ..

وليس يكفى القول بسلبيات بعض أنظمة التعددية الحزبية للدلالة على فشل النظام من أساسه ، فهذه السلبيات ليست أكثر من استثناءات تؤكد القاعدة ولا تنفيها ..

---

(١) الأحزاب الحقيقية ، وليست الأحزاب الصورية بطبيعة الحال.

وبدلا من هدم النظام نفسه ، بحجة سلبيات ظهرت هنا أو هناك ، فإن المنطق يقول بعلاج السلبيات وليس بهدم الإيجابيات ..

ثم هل يستطيع أن يدعى القائلون بقيام أنظمة الحكم بدون أحزاب ، أو على أساس الحزب الواحد ، أن أنظمتهم تخلوا من كل عيب أو نقيصة .. ؟؟

تعالوا إذن نقارن .. لنختار الأفضل ، بدلا من أن نكتفى باستبداله بالأسوأ.

والمعيار الثانى ، هو أجهزة الإعلام ، وهل هى تابعة للدولة ، أم هى متحررة من أى تبعية أو التزام .. ؟؟

إن كانت حرة – ومتحررة – فالدولة ديموقراطية ، وإن كانت تابعة – أو ملتزمة – فعلى الديموقراطية السلام .. !!

والسبب هو نفسه سبب المعيار السابق ، فما دمنا قد اتفقنا على تعدد الآراء .. وتعدد الأحزاب .. فلابد أن نسلم بتعدد وسائل التعبير عن هذه الآراء ، فضلا عن حريتها فى هذا التعبير ..

فلا يمكن أن تكون هناك آراء متعددة تعبر عن نفسها بطريقة واحدة ، أو من خلال وسيلة وحيدة .. والقول بغير ذلك هو قول بلا منطق ..

وإذا سلمنا بحكم المنطق ، فلا يمكن أن نقبل بالأسماء التى تطلقها الأنظمة الاستبدادية على أجهزتها الإعلامية – العميلة والمأجورة – عندما تسميها أجهزة وطنية .. أو قومية .. الخ .. ، حتى تتجنب أن تطلق عليها اسمها الصحيح ، وهو : الأجهزة الحكومية.

والصحافة والإذاعة التى يملكها صاحب الرأى .. تعبر عن الرأى ، والصحافة والإذاعة التى تملكها السلطة .. تعبر عن السلطة .. فلا مجال للخلط، أو التلاعب بالألفاظ ..

والمعيار الثالث ، هو الجيش ، فإن كان هذا الجيش مستقلا فى قيادته عن كل الاعتبارات السياسية ، مقيدا بهدف واحد – ووحيد – هو الدفاع عن الوطن والولاء لسلطة الشعب ، كان النظام الذى يخدمه هذا الجيش نظاما ديموقراطيا ..

أما إذا كان الجيش مطية لشخص ، أو عدة أشخاص ، توصلهم للحكم .. وتحمى استمرارهم فيه ، فالدولة دكتاتورية متسلطة .. والجيش نفسه ليس أكثر من مرتزقة .. أو "انكشارية" ..

لذلك فإنه مما تسهل ملاحظته فى الدول الاستبدادية ، أن الجيش يكون طبقة خاصة ، متميزة ومميزة ، حتى وإن كانت الميزات تمنح فى الخفاء !!

ولقد أدرك الكواكبى هذا المعنى ، منذ بداية القرن العشرين فقال :

" أما الجندية ، فتفسد أخلاق الأمة حيث تعلمها الشراسة والطاعة العمياء والاتكال ، وتميت النشاط وفكرة الاستقلال ، وتكلف الأمة الإنفاق الذى لا يطاق، وكل ذلك منصرف لتأييد الاستبداد المشؤوم ، استبداد الحكومات القائدة لتلك القوة .. " (١)

كما أدركت أوربا – منذ وقت مبكر – هذه الحقيقة ، ففى أعقاب ثورة الشعب الإنجليزى عام ١٦٨٨ أعلن مجلسا البرلمان عزل الملك " جيمس الثانى " وتنصيب " وليم اورنج " ملكا ، فسقط بذلك نظام الحكم المطلق ، وقيدت سلطات الملك على وجه يضمن خضوعها لسلطان البرلمان ، وعلى هذا الأساس صدر إعلان الحقوق Bill of Rights فى ١٣ فبراير عام ١٦٨٨ ، بعد أن أقره البرلمان وقبله الملك ، وجاء فى مادته السادسة (٢) ما يلى :

"ليس للملك إبقاء جيش دائم فى زمن السلم داخل البلاد دون موافقة البرلمان".

وقد أتخذ البرلمان لتنفيذ ذلك وسيلة احتياطية ، أصبحت بعد ذلك قاعدة تقليدية ثابتة، هى قبول البرلمان إبقاء الجيش لمدة سنة واحدة مع تحديد عدده، ويتجدد هذا القبول سنويا ، بحيث إذا لم يوافق البرلمان على هذا القانون أصبح أفراد الجيش فى حل من الطاعة الواجبة عليهم للملك .. !!

وننتهى من ذلك كله ، إلى أن المعايير الثلاثة التى نقترحها (٣) لقياس ديموقراطية نظام من أنظمة الحكم هى : الأحزاب ، والإعلام ، والجيش ..

ونترك للقارئ الآن تجربة هذه المعايير الثلاثة على بعض الدول ، ليرى بنفسه نوع أنظمة الحكم فيها ..

وسوف نقترح على القارئ أن يجرب هذه المعايير على بلاد مثل بريطانيا وفرنسا ، وإيطاليا ، والهند ..

ثم نقترح عليه – بعد ذلك – أن يجربها على بلاد مثل روسيا ، وبولندا ، وشيلى .. وبوركينا فاسو ..

وسوف نترك للقارئ أيضا أن يجربها على أى بلد آخر يراه ، وأن يحكم بنفسه – بعد ذلك – على صلاحية المعايير التى اقترحناها عليه ..

---

(١) طبائع الاستبداد – عبد الرحمن الكواكبى – ص ١٢ وما بعدها.
(٢) اسمان – المرجع السابق – ص ٩٦ وما بعدها.
(٣) وهناك معايير أخرى أقل أهمية.

(1) [illegible]

(2) [illegible]

(3) [illegible]

الموضع الصحيح .. ..

" وأنفع ما بلغه الترقى فى البشر ، هو إحكامهم أصول الحكومات المنتظمة ببنائهم سدا متينا فى وجه الاستبداد ..، وبجعلهم قوة التشريع فى يد الأمة .. ، وبجعلهم المحاكم تحاكم السلطان والصعلوك على السواء ..، وبجعلهم الأمة يقظة ساهرة على مراقبة سير حكومتها .. لا تغفل طرفة عين .. "

عبد الرحمن الكواكبى

عرضنا – فى الفصل السابق – للمعايير التى يمكن أن نفرق بها بين نظام حكم ديموقراطى ، ونظام استبدادى يتمسح بالديموقراطية ويلبس قميصها ..

ولما كانت معظم أنظمة الحكم – الديموقراطية منها والدكتاتورية – تقوم فيها برلمانات يشترك فى عضويتها ممثلون – حقيقيون أو مزيفون – ينوبون عن الشعب ، فإننا سوف نبحث ، فى هذا الفصل ، عن المعيار الذى يمكن أن نفرق به بين البرلمانات الحقيقية.. والمزيفة.. البرلمانات التى يقوم فيها العضو بدور فاعل ومؤثر ، والبرلمانات التى تستخدم السلطة فيها أعضاء البرلمان لاستكمال " الديكور " الزائف للديموقراطية ..

وقبل أن نبحث عن هذه المعايير ، فإننا سوف نفترض – منذ البداية – أن الانتخابات التى حملت الأعضاء إلى مقاعد البرلمان ، قد جرت حرة ونزيهة ، لم يفسدها تزوير السلطة ، ولم توجهها – أو تؤثر عليها – أجهزة الإعلام الحكومية ..

فمن القواعد العامة فى القانون، أن كل ما يترتب على الباطل فهو باطل.. "Nullité sur Nullité ne vaut"

وسنرى بعد ذلك أن هناك شروطا أربعة، أو معايير أربعة، يمكن من خلالها الحكم على برلمان من البرلمانات بأنه يمثل بالفعل إرادة الشعب، ويعبر عنها بصدق.. وفاعلية..

الشرط الأول ، هو أن يكون البرلمان منتخبا – وليس معينا أو فى حكم المعين – فقد سبق أن رأينا أن النظام النيابى هو نظام ينيب فيه الشعب – مصدر السلطات – مجموعة من أبنائه لممارسة وظائفه ، وليس سوى الانتخاب وسيلة لإيجاد الهيئة التى تمارس وظائف صاحب السلطان ، وهى لا تمارس هذه الوظائف على اعتبار أنها صاحبة الحق ، بل على اعتبار أنها تمثل الأمة وتتصرف باسمها .. وعلى هذا الأساس قامت سلطة البرلمان الإنجليزى فى القرن السادس عشر. ومنذ وضع البرلمان أسرة " أورنج " على العرش ، وقرر نظام وراثته، أصبح مسلما بأن الملك أيضا يعتبر نائبا عن الشعب يتلقى سلطاته منه ، لا من الله كما كان يدعى الملوك قبل ذلك ..

كذلك اعتبر الدستور الفرنسى الصادر عام ١٧٩١ الملك نائبا من قبل الأمة، فنصت المادة الثانية من ذلك الدستور على أن " الأمة التى هى مصدر السلطات،

لا تستطيع استعمال هذه السلطات إلا عن طريق الإنابة ، والدستور الفرنسي نيابى ، والنواب هم المجلس والملك .. "

على أن تلك الاعتبارات لم تكن – فى عهد الملكيات – إلا معنى مجازيا ، لأن النيابة لا تكون إلا عن طريق الانتخاب.

الشرط الثانى، أن يمثل عضو البرلمان الأمة بأجمعها، وليس فقط الدائرة التى ينتخب عنها، وعلى ذلك فهو يشترك فى تقرير جميع المسائل المحلية أو العامة، ما دامت داخلة فى سلطة البرلمان.

ولقد أصبح هذا المبدأ مسلما به فى جميع الدساتير الحديثة ، كما أخذ به الدستور المصرى الصادر فى عام ١٩٢٣ فنص فى مادته رقم ٩١ على أن " عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها .. " ، أما دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى عام ١٩٧١ فلم يتضمن نصا مقابلا لهذا النص ، وإن كانت المادة ١٢٩ منه قد نصت على ما يلى :

"يجوز لعشرين عضوا – على الأقل – من أعضاء مجلس الشعب طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزارة بشأنه. "

وإن كان النص يعطى الحق فى طرح موضوع عام للمناقشة، مما يوحى بحق الأعضاء فى مناقشة(أى) موضوع عام، إلا أن هذا الحق مقيد بقيدين هما:

- أن يأتى الطلب من عشرين عضوا على الأقل .. !!
- وأن يكون الهدف منه هو (استيضاح) سياسة الوزارة بشأنه .. !!

والنص – على هذه الصورة – يهدر مبدأ النيابة عن الأمة من أساسه ، ويلاحظ أيضا أن دستور عام ١٩٧١ يسمى أعضاء مجلس الشعب (أعضاء) بينما كان دستور عام ١٩٢٣ يسميهم (نوابا) .. !!

ولعل أظهر تطبيق لمبدأ نيابة عضو البرلمان عن الأمة بأكملها ، هو ما حدث فعلا فى الجمعية الوطنية الفرنسية فى أول مارس عام ١٨٨١ (!!) عند مصادقته على معاهدة الصلح مع ألمانيا عقب الحرب السبعينية ، إذ انسحب نواب المقاطعات التى تقرر ضمها لألمانيا ، وكان من بينهم " غمبتا " نفسه لأنه كان منتخبا عن أحدى تلك المقاطعات. وبعد أن أقر المجلس المعاهدة قدم النائب جروجان Grosjean استقالته هو وزملاؤه النواب عن هذه المقاطعات إلى المجلس ، إلا أن المجلس رفض قبولها معلنا أنه " بالرغم من التغيير الذى طرأ

على حالتهم وعلى السكان الذين انتخبوهم فإنهم يظلون ، بل ويجب أن يظلوا نوابا عن الشعب الفرنسى بأكمله. " (١)

وعلى هذا الأساس ذاته فهم المرحوم الأستاذ لويس فانوس عضو مجلس الشيوخ المصرى ، معنى النيابة فى عام ١٩٣٧ عندما كان المجلس يناقش موضوع سفر كسوة الكعبة الشريفة .. فعندما طلب الكلمة قامت ضجة بالمجلس على اعتبار أنه مسيحى ، والمسألة المعروضة تخص المسلمين. إلا أن المرحوم الأستاذ لويس فانوس رد على هذا الاعتراض بقوله " لست هنا مسيحيا ولا قبطيا، ولكننى مصرى قبل كل شيء ، ولى الحق وأنا ممثل الأمة أن أتكلم فى كل موضوع . " (٢)

الشرط الثالث، أن يكون عضو البرلمان -طوال مدة نيابته- حرا فى ممارسة نيابته عن الأمة، فلا هو يتأثر بما تمليه السلطة، ولا هو يخضع لإرادة الذين انتخبوه، إن كان الأمر يتعلق بالمصالح المحلية المحدودة، فالنائب يجب أن يمارس عمله فى ظل المبدأ القائل بأن البرلمان يمثل الأمة بأجمعها: Mandat donné par la Nation au Parlement

وهذا المبدأ فى الواقع هو من نتائج الثورة الفرنسية ، وقامت على أساسه دساتيرها، فكما أن سيادة الأمة لا تتجزأ ، فوكالة البرلمان عنها لا تتجزأ أيضا .. فالبرلمان يعتبر وكيلا عن الأمة ، أى أن النائب لا يمكن اعتباره وكيلا عن الدائرة الانتخابية التى انتخب عنها ، وإنما هو نائب عن الأمة بأسرها. وقد نص الدستور الفرنسى الصادر فى عام ١٧٩١ على أن "أعضاء الهيئة التشريعية لا يمثلون الأقاليم التى ينتخبون عنها ، وإنما يمثلون الأمة كلها." (٣)

وعلى ذلك فلا يجب على النائب مراعاة مصالح دائرته الخاصة ، بل يجب على عضو البرلمان مراعاة مصالح البلاد العامة. والبرلمان فى ذلك مقيد بوكالته عن الأمة ، وتصرفاته يجب أن تكون حسب رغباتها.

والانتخابات العامة - بناء على ذلك - ليست سوى وسيلة تستطيع بها الأمة الوقوف على درجة محافظة نوابها والتزامهم بالوكالة عنها.

---

(١) بارتلمى - المرجع السابق - ص ١٠٣ وما بعدها.

(٢) مضبطة مجلس الشيوخ - جلسة ٣ أبريل ١٩٣٧ .

(٣) المادة ٧ وكذلك المادة ٥٢ من دستور السنة الثالثة ، والمادة ٣٤ من دستور عام ١٨٤٨ .

الشرط الرابع ، أن تكون مدة نيابة الأعضاء محدودة، وهذه هى الوسيلة الوحيدة لإيجاد نظام نيابى صحيح ، فتجديد الانتخاب من وقت لآخر هو الطريق الشرعى الفعال لمراقبة الشعب لتصرفات النواب ، والحكم على صلاحيتهم، لأنه بهذه الوسيلة يمكن عدم تجديد انتخاب الأعضاء الذين لم تظهر كفاءتهم ، أو الذين أساءوا استعمال سلطتهم.

وعلى ذلك تكون الشروط الأربعة – أو المعايير الأربعة – اللازمة لكى يكون البرلمان حقيقيا يمثل الأمة ، وليس فقط واجهة تختفى وراءها الأنظمة الاستبدادية، هى:

- أن يكون البرلمان منتخبا .. والانتخاب "مفاضلة" بين أكثر من واحد ، وليس "الموافقة" على شخص واحد .. !!
- أن يكون عضو البرلمان ممثلا عن الأمة بأجمعها .. وأن لا يكون – كما يحاولون الآن – مشغولا بما يسمونه " حل مشاكل الجماهير فى دائرته الانتخابية " .. !
- أن لا يخضع عضو البرلمان خلال مدة نيابته لإرادة السلطة ، ولا يتقيد بالرغبات المحدودة لناخبيه .. !!
- أن تكون مدة النيابة محددة.. ولا تستمر بغير نهاية، لمجرد أنه عضو فى الحزب الحاكم..

فإذا أضفنا إلى هذه الشروط شرط الانتخابات الحرة والنزيهة ، التى لم يفسدها تزوير السلطة ، ولم توجهها أو تؤثر فيها أجهزة الإعلام الحكومية ، أمكننا بسهولة أن نضع برلمانات دول العالم الثالث فى موضعها الصحيح .. !!

أهل الرياء ..

" والموظفون فى عهد الاستبداد للوعظ والإرشاد يكونون مطلقا ، ولا أقول غالبا ، من المنافقين الذين نالوا الوظيفة بالتملق ، وما أبعد هؤلاء عن التأثير لأن النصح الذى لا إخلاص فيه هو بذر عقيم لا ينبت ، وإن نبت كان رياء كأصله. "

عبد الرحمن الكواكبى

الأستاذ / محمد حسنين هيكل – أبرز مفكرى الناصرية – صديق عزيز ، نحترمه لموضوعيته ، ونقدره لوفائه لذكرى عبد الناصر، رغم أننا – من ناحية الرأى السياسى– نقف على طرفى نقيض ..

والموضوعية تجعل الحوار مع الأستاذ / هيكل عفيفا وعميقا .. رغم اختلاف المواقف ووجهات النظر ..

واذكر أننا كنا نتحاور يوما عن بعض سلبيات التجربة الناصرية ، وهى سلبيات قد أقربها هيكل نفسه فى سلسلة من مقالاته ، وفى حياة عبد الناصر ، وكان رأى هيكل – من خلال الحوار – أن هناك فارقا بين عبد الناصر كرمز ، والمحيطين به كأدوات مهمتها أن تجعل من الرمز أسلوب حياة ..

وشبه هيكل فكرته بالقانون ، والقائمين على تطبيق القانون ، فبينما يكون قانون مثل قانون المرور مثاليا يهدف إلى انسياب حركة السير ، وصيانة أرواح المارة ، إلا أنه " قد يصادفك واحد من شرطة المرور يجعلك تكفر بالقانون من فرط جهله به .. أو سوء تطبيقه له .. "

ومنطق هيكل قد يصلح " لتفسير " الظاهرة ، لكنه بطبيعة الحال لا يقدم " الحل " لما تحتويه من تناقض.

وإذا كان الحوار مع هيكل يكون دائما – كما رأينا – عفيفا وعميقا ، فإن الأمر يختلف إذا جرى الحوار مع من هم أقل موضوعية .. أو أكثر تشنجا ..

فهؤلاء يجانبهم المنطق – أو هو يخونهم – فى أى حوار ، فإذا ناقشهم أحد فى أحدى السلبيات ردوا عليه بالحديث – مطولا – عن واحدة من الإيجابيات ..

فإذا قلت لهم – مثلا – أن أجهزة المخابرات قد تجاوزت مهمتها فى بعض الأحيان، وأساءت إلى بعض الوطنيين الشرفاء، حدثوك عن الإصلاح الزراعى وتوزيع الأرض على الفلاحين.. مع أن جهاز المخابرات موضوع ، والإصلاح الزراعى موضوع آخر !!

وصحيح أن كل تجربة لها إيجابياتها وسلبياتها ، فليس من المعقول أن تكون التجربة كلها خطأ ، أو كلها صواب ، لكن الحكم على تجربة سياسية لا يكون إلا بمحصلتها النهائية ، أى بحساب الأرباح والخسائر على حد تعبير الاقتصاديين ..

لكن، لماذا يجرى الحوار أساسا حول تجربة، مضت، وانقضت، بكل إيجابياتها وسلبياتها..؟

البعض يقول بأنه تصفية لحسابات قديمة ، والبعض الآخر يقول بأنه عندما يستحيل إبداء الرأى ، والمناقشة ، فى حياة التجربة – لأى سبب من الأسباب – فإنه لا يبقى إلا حق تقييمها عندما تنقضى ..

وقد يكون ذلك كله صحيحا .. لكننا نرى أن حق مناقشة – ونقد – تجارب الحكم ، سواء خلال ممارستها أو بعد انقضائها ، هو أمر تبرره – أساسا – الرغبة فى استخلاص دروس التاريخ. وفى هذا المعنى يقول الكاتب المعروف الأستاذ/ أحمد بهاء الدين[1]:

" .. الإنسان حيوان ذو تاريخ .

ما معنى ذلك ؟

معناه أن الميزة الأولى التى تميز الإنسان عن غيره من المخلوقات هى أن كل جيل من البشر يعرف تجارب الجيل الذى سبقه ويستفيد منها .. وإنه بهذه الميزة – وحدها – يتطور ..

وليس يكفى أن تعرف حوادث التاريخ لكى تحسب أنك قد تعلمت التاريخ.. فالأهم أن تستخلص من هذه الحوادث عبرتها: على أى شيء تدل؟.. وفى أى طريق يمضى التاريخ؟ فإن ذلك يجعلك تعلم ما سوف يحدث وما لا يمكن أن يعود.. فيجنبك أن تكون رجعيا، ويحميك من السير وراء دعوات براقة فات وقتها.

والتاريخ هو الفرق بين الإنسان الواعى ، وغير الواعى ..

ولست أعرف شيئا يجدر بالمصريين أن يصنعوه الآن أكثر من أن يقرأوا التاريخ ..

ويلخص عبد الرحمن الكواكبى هذا المعنى فى كتابه " طبائع الاستبداد " فيقول[2] "العاقل من يستفيد من مصيبته ، والكيس مع يستفيد من مصيبته ومصيبة غيره ، والحكيم من يبهج بالمصائب ليقتطف منها الفوائد" .. !!

ومعنى ذلك ، أننا إذا اكتفينا بالدفاع عن كل تجربة ، والتماس الأعذار لكل حاكم ، فإن عيوننا لن تر الحقيقة أبدا ، ولن نستفيد أبدا من دروس التاريخ ..

فالذين يشايعون عبد الناصر يصفونه بأنه " الزعيم الملهم " .. و " بطل العروبة " ، وينزهوه عن كل خطأ ، حتى ولو أثرت معهم قضية الديموقراطية ، قالوا لك أن عبد الناصر كان سوف يتجه إليها .. لو طال به الأجل .. !!

---

(١) أيام لها تاريخ – كتاب روز اليوسف – ١٩٥٤ ص ٥ وما بعدها .

(٢) طبائع الاستبداد ص ١٣٤ – طبعة الجزائر عام ١٩٨٨

والذين يناصرون السادات يصفونه بـ "الرئيس المؤمن" .. و "بطل الحرب والسلام" .. ولا يرون فيه عيبا واحدا أو نقيصة .. فإذا حدثتهم عن اعتقالات ٥ سبتمبر ، قالوا لك أنه كان مضطرا إليها حتى يتم الجلاء عن سيناء .. !!

وقضية الشعوب ، ليست إلهام زعيم ، أو إيمان زعيم ، لكنها قبل كل شيء آخر قضية نظام يلتزم به كل حاكم ، ولا يستطيع أن يخرج عليه .. قضية دستور يضعه ممثلوا الشعب بأغلبية آرائهم ، لا يمكن الخروج على أحكامه ، ولا تقوم الشرعية إلا على أساسه ..

دستور يحدد اختصاصات الحاكم ، ماله وما عليه ، وتكون نصوصه هى الحكم على تصرفاته ، ولا يترك الحكم عليه للإلهام ، أو الإيمان .. !!

فوحى السماء لا يهبط على الحكام ، والإيمان لا يعصمهم من الزلل ، لذلك فإن الإلهام يجب أن يأتى من روح الدستور ، والإيمان يجب أن يكون بنصوصه ..

هذا هو دور الحكام .. أما الكهنة والرهبان ، فلهم دور آخر ..

وهذا عن عبد الناصر والسادات .. فماذا عن الرئيس حسنى مبارك .. ؟

يجب أولا أن نعترف بأن حسنى مبارك قد بدأ فترة ولايته الأولى ، بحديث أمام مجلس الشعب ، أشار فيه – ولو ضمنا – لبعض الأخطاء ، وأظهر نيته فى أن تجرى أمور الحكم بطريقة تختلف عنها فى عهد من سبقوه ..

وعندما سئل حسنى مبارك إن كان سيتبع نهج عبد الناصر أم السادات ، أجاب بأن أسمه حسنى مبارك ، وهو ما يعنى أن له شخصيته المستقلة ..

وعندما أطال المصورون – خلال جلسة مجلس الشعب – فى التقاط الصور ، طلب إليهم أن يتوقفوا .. بل وطلب منهم مغادرة القاعة ، فى إشارة إلى اختلاف " مزاجه " عن مزاج سلفه ..

وعندما أفرج عن الذين اعتقلهم السادات فى ٥ سبتمبر ، كان يعطى الدليل على أنه يسلك طريقا آخر ..

وكان هذا كله من حسنى مبارك موضع الترحيب.. بل كان –بالفعل– بادرة أمل..

ثم ماذا .. ؟

رفع الرئيس حسنى مبارك شعار "الاستقرار"، وقال أنه ليس ممن يحبون كثرة التغيير..

وسبق أن قلنا بأن هذا الشعار قد جاء فى وقته ، بعد فترة عرفت فيها مصر كثرة التغيير بلا سبب مفهوم ، أو مبرر معلوم ..

لكنه مع مضى الوقت ، تحول شعار الاستقرار إلى نوع من ترك الأمور على ما هى عليه ، أى الإبقاء على كل ما جاء به عبد الناصر والسادات من أنظمة .. ومن بدع .. الأمر الذى جعل الشخصية المستقلة و " الاستقرار " يقعان فى تناقض شديد .

على أن المثير للدهشة حقيقة ، هو أن بعض كتاب الحزب الحاكم ، وبعض كتبة الحكومة ، قد سمحوا لأنفسهم بالكتابة عن حسنى مبارك بصورة نستغرب منه أن يقرها، أو يوافق عليها ..

فبعض هؤلاء يبدو وكأنه يريد أن يصنع من الرئيس مبارك "زعيما رغم أنفه"، أو ربما " زعيما قبل الأوان " ..

ولسنا – فى هذا السياق – بصدد الحديث عن إيجابيات الرئيس ، فالحديث عن إيجابياته ضرورى ومطلوب ، لكننا نشير فقط إلى ما هو أكثر من اللازم ، أو أكثر مبالغة فى تصوير الحقيقة ..

ولنأخذ مثالا ، ما يكتبه أحد الصحفيين فى جريدة " قومية " .. وهو فى نفس الوقت رئيس لتحرير جريدة " قومية " أخرى أقل انتشارا ..

لقد تحول هذا الصحفى فجأة من محرر يقف على باب مطار القاهرة، يلتقط خبر طائرة تأخرت عن موعد إقلاعها، أو مسافر فقد حقيبته، ليصبح –بين يوم وليلة– كاتبا سياسيا تنشر الصحيفة مقالاته أسبوعيا، وتشير إليها فى صفحتها الأولى..

فماذا يكتب هذا الصحفى " النابه " ، مرة كل أسبوع .. ؟

أنه يكتب فى موضوعين، لا ثالث لهما، فهو إما يسب أحزاب المعارضة وقادتها بأقذع السباب، وإما يضع أكاليل الغار والفخار على رأس الرئيس حسنى مبارك بغير حساب..

وقد يستحق الرئيس مبارك أكاليل الغار .. لكننا نتحدث فقط عن الطريقة .. وعن المفارقة التى تفرضها علينا عبارات السب البذيئة للمعارضة ، وعبارات النفاق الصارخة للحكام .. !!

فعندما ألقى الرئيس خطابا فى مناسبة عامة، قام أحد رؤساء أحزاب المعارضة بالتعليق على خطاب الرئيس، فى الصحيفة التى يصدرها الحزب المعارض، مبديا -عن حق أو عن غير حق- وجهة نظره فى الموضوعات التى تعرض لها الرئيس فى خطابه..

إلى هنا ، وكل شيء طبيعى ، الحاكم يبدى وجهة نظره فى الأمور العامة فى خطاب عام ، ورئيس حزب معارض يبدى هو الآخر وجهة نظره فى نفس الموضوعات ، على صفحات الجريدة التى يصدرها حزبه ..

أليس هذا هو ما يجرى فى كل الدول الديموقراطية ، التى نقول عن أنفسنا أننا من أكثرها ديموقراطية ، وحرصا على حرية الرأى .. ؟

فماذا كتب الصحفى " الفصيح " .. ؟ هل كتب ليناقش رأى الزعيم المعارض الذى يصدر حزبه صحيفة يومية ، وله ممثلون فى البرلمان ، فيقارع حجته بالحجة ، ويرد على منطقه بالمنطق .. ؟

لم يفعل الصحفى " الفصيح " شيئا من ذلك ، وإنما كتب مقالا بعنوان " من أنت حتى ترد على الرئيس " .. ؟

يا سبحان الله ، رئيس حزب معارض ، له ممثلوه فى البرلمان ، وله صحيفة يومية يصدرها الحزب ، يوجه إليه السؤال :

- من أنت حتى ترد على الرئيس .. ؟

مع العلم بأن هذا الزعيم المعارض بالذات - ومهما كان اتفاقنا أو اختلافا فى الرأى معه - بدأ العمل بالسياسة ، وشغل أخطر المناصب القيادية فى أكثر الأحزاب شعبية فى مصر ، سنوات طويلة قبل أن يولد الصحفى " الفصيح" .. !!

وإذا كان رئيس حزب معارض - هذه صفاته - لا يملك أن يناقش رأيا للرئيس ، فمن الذى يملك إذن مثل هذا الحق .. ؟

هذا هو مجرد مثال للتطاول على زعماء المعارضة، فماذا عن التمرغ تحت أقدام الحكام .. ؟

يقول الكاتب " الفصيح " فى مقال بعنوان " عالمية فكر الرئيس " ، ونحن ننقل عن مقاله[1]:

---

(١) جريدة الجمهورية - العدد ١٢٦٧٨ - ١٣ سبتمبر ١٩٨٨ .

" من أهم سمات الرئيس حسنى مبارك أنه عميق الإحساس بما يجرى فى الداخل ، والخارج معا .. فلا ينكر أحد أن الرئيس يعرف أدق مشاكل وهموم المواطن المصرى .. كما أنه فى نفس الوقت يعايشه آلامه ، وطموحاته.

.. وفى خطابه فى عيد الفلاح انتقد الرئيس حسنى مبارك أسلوب صندوق النقد الدولى فى الإصلاح الاقتصادى وقال بالحرف :

(أن صندوق النقد الدولى يكتب روشته للذى يريد علاجا طويلا.. مثل الذى يحتاج إلى علاج قصير.. وأنا أقول للصندوق.. أن الإصلاح الإقتصادى لابد أن يتمشى مع الحالة الإجتماعية، والإقتصادية فى الدولة، ومع مستوى معيشة المواطنين.)

وضرب الرئيس مثلا بأسعار الكهرباء فى مصر التى يريد الصندوق زيادتها بنسبة ٤٥% حتى نتمكن من شراء محطات كهربائية جديدة .. مؤكدا أن ذلك عسير التطبيق.

ويبدو أن فكر الرئيس لا يعبر عما يجيش فى صدر المواطن المصرى فحسب بل يتجاوب مع أنصار الحق ، ورافعى رايات العدالة فى كل زمان ، ومكان..(!!).. إذن ها هوذا الرئيس حسنى مبارك .. لقد أحس بالمشكلة ، وفجر الحقيقة أمام العالم .. بلا لف أو دوران .. لا لشيء .. إلا لأنه مقتنع بما يفعل ، وبما يقول ..

خلاصة القول .. أننا جميعا نشعر بالاطمئنان لأننا موقنون بأن حسنى مبارك معنا دائما .. يفكر لنا .. ويخطط .. ويوجه .. ويتابع عمليات التنفيذ ..

وإنصافا للحق .. لقد كانت الجماهير فى مصر .. تنتظر من يوضح لها موقف صندوق النقد الدولى .. لأنها كانت تخشى التهاب الأسعار أكثر ، وأكثر .. نتيجة إصرار الصندوق على سياسته العنيدة ..

وما حدث مع الصندوق.. يحدث فى كافة أمور الحياة.. فنحن جميعا – كمواطنين– نجد فى حسنى مبارك.. الملاذ.. والصدر الحنون.. والعقل المستنير.

والرجل – والحق يقال – يسعده أن يجد أجيالا حوله .. تتمشى مع فكره وحماسه، ونشاطه ..

لكن المشكلة.. فيمن تتوفر لديهم الإمكانات، والميول، والاستعدادات الفطرية.."

وإذا كنا نترك للقارئ أن يحكم على " فصاحة " الكاتب وموضوعيته ، فإننا نريد – فقط – أن نناقش قضية هامة ، لأنها قضية تتعلق بضوابط حق إبداء الرأى ، – بالنسبة للمعارضة أو الحكومة على سواء – وهى الضوابط التى يفترض أن يتضمنها ما يسمى "بميثاق الشرف الصحفى" ..

وصحيح أن الرئيس مبارك قد أعلن عدة مرات أنه لا يريد أن يتدخل فى حرية الصحافة ، وهو موقف كل رئيس ديموقراطى ..

والتدخل – بالإجراءات – لا يكون من علامات الحكم الديموقراطى ، لكن حق إبداء الرأى أمر لا يتناقض مع الديموقراطية ، ولا هى تصادر عليه ..

فكما أبدى الرئيس " رأيه " فى كتابات بعض الصحفيين الذين هاجموا رؤساء دول عربية ، واعتبر مسلكهم هذا خروجا على ضوابط حرية إبداء الرأى ، فإن الرئيس يستطيع – من باب أولى – أن يبدى " رأيه " فيمن ينافقونه، ويريدون أن يجعلوه مثارا لتعليقات الشعب .. وربما نقده ..

فالإشارة بإيجابيات الرئيس ضرورة ، بل هى واجب ، لكن المبالغة فى الثناء إلى حد الرياء قد تجعل الشعب – وهو معذور – يعتقد أنه لا يزال فى عهد من ليس أسمهم .. حسنى مبارك .. !!

والشعب قد يعتقد – وهو معذور – أن الرئيس يحب النفاق ..

لذلك فإن الشعب كان يرجو – وهو على حق – أن تصدر عن الرئيس إشارة أو تعليق يدل على أنه غير راض عن هذا الأسلوب المتدنى فى مدح الحكام ..

ولم يكن أحد يريد من الرئيس – أو ينتظر منه – أن يصدر قرارا بفصل هذا الصحفى، أو إغلاق الجريدة " وحل " الدار الصحفية التى تصدر عنها .. فهذا كله أكثر مما يستحقه الأمر ، وهذا كله أكثر من أن تقبل به الديموقراطية ..

كل ما كان ينتظره الشعب من الرئيس أن يقول لهذا الصحفى " الفصيح " فى خطاب عام :

– عيب .. اختشى .. فأنا لست ممن يحبون النفاق .. !!

الغشـــيم ..

" من أقبح أنواع الاستبداد ، استبداد الجهل على العلم ،
واستبداد النفس على العقل ، ويسمى استبداد المرء على نفسه .. "

عبد الرحمن الكواكبى

مقال الصحفى " الفصيح " عن موقف الرئيس مبارك مع صندوق النقد الدولى، يدفعنا إلى الاقتراب من قصة هذا الصندوق مع مصر .. نبحث فى حقيقتها .. ونستكشف وجه الحق فيها ..

فالصندوق مؤسسة دولية ، تضم أعظم الخبرات الإقتصادية فى العالم ، هدفها القيام بالدراسات عن النشاط الإقتصادى لمختلف الدول ، ويعتبر تقريرها – الذى تنشره سنويا – مؤشرا ، ومرجعا هاما ، أمام كافة المؤسسات المالية والإقتصادية فى العالم ..

المقرضون يرجعون إلى تقرير الصندوق ليقروا موقفهم من القروض الجديدة .. أىّ الدول فى حاجة إلى الاقتراض .. وأيها قادر – أو غير قادر – على سداد ديونه ..

والمقترضون يرجعون إلى التقرير للاسترشاد بما يتضمنه من بيانات وإحصائيات نادرة عن جميع دول العالم ، أيها يستورد ، وأيها يصدر.. أيها يعرض ، وأيها يطلب ..

والصندوق لا يضع تقريره بمعزل عن دول العالم المختلفة ، إنما هو يحصل منها على الأرقام والإحصائيات، ويطلع على ما أجرته من دراسات، ويراجع هذا كله ويقوم بتحليله فى ضوء البيانات المتاحة من جهات أخرى ، ليخرج – بعد ذلك – بالنتائج التى يتضمنها تقريره .

بل أن الصندوق يبعث بخبرائه إلى الدول المعنية، يناقشون المسئولين فيها فى الأرقام ، ويستوضحون البيانات الغامضة ، ويستكملون الإحصائيات الناقصة، حتى يخرج التقرير بأكبر قدر من الدقة ، وأعظم قدر من الحقيقة ..

وبطبيعة الحال ، فإن هذه الدراسات تقوم على الأسس العلمية المجردة لعلم الإقتصاد ونظرياته ، دون ميل مع العاطفة ، أو إنزلاق إلى المجاملة ..

وأى مؤسسة مالية ، يقوم نشاطها على الإقراض ، لها ميزانية يقوم أحد جانبيها على الإيرادات ، ويقوم الجانب الآخر على المصروفات ..

والإيرادات تشمل – كما هو معروف – حصص رأس المال إلى جانب ما يقوم المقترضون بسداده من أصل القروض وفوائدها ..

أما جانب المصروفات ، فيتضمن – كما هو معروف أيضا – القروض الجديدة، إلى جانب المصروفات الإدارية والمصروفات التسويقية .. الخ ..

ومن الناحية الإقتصادية البحتة، فإن أى مؤسسة مالية لا تستطيع أن تستمر فى تقديم القروض، أو زيادتها، إلا إذا قام المدينون بسداد جزء من قروضهم إلى جانب فوائدها.. وبغير ذلك لا تتوفر السيولة النقدية لأية مؤسسة مالية يقوم نشاطها على الإقراض ..

فليست هناك مؤسسة مالية تعطى دون أن تسترد جزء مما تعطيه ، فذلك فقط مهمة الجمعيات الخيرية ، التى تقدم الصدقات ..

فماذا حدث فى الأعوام الأخيرة وحدها .. ؟؟

الذى حدث أن متوسط معدلات النمو الإقتصادى فى الدول النامية هبط من ٤,٢% عام ١٩٨٦ إلى ٣,٤% فى عام ١٩٨٧ .. !!

وارتفعت ديون هذه الدول وفوائدها بنسبة ١٠,٦% لتصل إلى ١٢١٧ مليار دولار .. !!

وانخفاض معدلات التنمية فى الدول " النامية " ، وعجزها عن سداد ديونها ، قد يكون له ما يبرره – أو يفسره – من ناحية هذه الدول ، لكن التبرير أو التفسير لا يحول دون الاعتراف بحقيقة أخرى منفصلة تماما ، هى أن أى مؤسسة مالية لا يمكن أن تستمر – إلى ما لا نهاية – فى تقديم قروض جديدة ، أو زيادة المبالغ المخصصة للإقراض ، إلا إذا أوفت الدول المقترضة بالتزاماتها، وسددت جزءا من قروضها السابقة بالإضافة إلى فوائدها ..

وهذه الحقيقة على بساطتها، لا تصادر على حق الدول النامية التى حصلت على القروض –وعجزت عن سدادها– فى مطالبة الدول الغنية بزيادة ما تقدمه من قروض، أو أن تتفاوض مع هذه الدول نفسها لخفض فوائد الدين.. أو إعادة جدولته..

أى أنه من حق الدائن أن يستوفى دينه، ومن حق المدين أن يطلب تأجيل السداد، أو تيسير الشروط، لكن الوصول إلى اتفاق لابد أن يقوم على إرادة الطرفين، الدائن .. والمدين..

وبغير هذا الاتفاق يكون الأمر مجرد " بلطجة " من المدين الذى يربطه بالدائن عقد .. والعقد شريعة المتعاقدين ..

والذى حدث فى قصة مصر مع صندوق النقد الدولى، هو أنها تقدمت للصندوق "بدراسة للجدوى الإقتصادية" تتعلق بمشروعاتها لزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية لمواجهة الزيادة فى استهلاكها، سواء للتوسع الصناعى أو العمرانى..

وانتظرت مصر من الصندوق أن يعطيها شهادة بسلامة دراستها ، واقتصادها حتى يمكن أن تتوجه – بهذه الشهادة – إلى الدول أو المؤسسات المقرضة ، لتقدم إليها القرض اللازم لتمويل إنشاء محطات إنتاج الطاقة الكهربائية ..

وأى دراسة للجدوى الإقتصادية ، تقوم على حساب نسبة استهلاك من المبالغ المستثمرة مضافة إلى مصروفات التشغيل ، مطروحة من العائد المتوقع، فتكون النتيجة إما زيادة فى الإيراد عن الالتزامات والمصروفات ، وهنا يكون المشروع سليما من الناحية الإقتصادية ، وإما أن تقل الإيرادات عن الالتزامات والمصروفات ، فيكون المشروع " غير اقتصادى " ..

فى الحالة الأولى تكفى الإيرادات لسداد جزء من الدين وفوائده سنويا ، إلى جانب أثمان المواد الخام وأجور اليد العاملة وغيرها ، وفى الحالة الثانية لا تكفى الإيرادات لسداد هذه الالتزامات ، فيضطر المشروع إلى الاستدانة من جديد لتغطية العجز ، أو التوقف عن سداد الالتزامات ..

وعندما درس خبراء صندوق النقد الدولى –وهم من أفضل رجال الاقتصاد فى العالم– المشروع المقدم من الحكومة المصرية ، تبين لهم أن إنتاج المحطات المقترحة لتوليد الكهرباء –لو بيع بسعر بيع الطاقة الكهربائية حاليا فى مصر– فإن عائده لا يكفى لسداد الالتزامات المترتبة على الإقتراض لتوفير رأس المال اللازم لإنشاء هذه المحطات ..

لذلك، فقد "أوصى" الصندوق بزيادة سعر بيع الطاقة الكهربائية فى مصر بنسبة٤٥% من سعر بيعها حاليا.. لو أرادت مصر أن يكون مشروعها إقتصاديا، وأن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها التى سوف تترتب على اقتراضها للمبالغ اللازمة لإقامة المشروع ..

فخبراء الصندوق لم يفعلوا أكثر من حساب الالتزامات المترتبة على اقتراض رأس المال ، مضافة إلى الأجور ومصروفات التشغيل، وخصم ذلك كله عن الإيرادات المتوقعة للمشروع ، محسوبة على أساس السعر الحالى لبيع الطاقة الكهربائية فى مصر ..

والصندوق لم يفرض " شروط " ولكنه – فقط – قدم " توصيات " ..

وتوصيات الصندوق ليست ملزمة ، لا لمصر ، ولا لمن يريد – رغم ذلك – إقراضها .. فقد تجد مصر دولة أو مؤسسة تقدم إليها ما تحتاجه من قرض لبناء محطات إنتاج الطاقة الكهربائية ، رغم ما تبينه الدراسات الإقتصادية من أن بناء هذه المحطات – من الناحية الإقتصادية – مشروع خاسر ..

فليست كل القروض التى تقدم إلى الدول النامية مبنية – فقط – على أسس إقتصادية، فبعضها تلعب الإعتبارات السياسية فيه دورا هاما ، وبعضها تتغلب فيه الرغبة فى "الاستقطاب" على اعتبارات الجمع والطرح وقواعد الحساب .. !!

لكن الحكومة المصرية – لسبب غير مفهوم – صورت "توصيات" الصندوق على أنها "شروط" لا تقوم على أسس علمية، ولا تدخل فى حسابها الإعتبارات الإجتماعية ..

بل أن الرئيس حسنى مبارك وقف فى عيد الفلاح عام ١٩٨٨ يقول بالحرف الواحد فى خطاب عام باللغة العامية.. :

" صندوق النقد الدولى هذا صندوق عالمى ، بيعطى شهادة بأن الإقتصاد سليم فى أى دولة، علشان لما نيجى نأخذ قرض، البنوك توافق لنا على القروض. بس هو فيه عيب فظيع.. عامل زى لما يكون واحد فى الريف من بتوع زمان لما يعمل نفسه حكيم، دكتور يعنى.. وهو مش دكتور ولا حاجة.. هو واحد واخد الطب "بغشومية".. يقوم يلاقى عنده مريض محتاج مثلا لعلاج شهر.. ولكن بدل ما يقول له خذ هذا الدوا كل يوم لمدة شهر يقول له اسمع: خذ الجرعة دى كلها مرة واحدة بكره وبعده، بدل ما تاخدها فى شهر وحتلاقى نفسك خفيت خلاص ! طبعا ياخذ الجرعة النهاردة وتانى يوم يلاقى نفسه نايم سطيحه .. ويفطس ما يقمش. "

ثم يستطرد الرئيس مبارك :

"وربما سبب ذلك وجود مقر الصندوق فى واشنطن.. فى عاصمة أغنى دول العالم.. ولابد أن هذا المناخ قد أثر على تفكيره وجعل خبراءه يفكرون بطريقة "مارى انطوانيت" التى طلبت إلى شعبها أن يأكل "الجاتوه" ما دام لا يجد الخبز، أو بنفس طريقة الذى وجد نفسه يعمل فى مصنع تم تصميم ماكيناته على أساس العمل فى طاقة كهربائية ١١٠ فولت فما كان منه إلا أن وضعها فى ٢٢٠ فولت فاحترقت على الفور.. وسألوه لماذا فعلت ذلك، وكان رده كنت أريد أن أضاعف الإنتاج..!"

وانتهى الرئيس مبارك إلى القول :

" ولو أن صندوق النقد الدولى نقل مقر خبرائه إلى أحدى الدول النامية التى تعانى من همومها وهموم العالم الغنى الذى يبيع لها حاجاتها بأسعار مضاعفة وأحس بما يحس به مواطنو هذه الدول من معاناه ومن قسوة الفوائد التى تفرض على كل قرض يقدم إليهم وبحيث يتحولون فى وقت إلى شعب يعمل لسداد هذه الفوائد.. لو أن خبراء الصندوق عاشوا فى تلك الدول لغيروا بالتأكيد تفكيرهم .."

ولسنا نظن أن الرئيس مبارك بدعاباته " الطريفة " وبلغته العامية " المليحة " كان يريد فعلا أن يناقش موقف مصر من صندوق النقد الدولى على أسس إقتصادية .. أغلب الظن أن ذلك لم يكن قصد الرئيس ..

فالرئيس – ومستشاروه – يعلمون بطبيعة الحال أن صندوق النقد الدولى ، الذى يضم خيرة خبراء الإقتصاد فى العالم ، لا يمكن أن يعالج أمور الإقتصاد "بغشومية" أو أنه "عامل نفسه حكيم" .. وهو " مش دكتور ولا حاجة .. "

فالصندوق لا يتناول فقط دراسة أمور الإقتصاد فى مصر أو الدول النامية وحدها، وإنما هو يعالج ويدرس –أيضا– الشئون الإقتصادية فى دول العالم المتقدمة..

وتقرير الصندوق الأخير تضمن نقدا للسياسة الإقتصادية فى أكبر الدول الغنية مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية ، ولم يتهم رؤساء هذه الدول خبراء الصندوق "بالغشومية" .. أو إدعاء الطب ..

كما أن خبراء الصندوق قد وجهوا نقدهم للسياسة الإقتصادية التى تنتهجها الولايات المتحدة ، وهم يقيمون فى واشنطن .. عاصمة الولايات المتحدة ..

والرئيس – ومستشاروه – يعلمون بطبيعة الحال أن المكان الذى يعيش فيه عالم الطبيعة ، أو عالم الكيمياء .. أو غيرها من العلوم لا يمكن أن يؤثر فى نتيجة أبحاثه ، فالعالم الأوربى " بلهارس " مثلا ، الذى اكتشف مرض " البلهارسيا " ليست فى بلاده حالة واحدة مصابة بهذا المرض ، الذى اكتشفه " بلهارس " فى بلاد أخرى غير بلاده .. !!

فلماذا يكون هذا الرأى صحيحا فى الطب ، وفاسدا فى الإقتصاد ، مع أن الإقتصاد "علم" مثله كمثل علم الطب تماما .. ؟ .

ونخشى أن تكون الحكومة المصرية، فى هجومها على صندوق النقد الدولى وخبرائه، قد أردات فقط أن تحول أنظار الشعب عن حقيقة واقعه الإقتصادى، وأن "تخلق" للشعب عدوا يرى فيه أسباب محنته، فلا يحاسب حكومته عن.. عجز.. أو تقصير..

ولسنا نظن أن الرئيس كان جادا عندما شبه خبراء صندوق النقد الدولى برجل يطلب من المريض أن يبتلع زجاجة الدواء فى يوم واحد، بدلا من أن يتعاطاها على جرعات .. فرجل يدعى الطب شيء، وخبراء أكبر مؤسسة اقتصادية فى العالم شيء آخر ..

أغلب الظن أن الرئيس كان يمارس هواية " ابن البلد " المصرى فى ترديد الطرائف والدعابات .. ولم يكن يبدى رأى رئيس الدولة المصرية فى موقفها من صندوق النقد ..

فرئيس الدولة ليس هو الذى يناقش الإقتصاد مع خبراء الإقتصاد .. لكنه يترك ذلك لمستشاريه ..

ورئيس الدولة أمامه أن يرفض التوصيات التى تقدمها أى دولة أو هيئة ، دون أن يتهم هذه الدولة أو الهيئة بالجهل .. خروجا على " الدبلوماسية " التى يجب أن يتصف بها رؤساء الدول ..

ورئيس الدولة يمكنه –بواسطة مستشاريه– أن يصحح المعلومات أو النتائج التى ينتهى إليها خبراء لهم احترامهم وتقديرهم فى مجال تخصصهم.. والتصحيح لا يمس علمهم أو احترامهم.. ما دام العلم –فى كل الظروف– اجتهاد..

ورئيس الدولة يمكنه أن " يطلب " أن تعاد الدراسة مع وضع ظروف دولته فى الاعتبار ، لا أن " يتهم " خبراء عالميون " بالغشومية " ..

والرئيس -بعد ذلك كله، وقبل ذلك كله- يمكنه أن لا يقترض من الأصل والأساس، فيوفر على نفسه وعلى شعبه مرارة الحقيقة التى يواجههم بها خبراء الإقتصاد..

وما دمنا بصدد الأمثلة الشعبية ، ففى مصر مثل شعبى يقول :

- " اللى ما معاهوش .. ميلزموش .. "

ولأننا لا نريد أن نستأثر بالرأى ، أو ندعى احتكار الحقيقة ، فإننا نعرض فيما يلى رأى أستاذ معروف من أساتذة الإجتماع فى مصر هو الدكتور سعد الدين إبراهيم ، الذى وأن كنا لا نشترك معه فى " الموقف السياسى " إلا أننا نقدر فيه دائما احترامه لعلمه ، وموضوعيته فى معالجة شئون الإقتصاد ..

ففى مقال نشرته جريدة الأهرام [1] ، يعلق فيه على بعض الاضطرابات التى وقعت مؤخرا فى أحدى البلاد العربية كتب يقول :

" .. أن هذه الدائرة الجهنمية ما كان لها أن تحدث بداية ، أو تتفاقم فى السنوات التالية ، لو كانت الدولة حكيمة فى إدارة اقتصادها ومجتمعها. فالقاعدة الإقتصادية والسياسية السليمة، هى أن تدير الدولة شئونها المالية وتنظم شئون المجتمع الإقتصادية ، من مواردها الذاتية أو الوطنية ، وبحيث لا تحتاج إلى قروض أو مساعدات أجنبية ..

والاستثناء لهذه القاعدة الإقتصادية - السياسية السليمة هو أن تقترض الدولة أحيانا، وأحيانا فقط ، لاستخدام القروض فى مجهودات التنمية ، وعلى افتراض أن مشاريع التنمية هذه ستدر عائدا إقتصاديا معقولا ، يذهب جزء منه لسداد القروض ويستخدم الجزء المتبقى لإعادة استثماره ، وحتى لا تضطر الدولة لمزيد من الاقتراض فى المستقبل.

تلك هى القاعدة وذاكم هو الاستثناء ، فى حالة الدولة الرشيدة ..

---

(١) جريدة الأهرام - ٨٨/١٠/٢٢ ص ٧ .

ولكن الذى حدث ويحدث فى كثير من أقطارنا العربية ، وفى عدد من بلدان العالم الثالث ، هو اختلال القاعدة المذكورة ، وسوء استخدام الاستثناء المصاحب لها. فهناك سوء إدارة أو عدم كفاءة فى إدارة الإقتصاد. فعادة ما لا يكون أفضل الناس فى المجتمع هم الذين يحكمون أو يضعون القرار الإقتصادى. فحتى على افتراض النزاهة فيهم ، فقطعا تنقصهم الكفاءة.

ولكن الأدهى هو نقص الكفاءة والنزاهة معا، لذلك غالبا ما يتم إهدار الموارد أو تبديد الأصول الإقتصادية الوطنية نتيجة عدم الكفاءة فى إدارة الاقتصاد، وتتفاقم الأوضاع أكثر وأكثر نتيجة عدم النزاهة، نتيجة النهب المنظم أو العشوائى لهذه الموارد والأصول بواسطة بعض الأفراد أو الجماعات القوية المتنفذة.

ولا يختلف مصير القروض الأجنبية عن مصير الأصول والموارد الوطنية. فنتيجة عدم الكفاءة أو عدم النزاهة ، أو كليهما معا ، تتبدد وتنهب القروض الأجنبية ، وبواسطة نفس الأفراد والجماعات القوية والمتنفذة. وفى حالة القرض قد يكون للأطراف المحلية التى تبدد وتنهب شركاء أجانب. ففى دراسة حديثة لبنك " مورجان تراستى " الأمريكى ، قدر أنه ما بين ٤٠ ، ٦٠ فى المائه من قيمة القروض الأجنبية لدول العالم الثالث يتم تسربها مرة أخرى إلى الخارج بشكل أو بآخر (رشاوى + عمولات + سرقات).

إن جملة ديون العالم الثالث للعالم الأول قد وصلت فى عام ١٩٨٧ إلى حوالى ١٥٠٠ مليار دولار (منها حوالى ٢٠٠ مليار على الدول العربية). فى نفس الوقت تقدر إيداعات مواطنين من بلدان العالم الثالث فى البنوك الأجنبية بحوالى ٧٠٠ مليار دولار منها ٢٠٠ مليار لمواطنين عرب.

ما نريد أن نخلص إليه هو أن العجز والفساد فى أقطارنا العربية خصوصا، وكما فى معظم بلدان العالم الثالث عموما، هما المسئولان عن إهدار وتبديد كل من الموارد والأصول الوطنية بداية. وهما المسئولان عن إهدار ونهب معظم القروض الأجنبية ثانيا.

هذا إذن رأى الدكتور سعد الدين إبراهيم، الذى قلنا أننا لا نشترك معه فى الموقف السياسى، إلا أننا نقدر فيه دائما احترامه لعلمه، وموضوعيته فى معالجة

شئون الإقتصاد.. فماذا نستخلص من تحليل الدكتور سعد الدين إبراهيم؟؟ يمكننا بغير تجنى أن نستخلص:

- أن الأصل فى شئون الحكم هو الاعتماد على الموارد الوطنية ، وعدم الاقتراض إلا استثناء ، وبشروط محددة.
- أن أى اقتراض لابد وأن يستخدم فقط فى مشروعات التنمية ، وبشرط أن يحقق القرض عائدا اقتصاديا معقولا يذهب جزء منه لسداد القروض ..
- أن العجز والفساد هما المسئولان عن إهدار وتبديد الموارد والأصول الوطنية ونهب معظم القروض الأجنبية ..

والدكتور سعد الدين إبراهيم عالم اجتماع مصرى – يعيش فى مصر وليس فى واشنطن – ومع ذلك لا يخرج رأيه عن رأى خبراء صندوق النقد الدولى .. !!

ألم يكن من الأفضل أن نترك رجلا فى مثل علم وكفاءة الدكتور سعد الدين إبراهيم يفاوض خبراء الصندوق، بدلا من أن نكتفى بسبهم من خلال الميكروفونات..؟

والدكتور سعد الدين إبراهيم ليس ممن يمكن إتهامهم بأنهم من أنصار الرأسمالية الإقتصادية ، أو الإقتصاد الحر ، بل أن موقفه السياسى يقع يسار هذا الفكر وليس معه ..

لكن الدكتور سعد الدين إبراهيم –كعالم وأستاذ– يعرف أن علم الإقتصاد هو علم الإقتصاد، له أصوله الثابتة ، سواء درسناه فى موسكو.. أو فى واشنطن ..

المـــأزق ..

" الاستبداد هو غرور المرء برأيه ، والأنفة عن قبول النصيحة ، والاستقلال فى الرأى .. وفى الحقوق المشتركة .. "

عبد الرحمن الكواكبى

فى كلمته أمام الجالية المصرية فى لندن[1]، أذاع الرئيس حسنى مبارك أرقاما "مذهلة" عن إيرادات مصر، وما تنفقه سنويا على دعم السلع وخدمة الديون، كما ذكر أرقاما "مزعجة" عن حجم ديون مصر الخارجية، المدنية منها والعسكرية..

ففى هذه الكلمة قال الرئيس :

" إنه بعد زيادة عدد السكان إلى ٥٠ مليون نسمة ارتفع مبلغ الدعم الذى تتحمله الدولة إلى ١٠ مليارات و ٥٠٠ مليون جنيه ، فى الوقت الذى لا تتجاوز فيه إيرادات مصر فى السنة ١٨ مليار جنيه ، وفى الوقت نفسه علينا أن نسير فى خطى الإصلاح الإقتصادى .. "

وقال الرئيس :

" أن ديون مصر المدنية وفوائدها بلغت ٢٧ مليار دولار ، وأننا مضطرون للاستدانة لبناء البنية الأساسية ، وأن كل قرش من هذا الدين قد صرف فى مكانه، وأن الديون العسكرية وفوائدها بلغت ١٤ مليار دولار .. "

وبالرغم من أن هناك بعض الدوائر الإقتصادية – فى مصر وفى خارجها – تتحدث عن أرقام تزيد عن الأرقام التى وردت فى كلمة الرئيس أمام الجالية المصرية ، إلا أننا سوف نعتمد فى هذا الحديث على الأرقام التى ذكرها الرئيس بنفسه ، لسببين :

الأول ، أننا نصدق الرئيس ، ونثق فيما يذكره من أرقام ..

والثانى ، أن الأرقام التى ذكرها الرئيس – بنفسه – تكفى للذهول والانزعاج بالقدر الذى لن يضيف إليه شيئا أن تكون الأرقام أكثر – بقليل أو كثير – عن الأرقام التى ذكرها الرئيس مبارك ..

وأكثر ما يدعو للذهول أمام هذه الأرقام –وقد افترضنا صحتها– هو أن مصر مدينة للدول والهيئات الأجنبية بما يقرب من جميع إيراداتها فى ستة أعوام..!!

ولو فرض جدلا واستطاعت مصر إعادة جدولة ديونها بحيث تسدد منها ما يساوى ١٠% من إجمالى دخلها السنوى ، فإنه –بعملية حساب بسيطة– لا يكون فى مقدورها أن تسدد ما عليها من ديون قبل مائه عام من الآن[2]، وذلك بشرطين كلاهما مستحيل ..

---

(١) جريدة الأهرام – العدد ٢٧١٨٣ – ٨٨/٩/٢٧

(٢) الدولار = ٥,٤ جنيه تقريبا

الشرط الأول ، أن لا تستحق على هذه الديون فوائد جديدة خلال مدة السداد التى تزيد على قرن من الزمان .. !!

والشرط الثانى، أن لا نضيف إلى ديوننا الخارجية قروضا جديدة خلال المائه عام القادمة.. !!

وقلنا باستحالة الشرطين ، لأن الرئيس حسنى مبارك قد ذكر فى ذات الحديث الذى نشير إليه " أننا مضطرون للاستدانة لبناء البنية الأساسية .. "

كما أن المقرضين – حتى وأن وافقوا على إعادة جدولة الديون – فإن أقصى ما يمكن أن يقدموه هو إطالة فترة السداد ، أو تخفيض سعر الفائدة ، لكن الأمر لن يصل بالدائنين – تحت أى ظرف من الظروف – إلى إلغاء الفائدة من أساسها، أو إسقاط الدين من أساسه ..

وحتى لو تحولت الدول والهيئات المقرضة إلى ملائكة تطير بأجنحة بيضاء ، وقبلت بهذه التنازلات ، فإنها لن تقبل – رغم أجنحتها البيضاء – أن تقدم قروضا جديدة ، وبغير فوائد ، لكى لا تسدد هى الأخرى فى مواعيد استحقاقها ..

وإذا كنا الآن –على حد قول الرئيس– نستدين لبناء البنيةا لأساسية، وشعبنا قد وصل تعداده إلى ٥٠ مليون نسمة، فكيف يكون حالنا خلال القرن القادم، بالنسبة للقروض، والمتوقع أن يصل تعداد الشعب المصرى خلال القرن القادم إلى حوالى ٩٠ مليون..؟

اليست الأرقام – التى ذكرها الرئيس – كافية بعد عملية الحساب البسيطة هذه للذهول والانزعاج .. ؟

أليس الأمر –بعد هذه الأرقام– يدل على أن مصر تواجه مأزقا حقيقيا – وربما كارثة حقيقية – تحتاج إلى وقفة تأمل.. ووقفة تعقل.. وشيء من المنطق .. ؟

على أنه مما يزيد من الذهول والانزعاج، أن الرئيس مبارك قد اكتفى بذكر هذه الأرقام، ولم يشرح لمن كان يتحدث إليهم، وإلى الشعب من خلالهم ، ما أعدته حكومة الحزب الوطنى من خطط أو مشروعات لمواجهة هذا المأزق ، وتجنب هذه الكارثة ..

فالمفروض أن حكومة – فى بلد ديموقراطى – لها برنامج عمل ، ومفروض أن هذا البرنامج يتضمن – على الأقل – الخطوط العريضة لمواجهة المشاكل التى يواجهها هذا البلد، خصوصا إذا كانت المشكلة فى حجم دين لا يمكن سداده إلا بمعجزة – على حد قول الرئيس – وبشروط رأينا أنها مستحيلة التحقيق .. !!

ومن حق كل مواطن فى مصر أن يسأل حكومة الحزب الوطنى كيف اكتفت فى برنامجها بالإشارة إلى مشكلة الديون ، دون أن تقترح حلا ، أو مشروع حل ، لمشكلة يكاد حجمها أن يصل إلى الكارثة .. ؟

ومن حق كل مواطن فى مصر ، أن يسأل أعضاء مجلس الشعب ، الذين يفترض أنهم حصلوا على مقاعدهم نتيجة انتخابات حرة ، كيف استمعوا إلى بيان حكومة الحزب الوطنى، وشكلوا من بينهم لجنة للرد عليه ، مع أنه لا بيان الحكومة ، ولا تقرير لجنة الرد على البيان قد تضمن إشارة إلى خطة – أو مجرد مشروع – لمعالجة مشكلة الديون الخارجية .. !!

ونعلم أن حكومات دول العالم الثالث تسعى الآن من أجل عقد مؤتمر دولى لبحث مشاكل الديون الخارجية ، ونعلم أيضا أن بعض هذه الدول تلعق أحذية الدول الغنية لمنحها مزيدا من القروض ، ووصل الأمر بواحدة أو أكثر من دول العالم الثالث إلى إعلان توقفها عن دفع ديونها ، وهو تعبير " مهذب " يحل محل كلمة " الإفلاس " ، لكن دولة كمصر ، بكل أصالتها ، وبكل حضارتها ، لا ينبغى أن تعلق مستقبلها على عطاء الدول الغنية ، ولا يليق بها أن تنضم إلى صفوف من أعلنوا امتناعهم عن السداد ..

ومع ذلك ، فإن حكومة الحزب الوطنى فى مصر لم تكلف خاطرها بأن تعد خطة ، أو حتى تبحث عن خطة ، لمواجهة مشكلة سداد الديون ..

ونواب الحزب الوطنى الحاكم –حزب الأغلبية– لم يكلفوا أنفسهم بأن يسألوا حكومتهم عن خطتها، أو مجرد أن يقترحوا عليها أن تبحث لنفسها عن خطة..!!

واكتفى قادة الحزب الوطنى الحاكم – فى كل مناسبة – بالحديث عن مشكلة الديون ، دون أن يقترحوا لها حلا ، وكأنما هم قد خلقوا – فقط – لكى يحكموا .. ويستمروا فى الاستدانة .. أما سداد الدين فهو مسئولية غيرهم .. !!

وأقصى ما استطاعت حكومات الحزب الوطنى أن تفعله ، هو أنها كانت تبذل أقصى الجهود ، وتدخل فى أعقد المفاوضات ، من أجل الحصول على قروض جديدة ، " لكى تصرف كل قرش منها فى مكانه " ..

أما حجم الديون ، وفوائد القروض ، فإنها تخصص لها – فقط – حديث الميكرفونات، دون حل تقترحه ، أو مشروع تعده ، اخطأت فيه أم أصابت .. !!

ويسمع الشعب عن اللجنة الإقتصادية فى الحزب الوطنى ، أو عن اللجنة الإقتصادية فى مجلس الشعب ، وتملأ آذانه أسماء " الأساتذة الدكاترة " وزراء المجموعة الإقتصادية فى حكومة الحزب الحاكم ، لكن هؤلاء جميعا مشغولون فى حل أزمة الزيت، لدرجة جعلت "الأستاذ الدكتور الوزير" يدخل قاعة مجلس الشعب متأبطا زجاجات الزيت حتى يراها نواب الشعب رؤية عين .. !!

ويتساءل الشعب ، وله كل الحق فى تساؤله ، أليست مشكلة الديون الخارجية – بحجمها المزعج والخطير – تستحق أن يعقد لها مؤتمر قومى ، يضم كافة الخبرات الإقتصادية – أيا كانت ميولها – وكافة التيارات السياسية – أيا كانت اتجاهاتها – من أجل دراسة هذه المشكلة القومية بكافة أبعادها ، واقتراح الحلول العلمية والعملية للخروج من هذا المأزق الخطير. ؟

فهل تملك حكومة الحزب الوطنى الحاكمة الشجاعة الكافية ، والمسئولية الكافية لكى تدعو إلى عقد هذا المؤتمر "القومى" .. أم أنها تنتظر حتى يعود إلى مصر "صندوق الدين" فى قالب جديد .. ؟؟

أن مشكلة الدين الخارجى ، هى مشكلة قومية ، يجب أن تتضافر على حلها جهود جميع الأحزاب السياسية ، حاكمة ومعارضة ، وهناك شرط وحيد لكى يكون هذا الحل ممكنا، وهذا الشرط هو أن لا تستبد " الأغلبية " بالرأى ، فنحن – بصدد مشكلة الديون – لا نتنافس على مقعد فى البرلمان أو منصب من مناصب السلطة ، لكننا نعالج مستقبل مصر بأكمله .. وربما مصير مصر بأكمله ..

وتصر حكومة الحزب الوطنى الحاكم على توزيع الأدوار، فالشعب من نصيبه "عقدة الذنب".. فهو الذى يتزايد عدده.. وهو الذى "يلتهم" المبالغ المخصصة للدعم..

أما حكومة الحزب الوطنى الحاكم ، فدورها أن تحكم، وأن تقترض.. وأن تعجز عن السداد..

ثم هى تستمر فى الحكم .. انتظارا لمعجزة السماء .. !!

فالذى نراه حتى الآن ، أن الحزب الوطنى الحاكم يتصرف فى مسألة الديون، بعقلية الوارث الأحمق .. وليس بعقلية الحاكم المسئول .. كيف ذلك .. ؟

بداية ينبغى أن نؤكد على أن مشكلة الديون الخارجية ، قد بدأت – للمرة الثانية – فى مصر ، فى عهد نظام ٢٣ يوليو .. وليس قبله .. وكانت المرة الأولى فى عهد الخديوى إسماعيل ..

فعندما تولى " الضباط الأغرار " السلطة فى مصرم عام ٥٢ ، كانت الميزانية متوازنة .. وكانت " الإمبراطورية البريطانية " مدينة لمصر بمبلغ يزيد عن ٤٠٠ مليون جنيه استرلينى ذهبا ..

وبحساب سعر الجنيه الذهب هذه الأيام ، فإن هذا المبلغ يساوى أكثر من ١٠٠ مليار جنيه .. أى ما يساوى مجموع الديون الخارجية تقريبا ..

فالميزانية كانت متواضعة .. لكنها متوازنة ، والديون الخارجية كانت قائمة .. لكن لمصر وليس عليها .. !!

هذه حقيقة لا يستطيع أن ينكرها نظام٢٣ يوليو، حتى ولو حاول الآن –لتبرير عجزه– أن يقول بأن مشكلة الديون تعود إلى تراكمات ترجع إلى سبعين عاما إلى الوراء..

وللرد على هذا الزعم ، تكفى العودة إلى ميزانية الدولة المصرية للسنة المالية ٥٢/٥١ – التى انتهت فى آخر يونيو ، أى قبل تولى " الضباط الأغرار " للسلطة بثلاثة وعشرين يوما ، لنتبين – من واقع الأرقام – أن الميزانية كانت متوازنة.. ودائنة ..[١]

ميزانية عام ١٩٥٠/١٩٥١

	جنيه	
١٦,٢٤٣,٠٠٠	العجز المقدر أخذه من المال الاحتياطي لسد العجز في موازنة سنة	
	موازنة	ختامي ١٩٥٢/٥١
	جنيه	جنيه
مصروفات	٢١٩,٧٩٨,٠٢٥	١٩٠,١٨٣,٨٠٨
إيرادات	٢٠٥,٧٣٨,٩٠٠	١٩١,٨٠٦,٠٥٥
عجز	-١٤,٠٥٩,١٢٥ فائض	+ ١,٦٢٢,٢٤٧

فالمؤكد أن الديون الخارجية بدأت فى عهد جمال عبد الناصر بالذات .. مرة باسم تزويد الجيش بالسلاح .. ومرة أخرى تحت، شعار التصنيع ..

---

(١) ٥٥٠ مليون جنيه تساوى حاليا حوالى ١٦ مليار جنيه.

ومع أن مصر بالذات، بعد كل ما عانته من مشاكل الديون وسدادها ، منذ عهد الخديوى إسماعيل، كان ينبغى عليها أن تفكر أكثر من مرة قبل الإقدام على الدخول من جديد فى الحلقة المفرغة للديون، إلا أن "الحركة المباركة" أقدمت على إغراق مصر فى الديون، دون أن تحسب حساب العواقب.. أو تتعظ بكابوس الماضى الثقيل ..

فالميثاق – وثيقة الحركة المباركة – يكرس فكرة الاستدانة ، فيقول : [1]

".. أن التطوير الوطنى يقبل كل القروض غير المشروطة التى يستطيع أن يفى بها دون عنت أو إرهاق. والقروض بالتجربة طريقة واضحة فى حدودها ، فإن مشكلتها تنتهى تماما بعد سدادها وسداد الفوائد المستحقة عليها. "

وبدلا من أن تتجه القروض – وهى خطرة بطبيعتها – إلى الاستثمار فى مشروعات تدر عائدا يسمح بسداد القرض وفوائده ، اتجهت " الحركة المباركة " لشراء السلاح ، ودعم السلع ، وإنشاء صناعات خاسرة ..

ومع المغامرات العسكرية من ناحية ، والإدارة الفاسدة فى القطاع العام من جهة أخرى، عجزت البلاد عن سداد أقساط الديون .. وتراكمت فوائدها ..

وإذا كان الشعب لم يشعر بفداحة عبئ الدين ، فى عهد عبد الناصر ، فإن ذلك يرجع إلى ثلاثة أسباب :

الأول: أن سداد القروض عادة يتضمن " فترة سماح " .. أى أن السداد لا يبدأ منذ العام التالى مباشرة ، وإنما بعد فترة سماح تتراوح بين ثمانى وعشر سنوات .. فلم يبدأ موعد سداد الدين إلا بعد أن كان عبد الناصر قد انتقل إلى العالم الآخر ..

الثانى: أنه عندما كان الدين فى بدايته ، فقد كان عبد الناصر يستطيع دائما أن يحصل على قروض جديدة ، يسدد منها أعباء الديون القديمة .. ويضيف أعباءها إلى كاهل الأجيال القادمة ..

الثالث: أن مشروعات البنية الأساسية – وتجديد القائم منها – عرفت شللا كاملا طوال حكم عبد الناصر ، فقد كانت مغامراته فى الخارج تسبق فى أولوياته أى جهد يبذل فى الداخل ..

---

(١) الميثاق – الباب السابع – ص ١٠٤ وما بعدها.

وعندما وقعت هزيمة عام ٦٧ ، وفقدت مصر ثلاثة أرباع جيشها ، كانت القروض هى السبيل لإعادة بناء القوات المسلحة ، على حساب مشروعات التنمية ، وصيانة وتجديد مشروعات الخدمات والمرافق العامة ..

ثم جاء السادات ليستعد لمعركة أكتوبر، بكل ما يحتاجه الأعداد من أموال طائلة..

وتحرك السادات على عدة محاور ..

- منح لا ترد، حصل عليها من المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج..
- قروض جديدة –عسكرية فى معظمها– تنفق على التسليح.. أو المجهود الحربى..
- تأجيل لسداد الديون، التى استحقت السداد ، انتظارا لمرحلة الانتقال من الحرب.. إلى السلام..!!

ومنذ يوليو من عام ١٩٥٢ ، وحتى أكتوبر من عام ١٩٧٣ كانت مصر تستدين .. وكانت أقساط الدين وفوائده تؤجل دائما .. إلى ميسرة .. !!

وعندما انتقلت السلطة إلى الرئيس حسنى مبارك، وجد نفسه أمام خيارين، كليهما مر..

- فأما أن يبدأ فى سداد الديون .. على حساب المرافق وتجديدها .. والأسعار وإنفجارها .. والتنمية وتوقفها ..
- وإما أن يؤجل السداد ، ويستدين من جديد .. للتوسع فى تجديد البنية الأساسية .. وسد أفواه المطالبين بلقمة العيش ..

واختار الرئيس مبارك طريقا يحاول أن يجمع به بين المتناقضين ، وحدده بكل وضوح عندما قال [١] :

" ارتفع مبلغ الدعم الذى تتحمله الدولة إلى ١٠ مليارات و ٥٠٠ مليون جنيه فى الوقت الذى لا تتجاوز فيه إيرادات مصر فى السنة ١٨ مليار جنيه وفى الوقت نفسه علينا أن نسير فى خطى الإصلاح الاقتصادى ..

أن ديون مصر المدنية وفوائدها بلغت ٢٧ مليار دولار [٢] ، وأننا مضطرون للاستدانة لبناء البنية الأساسية ، وأن كل قرش من هذا الدين قد صرف فى مكانه، وأن الديون العسكرية وفوائدها بلغت ١٤ مليار دولار ". [١]

---

(١) جريدة الأهرام – ٨٨/٩/٢٧ .

(٢) ١٣٠ مليار جنيه تقريبا.

والسؤال، ليس هو: أين صرفت القروض.. وهل صرفت فى موضعها.. أو فى غير موضعها.. فهذا السؤال -رغم أهميته- ليست له الأولوية المطلقة، فى قضية الديون.. فهناك أسئلة أخرى تسبقه فى الأهمية.. وتتقدم عليه بكل المقاييس..

وقد يكون أول هذه الأسئلة هو :

- كيف نستمر فى الاقتراض ، ونحن عاجزون عن سداد الدين القديم .. وما تراكم نتيجة عدم السداد من فوائد وأعباء جديدة .. ؟؟

ثم يقول سؤال ثان :

- كم سيبلغ حجم الدين بعد عشر سنين مثلا .. بحساب الديون القديمة وفوائدها التى تراكمت .. والديون الجديدة وفوائدها التى سوف تتراكم .. ؟؟

أما الحديث - بدلا من ذلك - عن أوجه صرف الديون ، فهو حديث فضلا عن عدم جدواه ، فهو لا يحل المشكلة .. ولا يخفف من فداحتها .. !!

لذلك قلنا بأن الحزب الوطنى الحاكم ، يتصرف فى قضية الديون بعقلية الوارث الأحمق .. وليس بعقلية الحاكم المسئول ..

فأى وارث أحمق ، بدد ميراثه وأفلس ، سوف يحاول أن يجد مبررا لما هو فيه من خراب.. لكنه لا يعرف -ولا يملك- حلا يخرجه من أزمته.. أو يعيد إليه ثروته الضائعة..!!

والخديوى إسماعيل نفسه ، كان يبرر استدانته ، بأنه كان يريد أن يجعل من مصر قطعة من أوربا .. لكن هذا التبرير لم يدرأ عن مصر خطر الاحتلال البريطانى .. ولم يجنبها قسوة صندوق الدين .. !!

فالحديث عن الأسباب ، قد يكون ترفا يمارسه الحزب الحاكم، لكن الحل.. والعلاج.. لابد أن يكون انشغال الشعب كله، الذى يقع عليه وحده عبئ الكارثة ..

لكن الحزب الحاكم لا يزال مصرا على أن يبقى فى الحكم .. حتى وأن كان لم يجد - ولا ينتظر أن يجد - حلا يعالج به مشكلة الديون ..

وهذا الإصرار - بالذات - هو مصدر الخطر .. !!

---

(١) ٧٠ مليار .جنيه تقريبا.

تصفية الحساب !!

" وهكذا يكون المتمجدون أعداء للعدل أنصارا للجور ... وهذا ما يقصده المستبد من إيجادهم والإكثار منهم ليتمكن بواسطتهم من أن يغرر الأمة على إضرار نفسها تحت اسم منفعتها ... أو يستخدم الأمة فى التنكيل بأعداء ظلمه باسم أنهم أعداء لها. "

عبد الرحمن الكواكبى

اتحرج كثيرا عندما أتناول بالتعليق ما كتبه الصحفى اللامع الأستاذ موسى صبرى[1] .. فالصداقة الشخصية التى تربطنى به – وتعود إلى الخمسينات – تشكل قيدا أدبيا يلزمنى بأن أتغاضى عن كثير من أوجه الخلاف فى الرأى ، فالإنسان مهما كانت موضوعيته بشر فى النهاية ، تؤثر فيه المشاعر الشخصية، وتتحكم فيه عقدة " العيش والملح " ..

ولقد لاحظت فى السنوات الأخيرة أن ما يكتبه الأستاذ موسى صبرى يكاد أن لا يخرج عن موضوعين اثنين، أولهما الدفاع المستمر عن أنور السادات، وثانيهما الهجوم المتكرر –والمركز– على حزب الوفد.. ورئيسه فؤاد سراج الدين بالذات ..

والدفاع عن السادات قد يكون له ما يبرره ، لأن السادات – أولا وأخيرا – صاحب رؤية سياسية مستقلة – اتفق الرأى حولها أو اختلف – لكنها على كل حال جديرة بأن يؤيدها البعض ويعارضها البعض الآخر ، حتى يأتى اليوم الذى يقول فيها التاريخ كلمته ..

أما الهجوم المتكرر على الوفد ، وعلى فؤاد سراج الدين بالذات ، فإننا نراه أقل موضوعية وأفقر منطقا ..

وليس معنى هذا أننا نصادر على حق كاتب – خصوصا إذا كان فى قدر الأستاذ موسى صبرى – أن ينقد الممارسة الحزبية لأحد أحزاب المعارضة التى تشارك – بصورة شرعية – فى الحياة السياسية القائمة فى مصر الآن ، فهذا الحق أسمى من أن يصادره أحد ، فضلا عن أن كاتب هذه السطور من أشد المدافعين عن حرية الرأى .. والتعبير .

لكن ما نلاحظه على حملة الأستاذ موسى صبرى ضد حزب الوفد ورئيسه أنه ينقصها المنطق ، ويميل بها الهوى ، وهو ما كنا نأمل فى ان يتنبه إليه الأستاذ موسى صبرى ولا ينجرف إليه ..

ونسجل – منذ البداية – أنه ليس المقصد من هذه السطور الدفاع عن فؤاد سراج الدين أو تبرير ممارساته الحزبية ، فكاتب هذه السطور يرجع خلافه فى الرأى مع فؤاد سراج الدين إلى عام ١٩٥٠، وهو خلاف لا يدعيه ، وإنما هو ثابت فى مقالات منشورة يرجع تاريخها إلى الوقت الذى كان فيه سراج الدين

---

(١) موسى صبرى رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأخبار وأخبار اليوم سابقا.

وزيرا للداخلية وللمالية فى حكومة الوفد التى تولت السلطة فى مصر فيما بين عامى ٥٠، ٥٢ ..

لكن المقصد هو أن تقترن حرية الرأى والتعبير ، التى نعتبرها حقا مقدسا للجميع ، بالقدر اللازم من المنطق والموضوعية فى معالجة قضايا الممارسات السياسية ، فى وقت لازالت فيه هذه الممارسات فى بدايتها ، الأمر الذى يلقى على كاهل الأحزاب الحاكمة والمعارضة – بنفس القدر – واجب الالتزام بالمنطق والموضوعية باعتباره أحد ضمانات استمرار واستقرار التجربة الديموقراطية الحالية فى مصر ، تلك التجربة التى وأن كنا لا نعتبرها أكثر من " انفراج ديموقراطى " إلا أننا نحرص أشد الحرص على تطورها – فى أمان – بحيث يمكنها أن تتحول فى وقت قريب إلى تجربة ديموقراطية حقيقية ..

ونرجو أن ننبه إلى أن أعداء الديموقراطية ، والمتحفزين للانقضاض عليها، لا ينتظرون –ولا يتمنون– أكثر من أن تنحرف الممارسة الديموقراطية عن إطار المنطق والموضوعية، حتى يسهل عليهم أن يضربوها فى مهدها، عائدين بالشعب وبالوطن إلى براثن الرأى الواحد ، وحكم الفرد الواحد، بحجة أن الممارسة الديموقراطية أثبتت فشلها عندما خرجت عن المنطق والموضوعية..!!

وقبل مناقشة الأستاذ موسى صبرى فى حملته ضد حزب الوفد ورئيسه ، نرى من الواجب أن نسجل عدة ملاحظات نراها ضرورية لكى تبدأ المناقشة بداية صحيحة ، وتسير فى طريق صحيح ، ينتهى بنا إلى نتائج صحيحة ..

وأول هذه الملاحظات هى أن حزب " الوفد الجديد " قد قام فى مصر فى عهد السادات، وبناء على قانون الأحزاب الذى أصدره السادات ، وبناء على برنامج قدمه هذا الحزب ولم تعترض عليه حكومة السادات ..

والملاحظة الثانية ، هى أنه بعد تجميد نشاط هذا الحزب – لأسباب معروفة– عاد الحزب إلى نشاطه بموجب حكم قضائى من مجلس الدولة – فى عهد الرئيس مبارك – وليس من حق أحد فى دولة ترفع شعار سيادة القانون ، الإدعاء بعدم شرعية الحزب ، أو بخروج مبادئه وبرامجه على النظام العام ، أو تعارضها مع التشريعات القائمة والتى تنظم شئون الاحزاب ..

ومع تسليمنا بأن عددا كبيرا من قيادات حزب الوفد الجديد كانت وجوها معروفة فى صفوف حزب " الوفد المصرى " الذى كان قائما قبل حركة يوليو عام ٥٢ ، ومع اعترافنا بأن مبادئ الحزب وبرامجه تقترب بصورة كبيرة من مبادئ

وبرامج حزب "الوفد المصرى" إلا أن هذه المسلمات ليس هناك الآن مجال للحديث عنها ، بعد أن اعترفت الدولة وقضاؤها بعدم التعارض بين هذا الحزب والتشريعات القائمة ، ابتداء من الدستور ، وانتهاء بقانون الأحزاب السياسية ..

ويترتب – منطقيا – على هاتين الملاحظتين أن اعتبار حزب الوفد الجديد امتداد لحزب الوفد القديم هو من قبيل خلط الماضى بالحاضر ، وإنكار سيادة القانون ، بعد أن صدر حكم قضائى فى شأن هذا الحزب ، له احترامه وحجيته ..

فحزب " الوفد الجديد " يُسأل اليوم عن برنامجه القائم ، وممارسات قادته الآن، ولا يمكن أن " يعيّر " إلى ما لا نهاية با وزار حزب مضى وانقضى ، حتى ولو كان البعض من أعضائه قد أنضم إلى الحزب الجديد ..

والأستاذ موسى صبرى – شخصيا – كان فى مطلع شبابه عضوا فى حزب مصر الفتاه ، بمبادئه وممارساته الفاشية ، ثم انتقل إلى حزب " الكتلة الوفدية " الذى قيل وقت ظهوره وصداره " الكتاب الأسود " أنه قام فى رعاية الملك فاروق وبتوجيهه .. وأكد هذه المقولة مكرم عبيد – نفسه – الذى انشأ الحزب، عندما أعلن قولته الشهيرة " لقد استخدمنى الملك كمخلب قط ، ثم تخلى عنى فى نذالة."

فهل من المنطق والموضوعية أن يأتى أحد الآن " ليعيّر " الأستاذ موسى صبرى بماضيه هذا ، ويجعل من هذا الماضى قيدا على حق الأستاذ موسى صبرى فى الدفاع عن "حركة الضباط الأغرار" وعن السادات .. وعن الحزب الحاكم الآن .. ؟ .

هل يكفى ماضى الأستاذ موسى صبرى فى العمل السياسى سببا لكى يحرم – الآن – من حقه فى أن تتضمن مقالاته عبارات مثل " الملك الفاسق فاروق " أو " السادات صاحب نصر أكتوبر الخالد " أو عن ديموقراطية مبارك التى ليس لها مثيل فى الماضى أو الحاضر ... ؟

لذلك فإننا نعتقد بأن إصرار الأستاذ موسى صبرى فى حملته على حزب الوفد الجديد ، على نبش الماضى وتطويعه لخدمة هذه الحملة هو من قبيل الخروج على المنطق ، وعلى الموضوعية ..

ولكل عصر دولته ورجاله ، ولكل نظام أساليب فى ممارسة السياسة ، لذلك فإنه من الخطأ – ومن التجنى – الحكم على أسلوب عصر بعقلية عصر آخر ، أو تقييم ممارسات عهد بمعايير عهد آخر ..

وإذا كان فؤاد سراج الدين ، أو موسى صبرى ، أو غيرهما قد مارسوا السياسة فى العهد الملكى ، وفى ظل دستور عام ١٩٢٣ فإنه من غير المنطقى أن نحكم على هذه الممارسة بمعايير العهد الجمهورى أو دستور عام ١٩٧١ ..

وليس من المنطقى أن نتظلب فى رجال السياسة أن يكونوا – فقط – من جيل حركة يوليو " المباركة " فإن عبد الناصر نفسه ، وأنور السادات ، قد مارسا السياسة خلال عصر الملكية ، واختلفت انتماءاتهما واجتهاداتهما ، خلال ذلك العصر حتى وصلت إلى حد ممارسة الاغتيال السياسى .. [١] وكانت هذه الممارسة – بمفهوم ذلك العصر – جريمة عقوبتها الإعدام .. ولم تكن تعتبر – بمفهوم ذلك العصر – من قبيل الممارسات الديموقراطية ، لكن عبد الناصر والسادات – بعد ٢٣ يوليو – اعتبرا أن تدبيرهما وتنفيذهما للاغتيال السياسى كان من قبيل الكفاح الوطنى المشروع .. !!

والإسلام نفسه –كما هو معروف –قد جب ما قبله ، فلم يسأل محمد عليه السلام –ذاته– رجلا مثل عمر بن الخطاب: لماذا كنت قبل الإسلام تعبد الأصنام..؟

ونفهم – بعد قيام ثورة أو إنقلاب – أن يحاكم سياسة العهد السابق عليه ، وأن يحرموا من ممارسة النشاط السياسى ، ولكننا لا نستطيع أن نفهم كيف يسمح لهم النظام الجديد بممارسة العمل السياسى ، وإنشاء الأحزاب ، ثم يعيرهم – بعد ذلك – بماضيهم السياسى ، وكأنه كان يجهل هذا الماضى عندما سمح لهم بالمشاركة فى الحياة العامة .. ؟

ثم نأتى –بعد ذلك– إلى خطأ شائع فى تجربتنا الديموقراطية الحالية، انساق إليه الأستاذ موسى صبرى عن غير وعى، وهو مطالبة المعارضة بأن تقدم الحلول للحزب الحاكم، وأن تجد له علاجا للأزمات التى فشل هو فى أن يجد لها العلاج..

ولقد تكرر هذا القول كثيرا على لسان كتاب الحزب الحاكم، وكتب الأستاذ موسى صبرى فى هذا المعنى موجها حديثه –دائما– إلى فؤاد سراج الدين فقال:[٢]

---

(١) فلسفة الثورة – جمال عبد الناصر – ص ٣٥ وما بعدها.
البحث عن الذات – أنور السادات.

(٢) جريدة الأخبار – ٨٨/١٠/١٩ – ص ١

" .. تتحدث عن الغلاء .. نعم هناك غلاء .. تحدث يا باشا عن اقتراح واحد منك لمقاومة البطالة .. تحدث يا باشا عن اقتراح واحد منك لزيادة الإنتاج ووفرة السلع .. قل كلمة واحدة لوجه الله والوطن .. "

وهذه العبارة – رغم أسلوبها الخطابى – لا تعبر عن أى منطق ولا تتفق مع أية ممارسة ديموقراطية ..

فأحزاب المعارضة –فى الأنظمة الديموقراطية– ليس من عملها أن تقدم الحلول للأحزاب الحاكمة، لتسعفها على الخروج مما أحاط بها من فشل.. فالديموقراطية تقوم على أن الحزب الذى يحكم إما أن يوفق إلى حل مشاكل الشعب –أو على الأقل السير على طريق الحل– فيستمر فى الحكم بإرادة الشعب، وأما أن يفشل فى مهمته فيترك مكانه لحزب آخر يحاول إيجاد الحل بطريقته..

وسبق أن قلنا بأن أحزاب المعارضة –فى الأنظمة الديموقراطية– ليس عملها أن تصفق للحزب الحاكم إذا أصاب، وأن تسارع إليه بالحلول إذا فشل.. فيبقى هو –دائما– فى كراسى الحكم ، وتبقى هى –دائما– فى مقاعد المتفرجين..

وسبق أن قلنا بأن هذه الصورة تذكرنا " بالتلميذ البليد " الذى يذهب إلى الامتحان بغير أن يستذكر دروسه ، ثم يتلفت حوله عسى أن يلقنه أحد زملائه بالإجابة الصحيحة ، حتى ينجح ولو بمجهود غيره .. فلا هو يريد أن يستذكر الدروس .. ولا هو يقبل بأن يرسب مع الراسبين !!

هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى، فإننا سوف نفترض بأن حزبا معارضا قد قبل بنصيحة الأستاذ موسى صبرى وقال " كلمة واحدة لوجه الله والوطن .. " لنرى ماذا يكون موقف الحزب الحاكم وكتابه من هذا الحزب ..

ولنأخذ ما قاله الأستاذ موسى صبرى مثالا، ونفترض أن أحد أحزاب المعارضة قال بأن "زيادة الإنتاج ووفرة السلع" لن تتحقق إلا بتصفية القطاع العام وتحويله إلى شركات مساهمة يكتتب المواطنون فى أسهمها ويمارسون– وفقا لنظام الشركات المساهمة– رقابتهم على الإدارة بصفتهم أصحاب رأس المال ..

ولنتصور معا ما سوف يكون عليه رد فعل الحزب الحاكم أمام هذا الحل المقترح "لوجه الله والوطن .."

أغلب الظن أن الحزب الحاكم – وكتبته – سوف يشنون حملة على صاحب الاقتراح تتهمه بأنه رجعى يسعى إلى العودة بالبلاد إلى الوراء ، وبأنه ضد

"المكاسب الاشتراكية" .. وأنه يدعو إلى تصفية القطاع العام .. إلى آخر هذا القاموس الطويل من الشعارات التى اعتدنا على سماعها ..

ومعنى ذلك .. أنه إذا اكتفى الحزب المعارض بالحديث عن ظاهرة ضعف الإنتاج وقلة السلع ، اعتبروه معارضا " هداما " وطالبوه بأن يقدم اقتراحا واحدا لزيادة الإنتاج ووفرة السلع .. لوجه الله والوطن ..

وأن قال بأن ضعف الإنتاج يعود إلى فشل بعض وحدات القطاع العام – وهو ما يعترف به الحزب الحاكم فى بياناته – وطالب بأسلوب آخر للإنتاج ، هو أسلوب الشركات المساهمة والملكية الخاصة ، اتهموه بالرجعية والتآمر على مكاسب الشعب ..

ومعنى ذلك أيضا – وهو الأغرب والأخطر – أن الحزب الحاكم يعترف بفشله ويطلب العون ، لكنه فى نفس الوقت لا يقبل بأى حل لمعالجة هذا الفشل ، بخلاف الحل الذى سبق فشله .. !!

أى منطق هذا .. وأى ديموقراطية هذه .. وأى حيرة أمام ما يطالب به الأستاذ موسى صبرى .. ؟

وتبقى ملاحظة أخيرة ، حول ما يكتبه الأستاذ موسى صبرى عن الوفد ورئيسه ، وهى ملاحظة لا أظنها تغيب على ذكاء الشعب المصرى .. فموسى صبرى يحاول دائما – فيما يكتب – أن يصور معارضة فؤاد سراج الدين على أنها مجرد تصفية لحساباته القديمة مع نظام ٢٣ يوليو " التى كشفت فسادك وحاكمتك " ..

ونخشى أن تكون حملة الأستاذ موسى صبرى على فؤاد سراج الدين هى التى تستهدف تصفية الحسابات القديمة .. فموسى صبرى قد خرج من الوفد القديم – قبل يوليو – متأبطا ذراع وليم مكرم عبيد بعد أن خاب طموحهما فيه ، وقت أن كان فؤاد سراج الدين يشغل منصب سكرتيره العام ..

ومن يومها ، وحملة الأستاذ موسى صبرى على فؤاد سراج الدين لم تنقطع .. بالحق مرة .. وبغير الحق مرات ..

العقـــلاء .. !!

" المستبد يجرب أحيانا فى المناصب والمراتب بعض العقلاء الأذكياء أيضا ، اغترارا منه بأنه يقوى على تليين طينهم وتشكيلهم بالشكل الذى يريد فيكونوا له أعوانا خبثاء ينفعونه بدهائهم ، ثم هو بعد التجربة إذا خاب ويئس من أفسادهم يتبادر إلى أبعادهم أو ينكل بهم. ولهذا لا يستقر عند المستبد إلا الجاهل العاجز الذى يعبده من دون الله ، أو الخبيث الذى يرضيه ويغضب الله."

عبد الرحمن الكواكبى

الصحفى المصرى ، الأستاذ حلمى سلام ، حائر بين الدفاع عن الديموقراطية من جهة، والدفاع عن (الضباط الأغرار) من جهة أخرى ..

وسبب الحيرة أن الأستاذ حلمى سلام لا يريد أن يقف -وحده- فى وجه تيار غالب فى مصر الآن، يدعو إلى الديموقراطية وحرية الرأى والتعبير، خصوصا وأنه -كصاحب قلم- لا يمكن بطبيعة ظروفه أن يقف فى الخندق المعادى للحرية..

ومن الناحية الأخرى فإن حلمى سلام كان قريبا من " الحركة المباركة " .. تعاون معها .. وأشاد بها .. وحقق فى عهدها الكثير من طموحه .. وطموحاته ..

لذلك ، فهو حائر بين الديموقراطية وما تتيحه لأصحاب الأقلام من حريات ، وبين نظام (يوليو) وما أتاحه - له شخصيا - من فرص .. وإمكانيات .. ..

وأوضح مثال لتلك الحيرة ، هو المقال الذى نشره فى مجلة آخر ساعة [1] بعنوان "ثورة يوليو .. بين العمالقة والأقزام" يرد فيه على كلمة للكاتب الكبير مصطفى أمين ، نشرتها له جريدة الأخبار.

فالأستاذ مصطفى أمين كتب يقول :

" فى عصور الاستبداد ينتشر المنافقون ، ويتضاعف عدد المتزلفين ، ويكثر الخائفون ، وعندما تختفى العدالة لا يجد الضعفاء إلا أقدام الحكام يقبلونها ، ويجلسون تحت أحذيتهم ليحتموا فيها من الطغيان والجبروت ..

وقد كان فى مصر كفاءات عالية.. وقدرات دولية.. لكنها وضعت على الرف أو ذهبت فى زوايا النسيان.. انظر ما حدث للدكتور عبد الرزاق السنهورى، عندما ضربوه فى مكتبه بمجلس الدولة، لأنه عارض الدكتاتورية وطالب بالديموقراطية.."

وتأرجحت الحيرة بقلم الأستاذ حلمى سلام ، بين إنكار هذه الواقعة، واقعة ضرب الدكتور السنهورى يرحمه الله، وهى واقعة ثابتة، يعرفها كل من عاصروا تلك الفترة الحزينة من تاريخ مصر الحديث، وبين تبرير الواقعة، واختلاق الأعذار "للضباط الأغرار"..

---

(١) مجلة آخر ساعة - العدد ٢٨١٧ - ١٩٨٨/١٠/١٩ .

وكتب الأستاذ حلمى سلام فى " آخر ساعة " يبرر ما حدث لعبد الرازق السنهورى ، بعذر هو – كما يقولون – أقبح من الذنب .. فقال :

"وإذا كان بعض المحسوبين على (ثورة يوليو).. مع بعض المارقين من صفوفها.. قد حاولوا الاعتداء على ذلك الرجل الجليل أثناء تواجده فى مكتبه بمجلس الدولة، فأننى استطيع أن أؤكد أن هذه المحاولة الجهول.. والجاهلة.. لم تكن تعبيرا عن إرادة.. أو رغبة.. أحد من قادة (الثورة) الذين كان وقع هذا على نفوسهم أكثر من أليم .. "

وهذا التبرير –إذا صدقناه– فإنه يعنى أن حركة يوليو كانت لا تدرى ما يجرى بأسمها –وتحت شعاراتها– أو هى فى أحسن الظروف كانت تفتقد السيطرة الحقيقية على مجريات الأمور، بحيث يتمكن "بعض المحسوبين عليها.. والمارقين من صفوفها.." أن يصولوا ويجولوا ، حتى يصل بهم الجموح حد الاعتداء على أرواح الناس وكرامتهم، دون أن تحرك "الحركة المباركة" ساكنا لمحاسبة أحد .. أو محاكمة أحد.. أو حتى مجرد الإعلان رسميا عن أسفها أو استنكارها لهذا التصرف الهمجى .. !!

ونحب فى البداية أن نسجل أن "قدر" المغفور له الدكتور عبد الرزاق السنهورى ليس فى حاجة إلى شهادة من أحد.. لا من حلمى سلام.. ولا حتى من مصطفى أمين.. فقدر الدكتور السنهورى يعرفه كل رجال القانون فى العالم العربى.. شرقه.. وغربه.. والمحظوظ من هؤلاء هو من يحتفظ فى مكتبته بمؤلف الدكتور السنهورى "الوسيط فى القانون المدنى" الذى أصبح بأجزائه الخمسة والعشرين ، بالنسبة لرجال القانون العرب، فى ذات المكانة التى يحتلها "دالوز" و "بلانيو " عند رجال القانون فى الغرب ..

لكن ما يهمنا فى مقال الأستاذ حلمى سلام ، هو أنه قد استعرض – بعد هذا التبرير الضعيف – عدة أسماء اعتبرها من الكفاءات التى استعانت بها " الحركة المباركة " ليدلل على أن " الضباط الأغرار " لم يكونوا فقط محاطين بالأقزام ، والمنافقين ، والمتزلفين ، وإنما هم قد استعانوا أيضا برجال مثل الدكتور عزيز صدقى ، والدكتور عبد المنعم القيسونى، والدكتور مصطفى خليل .. وغيرهم ..

ونسجل ابتداء أن "الحركة المباركة" عندما استعانت ببعض الشخصيات المدنية، ومعظمهم من أساتذة الجامعات، فإن ذلك لم يكن حبا فى المدنيين بقدر

ما كان احتياجا لكفاءات حقيقية، بعد أن جربت هذه الحركة "المباركة" فى مواقع المسئولية عددا من ضباطها "الأغرار" مثل صلاح سالم، وكمال الدين حسين، وعبد اللطيف البغدادى.. وغيرهم ..

فانفصلت روابط مصر بالسودان بفضل الأول ، وانقلب هرم التعليم رأسا على عقب بفضل الثانى ، وتبددت الأموال – والمجوهرات – المصادرة من أفراد الأسرة المالكة السابقة بفضل الثالث ..

بل أن رأى جمال عبد الناصر نفسه فى أساتذة الجامعة لم يكن يحمل لهم أى احترام، أو اعتراف بكفاءة ، وربما كان يحمل لهم قدرا هائلا من الاستهزاء ..

ففى كتابه المسمى " فلسفة الثورة " كتب عبد الناصر يقول [1] :

" اذكر مرة كنت أزور فيها أحدى الجامعات .. ودعوت أساتذتها وجلست معهم أحاول أن أسمع منهم خبرة العلماء.

وتكلم أمامى منهم كثيرون .. وتكلموا طويلا ..

ومن سوء الحظ أن أحدا منهم لم يقدم إلى أفكارا ، وإنما كل واحد منهم لم يزد على أن قدم لى نفسه ، وكفاياته الخلقية وحدها لعمل المعجزات ، ورمقنى كل واحد منهم بنظرة الذى يؤثرنى على نفسه بكنوز الأرض وذخائر الخلود ...

واذكر أنى لم أتمالك نفسى فقمت بعدها أقول لهم .. أن كل فرد منا يستطيع فى مكانه أن يصنع معجزة، أن واجبه الأول أن يعطى كل جهده لعمله، (ولو أنكم) كأساتذة جامعات، فكرتم فى طلبتكم، وجعلتموهم –كما يجب– عملكم الأساسى.. لاستطعتم أن تعطونا قوة هائلة لبناء الوطن ..

أن كل واحد يجب أن يبقى فى مكانه ويبذل فيه كل جهده ..

ولم اشأ ساعتها أن أضرب لهم المثل من أعضاء مجلس قيادة الثورة .. ولم اشأ أن أقول لهم أنهم قبل أن يدعوهم الطارئ الذى دعاهم إلى الواجب الأكبر كانوا يبذلون فى عملهم كل جهدهم .. ولم اشأ أن أقول لهم أن معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا أساتذة فى كلية أركان الحرب ..

---

(١) فلسفة الثورة – جمال عبد الناصر – ص ٢٥ وما بعدها.

وكذلك لم اشأ أن أقول لهم أن ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، هم عبد الحكيم عامر، وصلاح سالم ، وكمال الدين حسين ، رقوا ترقيات استثنائية فى ميدان القتال فى فلسطين .. (!!)

واعترف أن هذا الحال كله سبب لى أزمة نفسية كئيبة .. "

هذا إذن ، كان رأى جمال عبد الناصر – فى بادئ الأمر – فى أساتذة الجامعات ، حتى استحقوا أن يعطيهم درسا .. أو " داخلية " بلغة العسكريين ..

فلماذا عاد بعد ذلك إلى الاستعانة بأساتذة الجامعة ، والتخلص تدريجيا من (أخوانه) أعضاء مجلس القيادة ، واحدا بعد الآخر .. ؟؟

أسباب ذلك هى :

- أن (أخوانه) أعضاء مجلس القيادة أثبتوا فشلهم فى كل المناصب التنفيذية التى تولوها .. فكان لابد من الاستعانة بالخبراء المتخصصين ..
- أن معظم (أخوانه) أعضاء مجلس القيادة كانوا يشعرون بالمساواة التامة مع عبدالناصر ، خصوصا وأن من بينهم من هم أقدم منه رتبة فى القوات المسلحة .. فكلهم قاموا بدور متساو فى حركة يوليو .. وكلهم تحملوا بنفس القدر من المخاطرة ..

لكن " الزعيم " لابد أن تكون بينه وبين الآخرين مسافة .. هو يأمر ، وهم يطيعون .. مما حتم أن يستبدل " الزعيم " كل من لا يطيعه من العسكريين طاعة عمياء، بمدنى لا يملك أمامه إلا الطاعة .. ولا يشعر حياله إلا بالرهبة .. !!

- إن إدارة الدولة لم تكن كما تصور عبد الناصر – فى بادئ الأمر – يكفى لها أوامر تصدر ، وقرارات تذاع ، وإنما حكم الدولة تلزمه خبرات لا تتوفر فى (إخوانه) حتى ولو كانوا قبل ذلك " أساتذة فى كلية أركان الحرب " ..

وهكذا تحول جمال عبد الناصر إلى الجامعات ، يبحث بين أساتذتها عن الذين تتوفر فيهم صفات الطاعة ، وعلامات الرهبة ، ليشكل منهم حكومات " تكنوقراطية " بعد أن كانت حكومات مصر جميعها – منذ دستور عام ١٩٢٣ – حكومات سياسية ..

ولو كان عبد الناصر قد وجد من بين " ضباطه الأغرار " من يصلح لشغل المناصب الوزارية الفنية ، لما مد بصره ناحية الجامعات ..

ولو كان له حزبا سياسيا ، يتأثر بالشعب ويؤثر فيه ، لما أتجه من الأصل لتشكيل حكومات من الفنيين بدلا من السياسيين ..

ومع أن الأسماء التى ذكرها الأستاذ حلمى سلام لم يعرفها أحد -ولم تلمع- إلا من خلال تعاونها مع نظام يوليو ، فإن هذه الأسماء -مع احترامنا لها- لا تتمتع بكفاءة خاصة ترتفع بها إلى مستوى "العمالقة" الذى كان يتحدث عنهم الأستاذ مصطفى أمين ..

وسوف نأخذ مثالا - من بين هؤلاء - الدكتور عزيز صدقى[1]، الذى لم يكن أحد قد سمع به قبل توليه الوزارة فيما عدا الطلبة الذين كان يدرس لهم مادة "تخطيط المدن" ..

لكنه عندما تولى مسئولية وزارة الصناعة، أسرف فى الحديث عن نجاح مشروعات التصنيع، حتى أطلق عليه الشعب فى مجالسه الخاصة -بطبيعة الحال- لقب "أبو لمعة" نسبة إلى ممثل هزلى كان متخصصا فى أدوار "الفشر" والمبالغة..

وربما اخترنا الدكتور عزيز صدقى بالذات ، بمناسبة الحديث الذى أجرته معه مؤخرا مجلة آخر ساعة ، وحاول فيه أن يزيل عن نفسه غبار النسيان .. ويصور نفسه فى صورة الساحر " الذى يملك فى يده مفاتيح حل جميع المشكلات التى تعانى منها مصر، سواء منها ما كان يتعلق بتدهور الإنتاج .. أو العجز عن سداد الديون ..

ففى هذا الحديث يكشف الدكتور عزيز صدقى عن نوعية "المدنيين" الذين استعانت بهم "الحركة المباركة"، ثم اضطرت لإحاطتهم بهالات من الدعاية والبريق، حتى ينسب إليها ما يحققوه من نجاح.. على صفحات الجرائد.. وموجات الأثير ..

أما الكفاءات الحقيقية فقد كتب عليها فى عهد "الحركة المباركة" أن تموت بحسرتها.. أو تفر إلى الخارج بجلدها.. وأحسن هذه الكفاءات حظا، اضطر إلى أن يعيش داخل مصر على معاش قررته له "الحركة المباركة" بعد أن صادرت ممتلكاته، أو وضعت الحراسة عليها، حتى يعيش حياة أشبه بحياة العجزة.. والأرامل..

---

(١)عزيز صدقى وزير الصناعة فى عهد عبد الناصر ورئيس الوزراء فى عهد السادات.

وعبد المقصود أحمد رئيس مجلس إدارة بنك مصر الأسبق ، اضطر إلى العيش سنين طويلة على معاش لا يتجاوز ٩٠ جنيها شهريا .. لمجرد أنه لم يكن ممن يطيعون .. أو يرهبون ..

والدكتور حلمى مراد اختاره عبد الناصر وزيرا للتربية والتعليم ، فلما تجرأ وأبدى رأيا مخالفا لرأى عبد الناصر ، قال له داخل قاعة اجتماع مجلس الوزراء، وأمام جميع زملائه الوزراء :

– " أحنا طريقتنا كده .. واللى مش عاجبه الباب يفوت جمل .. "

وترك حلمى مراد قاعة الاجتماع ، وقبلت استقالته ، لكن بقية زملائه من الوزراء استوعبوا الدرس جيدا .. فلم يعلن أحدهم بعد ذلك رأيا مخالفا .. ولم يسمع عن أحدهم أنه قدم استقالته ..

والأمثلة كثيرة .. والأسماء كثيرة .. بعضها لمع حتى أصبح " أبو لمعة " .. وبعضها فضل ضميره ، واحتفظ بكرامته ، حتى ولو كان قد فقد المنصب الوزارى ..

وتعالوا نحسب عدد من دخلوا الوزارة وخرجوا منها فى عهد " الحركة المباركة " ، وعدد هؤلاء فى جميع العهود السابقة على ذلك العهد " السعيد " ، لنرى كيف عرفت "الحركة المباركة" أقدار الرجال .. ولنرى كم من هؤلاء (الرجال) باعوا أنفسهم " للحركة المباركة " .. ..

ثم تعالوا نسأل :

– هل العيب فيمن اشترى .. أم فيمن باع .. ؟؟

الكُتَّاب .. .. والكَتبة .. .. !

" المستبد يتحكم فى شئون الناس بإرادته لا بإرادتهم ، ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم ، ويعلم من نفسه أنه الغاصب المعتدى ، فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من الناس يسدها عن النطق بالحق، والتداعى لمطالبته. "

عبد الرحمن الكواكبى

الذين يتابعون الصحافة " القومية " فى مصر، حتى ولو كانوا لا يتابعون صحف المعارضة، يشعرون بأن الحزب الوطنى الحاكم يمر الآن بمأزق خطير ..

فاللهجة الحادة التى أصبح يكتب بها كتاب الحزب الحاكم ، والدفاع اليائس عن ديموقراطية النظام ، تدل بكل وضوح على أن المعارضة المصرية – بإمكانياتها الصحفية المحدودة – قد أصبحت تشكل خطرا حقيقيا من خلال الرأى العام ، على الحزب الحاكم ، رغم ما هو موضوع فى يده ، وتحت تصرفه ، من أجهزة إعلام حكومية " وقومية " وحزبية ..

ولو كانت ما تكتبه صحف المعارضة لا يلقى صدى فى الشارع المصرى ، ما اهتمت أجهزة السلطة فى السعى إلى الرد عليه .. أو هى كانت قد ردت عليه بطريقة أقل عصبية وتشنجا .. أو أكثر عفة وحياء ..

ولا يمكن أبدا أن تحشد " السلطة " كل هذا العدد من كتابها وكتبتها للرد على صحافة المعارضة ، لو كان صوت المعارضة لا يلقى صداه فى الشارع المصرى، أو كان هذا الصدى محدودا وبعيدا عن التأثير الواسع ..

فلماذا يؤثر صوت المعارضة فى الشارع المصرى – بإمكانياته المحدودة – ويتبدد فى هذا الشارع صوت السلطة ، كالزبد على صفحة الماء ، رغم أنه الصوت الأعلى .. والأكثر ضجيجا .. ؟؟

هل يكفى للإجابة عن هذا السؤال ما قال به الكواكبى من أن " الموظفين فى عهد الاستبداد للوعظ والإرشاد يكونون مطلقا ، ولا أقول غالبا ، من المنافقين الذين نالوا الوظيفة بالتملق ، وما أبعد هؤلاء عن التأثير لأن النصح الذى لا إخلاص فيه هو بذر عقيم لا ينبت ، وأن نبت كان رياء كأصله .. " .. ؟؟

هل يكفى ما قال به الكواكبى ، أم نسمح لأنفسنا بأن نضيف إليه أيضا ، أن الإعلام الحكومى قد قام – منذ قام – على افتراض الجهل فى الجماهير ، بحيث يكفى الصخب والتكرار لكى تتجه هذه الجماهير إلى حيث تريد السلطة ، وتقتنع بما تريد أن تزرعه فى رؤوسها من ضلال ! ؟

وهذا الافتراض الخاطئ قد نجح – فى بادئ الأمر – فى التأثير فعلا على الجماهير ، ليس فقط فى مصر ، وإنما أيضا فى بعض أنحاء العالم العربى ..

ولم يكن هذا النجاح راجعا إلى جهل الجماهير فى المقام الأول كما يظنون ، وإنما كان يرجع إلى أن هذه الجماهير كانت تتطلع إلى الجديد .. وكانت على استعداد لأن تصدق كل صوت يدعو إلى الجديد ..

وقلنا بأن هذا الافتراض الخاطئ قد نجح فى بادئ الأمر فى التأثير على الجماهير ، ليس فقط فى مصر ، وإنما أيضا فى بعض أنحاء العالم العربى ، لأننا لازلنا نذكر تأثير الحملات الإعلامية الموجهة التى شنتها أجهزة جمال عبد الناصر على بعض الأنظمة العربية ، ونجحت بالفعل فى تحريض الجماهير على هذه الأنظمة ، ووصل الأمر إلى حد إسقاط بعضها .. !!

ثم استعادت الأنظمة العربية زمام المبادأة ، وأقامت هى الأخرى أجهزة إعلام خاصة بها - أنفقت عليها بسخاء - تصدت لأجهزة الإعلام الناصرية ، وكشفت الكثير من زيفها ، وما أن أصبحت المعركة متعادلة ، حتى رفعت الأجهزة الناصرية رايات الاستسلام تحت شعار: "إيقاف الحملات الإعلامية المتبادلة .." !!

فالشعوب فى ظل حالة طارئة من اليأس، قد تصدق للوهلة الأولى أكذوبة.. أو بعض الأكاذيب ، لكن وعى هذه الشعوب -وليس جهلها- سرعان ما يفيق على الحقيقة، فلا يكتشف فقط ما حاولوا أن يلقنوه لها من أكاذيب، وإنما هو يرفض أيضا كل ما يقوله له الكاذبون فى المستقبل.. حتى ولو تضمن بعض الحقيقة ..

وقد عبر عن هذا المعنى بأسلوبه الرشيق الصحفى الكبير الأستاذ مصطفى أمين عندما قال :

" وهكذا اعتقد الناس أن الحكومة تكذب. وأن هذا الكذب هو سياسة الدولة ، وانتشر الكذب بيننا ، وأصبح كل واحد منا يكذب على الآخر .. .. نفتح الصحف فنجدها تكذب ، ونفتح الإذاعة فنجدها تكذب ، ونفتح التليفزيون فنجده يكذب ، وهكذا حصل انفصال شبكى بين الشعب وحكومته "

إذا قالت الحكومة الغرب نقول الشرق ، وإذا أكدت الحكومة أننا فى الصيف نموت من البرد ، وإذا حلفت الحكومة بالطلاق بأن الجو اليوم شديد الحرارة توقعنا سقوط الأمطار..

يجب أن نعرف أن الماضى هو سبب كل كوارث الحاضر .. " [1]

فلا غرابة بعد ذلك أن تتبدد أصوات السلطة بين الجماهير ، وأن تكون أسباب هذه الظاهرة هى:

---

(١) فكرة - جريدة الأخبار - أول نوفمبر ١٩٨٨ .

- أن المدافعين عن السلطة ، والمبررين لكل فشلها وهزائمها هم من المنافقين المرائين، الذين لا يؤمنون بما يقولون ، فما يبذرونه وسط الشعب لا ينبت .. وأن نبت فهو رياء كأصله .. " والذى خبث لا يخرج إلا نكدا. " ..
- أن الشعوب ليست جاهلة – كما تصور الحكام – وأن كان يمكن أن تكون حسنة النية، أو حتى ساذجة .. فى أول الأمر فقط ..
- أن الإمعان فى الكذب ، وتكرار الأكاذيب ، يدفع الشعب دفعا إلى عدم تصديق كل ما يقوله له الذين يكذبون عليه .. حتى ولو تضمن بعض الحقيقة .. !!

وأجهزة الإعلام القومية – على كثرتها وإتساعها – تشكو الآن من صحافة المعارضة بصورة لم يسبق لها مثيل ، وبلغة تقترب من لغة الساقطات ..

فالصحفى الواقف على باب مطار القاهرة ، وأصبح فى غفلة من زمن كاتبا " سياسيا قوميا " يكتب " بتوقيعه " للرد على بعض الآراء التى أبداها نائب من نواب الشعب ، انتبخه الشعب لعضوية مجلس الشعب ، فيقول : (١)

" ولعل ما فعله هؤلاء الصبية والغلمان يكون درسا لرجل تجرد من كل القيم. وصدقونى (!) أيه سطور زيادة تكتب عنه " خسارة فيه " .. وفى الحزب الذى يمثله .. !! بل وفى قائمة الانتخابات التى يدعو لها .. !! .

ونترك للقارئ أن يحكم على رقى الأسلوب، ومدى احترام الشعب ونوابه الذين انتخبهم.. بعد هذه الكلمات التى أنهى بها الصحفى "الفصيح "مقاله" الموضوعى جدا..!!

أما الأستاذ محفوظ الأنصارى ، رئيس تحرير جريدة الجمهورية –القومية– سابقا فهو يكتب مقالا موجها لبعض زعماء المعارضة ، يؤنبهم .. ويقرعهم فيه لأنهم يطالبون بالديموقراطية ، ويعطيهم درسا فى الديموقراطية التى يرى أنها ترفرف بأجنحتها الطاهرة فوق رؤوس البلاد .. والعباد ، بحيث لم يعد هناك مجال للمطالبة بالمزيد منها .. أو إنكار وجودها ..

وفى مقال بعنوان شائق هو " لن تسرقوا .. الأمل .. !! " كتب الأستاذ محفوظ الأنصارى يقول : (٢)

---

(١) جريدة الجمهورية – ٨٨/١١/٣ ص ٥ .
(٢) جريدة الجمهورية – ٨٨/١١/٣ – ص ١ .

لا أدرى لماذا يترسخ فى داخلى يقين يومى ، بأن هؤلاء الذين يلطمون الخدود .. حزنا على الديموقراطية المفترى عليها .. ويشقون الجيوب .. لوعة وحسرة على الليبرالية والحرية الاقتصادية المصادرة .. ويزعقون بالصوت الحيانى ترحما على أيام مضت ، وعهد ذهبى غبرو ولت أيامه ..

يترسخ فى داخلى اليقين ، يوما بعد يوم ، إن كل هؤلاء ادعياء .. كلهم تم كراؤهم .. أو تأجيرهم لاغتيال الليبرالية الاقتصادية " الوليدة الشابة .. " واغتيال الديموقراطية " الناشئة الفتية .. "

وإذا بكل خبث السياسة وحنكتها ، تتجسد قصصا صحفية ، ومقالات تحليلية، وأحاديث سياسية .. تتحرك جميعها لتصب فى مجرى واحد .. تتحرك لتخدم هدفا واحدا .. وهو الدعوة المباشرة وغير المباشرة للتقليد .. للعنف .. للتدمير والتحطيم والقتل .. وظهرت البراعة فى الإيحاء ، وفى الإسقاط ، وفى الرمز .. ورأيى ، أنها كلها ألعاب وحركات (وحرفنات) صغيرة .. مكشوفة .. والسبب فى أنها ألعاب صغيرة .. هو أن اللاعبين (جهلاء ..) بطبيعة اللعبة ، وبأبعاد الحدث ودوافعه وأسبابه.

..لا أظن أن كل هذا جهل من جانب أصدقائنا حملة (لافتات الحرية والديموقراطية .. إنما هو إلى (جانب الجهل بالحقائق والأمور ..) مؤامرة اغتيال لوليد فتى وعفى وعزيز.. له فى البرلمان حوالى مائه مقعد للمعارضين."

ولقد نقلنا هذا النص عن مقال للأستاذ محفوظ الأنصارى ، واعتبرناه نموذجا – يمكن الرد عليه – مما يكتبه الكتاب " القوميون " لسببين :

الأول: أن أسلوب المقال لم يهبط إلى الحد الذى هبط إليه كاتب المقال الأول الذى أشرنا إليه .. واقترب به من أسلوب الساقطات ..

الثانى: أننا لازلنا نحسن الظن بما يكتبه الأستاذ محفوظ الأنصارى، فلا نعتبره – حتى الآن –جزءا من حملة السلطة للخلط بين الديموقراطية، وديموقراطية الواجهات، وإنما نعتبره فقط تحليلا لم يواكبه الصواب لمعنى الديموقراطية الحقيقية .. والأسس التى تقوم عليها ..

ومن هذا المنطلق ، نضع أمام الأستاذ محفوظ الأنصارى مجموعة من الحقائق نرجو أن تعيننا – إذا حكمنا المنطق – على أن نقترب من الصواب ..

• فوجود قدر من الديموقراطية فى بلد من البلاد ، قل أو أكثر ، وبافتراض وجوده، لا يمنع من المطالبة بالمزيد من الديموقراطية ..

فالديموقراطية – أى سلطة الشعب – هى مثل أعلى [1] يسعى الإنسان بطول مسيرته الحضارية لتحقيقه ..

ولم يقل أحد – حتى فى أكثر الدول ديموقراطية – أن المثل الأعلى قد تحقق .. وأقصى ما يمكن أن يقال هو أن المسافة قد اقتربت ..

فليست هناك فقط ديموقراطية ، أو لا ديموقراطية ، وإنما هناك أيضا ديموقراطية محدودة .. وديموقراطية زائفة .. وديموقراطية مقيدة .. وهكذا ..

فالقول بأن النظام القائم فى مصر الآن هو (كل الديموقراطية) قول لا يتناقض فقط مع طبيعة الأشياء ، لكنه يتناقض أيضا مع الواقع ..

ويرى " بارتلمى " أن الأفضل هو قبول الديموقراطية ، والاجتهاد فى استخدامها لإقامة أحسن النظم الممكنة ، والتى يعتقد بعضهم أنها الخير كله ، ويعتقد البعض الآخر أنها الأقل ضررا. "

وما دام الإنسان –على طول مسيرته الحضارية– يسعى لبلوغ المثل الأعلى.. فسوف يظل إلى نهاية العالم يطالب بالمزيد من الحرية .. والديموقراطية.

وبناء عليه ، فأن مطالبة البعض بالديموقراطية .. أو بالمزيد من الديموقراطية .. هو حق لا يمكن أن ينكره أحد .. أو يسئ تفسيره أحد ..

بل أن بريطانيا نفسها –وهى قمة النظام الديموقراطى المعاصر– يوجد فيها من يطالبون بمزيد من الديموقراطية .. فالبعض يرى فى الملكية هناك –رغم رمزيتها– تعارضا مع الديموقراطية الحقيقية.. والبعض يطالب بتعديل قانون الانتخاب لأنه يرى فى القانون الحالى هناك، تعارضا مع الديموقراطية الصحيحة، ويبرر هؤلاء قولهم بأن المسز تاتشر حكمت بريطانيا بـ ٥٤% من أصوات الناخبين، بينما الـ ٤٦% الباقية ليس لها نصيب من التمثيل أو ممارسة السلطة..

---

(١) بارتلمى – المرجع السابق – ص ٨٨ وما بعدها.

فما دامت الديموقراطية هى (مثل أعلى) .. وما دامت الشعوب تبحث من أجل ممارسة سيادتها عن المثل الأعلى، فسوف تستمر المطالبة بمزيد من الديموقراطية .. سواء فى مصر .. أو فى بريطانيا ..

* أن القول بأن الدعوة إلى الديموقراطية هو " الدعوة المباشرة " للعنف .. والتدمير .. والتحطيم .. والقتل .. هذا القول ليس فقط افتئاتا على الحقيقة ، وإنما هو أيضا قلب لكل الحقائق ، ومجافاة لكل قواعد المنطق ..

فالديموقراطية فى ذاتها هى الوسيلة الفعالة لكبح جماح العنف ، واستئصال أسباب الانفجار من جذورها ، وسوف ندلل على ذلك برأيين ، أحدهما لفقيه فرنسى معروف القدر ، ليس ممن (يلطمون الخدود أو يشقون الجيوب) وإنما هو أستاذ .. وعالم من علماء القانون الدستورى ، لا يستطيع أن يصادرعلى شهرته وعلمه أحد ..

فيقول بارتلمى[1]:

"أن الديموقراطية يقرها التفكير الحكيم ، فهى أكثر النظم حكمة لأن أساسها مساهمة كل فرد فى ممارسة الحقوق العامة ، وذلك يتفق مع ما هو مفروض من أن كل إنسان عاقل بالغ حر فى تصريف أموره بدون سيطرة الغير ، أو على الأقل لابد لممارسة هذه السيطرة من رضا الشخص باعتباره صاحب الشأن.

فالديموقراطية على هذا الوضع هى أحب النظم إلى الأفراد لأنها تقوم على رغبتهم، وهى بذلك ضمان ضد الانفجار. "

" .. وأنه يستحيل إقامة حكومة ثابتة ، مستديمة ، بدون رضاء الشعب .. فالنظام الديموقراطى إذن هو النظام الوحيد الذى يقبله العقل فى شعب متعلم. "

أما الرأى الثانى ، فهو لأستاذ مصرى ، لا يمكن إتهامه بأنه من المحافظين أو الرجعيين ، هو الدكتور سعد الدين إبراهيم ، الذى تحترم رأيه كل التيارات والقوى السياسية، حتى وأن خالفته فيه ..

يقول الدكتور سعد الدين إبراهيم [2] :

" ولغياب الديموقراطية وحرية التعبير ، فإن التظاهر وأعمال العنف والشعب تصبح هى البديل الطبيعى عن السخط والغضب. الديموقراطية وحرية التعبير قد

---

(١) بارتلمى – المرجع السابق – ص ٦٩ وما بعدها.

(٢) جريدة الأهرام – ٨٨/١٠/٢٢ – ص ٧ .

لا تحل المشكلات أو الأزمات الاقتصادية .. ولكنها تجعل التعبير عن مضاعفات هذه المشكلات والأزمات يأخذ أشكالا سلمية. أى أننا فى معظم الأقطار العربية .. نكون بصدد دولة مأزومة أو مديونة أو عاجزة عن إشباع الحاجات الأساسية لشعبها ، وفى نفس الوقت لا تسمح له بقنوات شرعية للتعبير السلمى عن معاناته ، أو المشاركة الفعالة فى البحث عن مخرج أو حلول لهذا العجز ."

أما الكواكبى ، فقد كتب فى هذا المعنى يقول فى بداية القرن العشرين :

" لمثيرى الخواطر على الاستبداد طرائق شتى يسلوكنها بالسر والبطء ، يستقرون تحت ستار الدين ، فيستنبتون غابة الثورة من بذرة أو بذورات يسقونها بدموعهم فى الخلوات. وكم يلهون المستبد بسوقه إلى الاشتغال بالفسوق والشهوات ، وكم يغررونه برضاء الأمة عنه ، ويجسّرونه على مزيد التشديد ، وكم يحملونه على إساءة التدبير ، ويكتمونه الرشد .. "

ولعل فى هذه الآراء ما يؤكد ما نذهب إليه من أن الدعوة إلى الديموقراطية هى صمام الأمان فى وجه العنف، وليست دعوة للتحريض عليه، أو الإيحاء به..

فالديموقراطيون ليست لديهم عقد .. ولا هم يخضعون للإرهاب الفكرى ..

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فلو أن الداعين للديمواقراطية يريدون حقيقة أن يحرضوا الشعب على العنف .. وعلى التخريب .. لكانوا قد انتظروا تفاقم الأزمات وانفجارها دون أن يحذروا منها ، ويستلفتوا الانتباه إليها ..

فالرأى إنما يطلب لوقت الأزمات .. أما " إذا غيض الماء ، وقضى الأمر ، واستوت على الجودى " .. فبعدا للقوم الظالمين !!

فالمحرضون على العنف ليسوا هم الذين يدعون إلى الديموقراطية ، إنما هم فقط من يعملون فى الظلام ، أو اولئك الذين يعمى الظلام بصيرتهم .. فيجحدون نور الحقيقة ..

وأمر السلطة الحاكمة مع المعارضة يدعو إلى العجب.. فأن هى نبهت للمخاطر، فهى تحرض.. وأن هى سكتت ، طالبوها بأن تتقدم بحل.. أو اقتراح..!!

* أن اتهام المعارضين بأنهم (جهلاء بطبيعة اللعبة ..) هو إتهام يدعو فى أبسط جوانبه إلى السخرية ..

والسخرية مصدرها ، أننا لازلنا نؤمن بأن أخطر ما يواجه مصر الآن هو إدعاء البعض بأنهم يحتكرون الحقيقة .. وفى هذا المعنى يقول بارتلمى " وهذا القول .. يدعو للتساؤل عمن يحمل الحقيقة معه ، وعن المقياس العلمى الذى يثبت أن فردا أو فئة معينة تحمل الحقيقة وحدها. " (١)

ومع التسليم جدلا بأن المعارضين " يجهلون " فهل يرجع هذا "الجهل" لقصور ذاتى فيهم، أم يرجع إلى إنفراد حزب واحد بالحكم منذ عام ١٩٥٢، وحجب "الحقيقة" عن المعارضين لهذا الحزب على مدى ٥٨ عاما حتى الآن.. ؟؟

الديموقراطية الحقيقية ، تتشاور فيها السلطة الحاكمة مع المعارضة ، إذا تعلق الأمر بالمصالح – والمشاكل – العليا للوطن .. أما الاكتفاء باحتكار العلم والحقيقة ، وترك الآخرين " فى جهلهم يعمهون " فهو ليس من صفات الأنظمة الديموقراطية .. ولا من أصول الحكم ..

لذلك فإننا ندعو الحزب الحاكم وكتابه إلى قليل من التواضع.. وكثير من الديموقراطية..!!

---

(١) بارتلمى – المرجع السابق – ص ٧٨ .

ماذا نريد .. ؟؟

" وقد أتبع الناس الاستبداد فى تسميته النصح فضولا ، والغيرة عداوة ، والشهامة عتوا ، والحمية حماقة ، والرحمة مرضا ، كما جاروه على اعتبار أن النفاق سياسة ، والتحّيل كياسة ، والدناءة لطف ، والنذالة دماثه. "

عبد الرحمن الكواكبى

ماذا تريد – بالضبط – القوى الديموقراطية فى مصر ، وماذا يريده – بالتحديد – الحزب الحاكم فى مصر .. ؟؟

ولكى نصل إلى جواب على هذا السؤال ، يقبل به شعب مصر – صاحب السيادة – فإننا لن ننزلق إلى أساليب اللف والدوران ، التى يسلكها – عادة – الحزب الحاكم فى مصر، عندما يتعلق الأمر بمناقشة قضايا الديموقراطية ..

وسنوجه حديثنا –مباشرة– إلى الشعب المصرى، الذى نثق فى وعيه، ونعرف قدر ذكائه، حتى ولو كان الآخرون ينكرون عليه هذا الوعى.. وهذا الذكاء..

فشعب مصر له ذاكرة .. وذاكرة الشعوب هى التى توجه حركة التاريخ ..

ففى ساعة مبكرة من صباح يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، قامت جماعة من "الضباط الأغرار" فى صفوف القوات المسلحة، بانقلاب عسكرى، استخدموا فيه المدافع والدبابات، لإسقاط الملكية والدستور، والاستيلاء على الحكم بالقوة المسلحة..

ومرة أطلق " الضباط الأغرار " على إنقلابهم اسم " الحركة المباركة " ومرة أخرى سموا أنفسهم " الطلائع الثورية " ، حتى اهتدوا إلى إطلاق اسم " الثورة " على إنقلابهم حتى يعتمدوا على ما يسمى بـ " الشرعية الثورية " فى ممارسة الحكم المطلق ، رغم إرادة الشعب .. وباسم إرادة الشعب ..

ومن خلال وجودهم فى مواقع السلطة، أصدر "الضباط الأغرار" دساتير، والغوا دساتير، وأقاموا برلمانات، وحلوا برلمانات، كل ذلك باسم الشرعية الثورية، وإرادة الشعب..

وما داموا يمارسون سلطتهم فى حماية المدافع والدبابات ، فليس أمام الشعب إلا أن يرضخ ، انتظارا لساعة الحساب .. وصحيح أنهم قد خلعوا ملابسهم العسكرية، وارتدوا الملابس المدنية، بل وحصل بعضهم على درجة "الدكتوراه" على يد الدكتور أحمد سويلم العمرى، يرحمه ويسامحه الله، إلا أن المدافع والدبابات ظلت قابعة فى معسكراتها، مستعدة للتصدى لأية انتفاضة شعبية تقوم فى وجه المغتصبين.. أو تطالب بعزلهم ..

وقامت المدافع والدبابات – حتى وهى داخل معسكراتها – بدورها فى إرهاب كل من يفكر فى التخلص منهم ، كما قامت بدورها – فى الشوارع والميادين – لقهر كل انتفاضة قامت بالفعل للمطالبة بعودة السيادة للشعب.

ورسم "الضباط الأغرار" سياستهم فى الاحتفاظ بالحكم على محورين:

- خلق " زعيم شعبى " يلتف حوله الشعب ، لينسى من خلال الهتاف له ، حقه الأصيل فى السلطة والسيادة .. وكان العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ الفرصة المناسبة " لخلق " هذا الزعيم ..
- إعطاء الحكم صبغة مدنية بقدر المستطاع ، والاستعانة -بقدر المستطاع- ببعض المدنيين لشغل الوظائف العامة، حتى يتعود الشعب على سماع الألقاب المدنية.. الدكتور، والمهندس، والكيمائى.. وينسى الألقاب العسكرية.. البكباشى، واللواء، وأركان الحرب.. !!

وشغل الحكام شعبهم بالعدالة الاجتماعية ، وحل مشاكل الجماهير .. ومديرية التحرير .. وكوم أوشيم .. لينسى الشعب ، الحرية والديموقراطية .. وينسى قبل ذلك أنه مصدر السلطات ..

وقالوا له أن الديموقراطية هى رغيف الخبز .. وأن الحرية هى مجانية التعليم، حتى يخلطوا فى رأسه كل المفاهيم ، فيضيع بين الوهم .. والحقيقة ..

ومن خلال السيطرة على السلطة – وبواستطها – وضعوا الدساتير التى تناسبهم ، وبرفع شعار " لا صوت يعلو على صوت المعركة " كبتوا كل الأصوات التى تعارضهم ..

كل ذلك وضحايا الصراع على قمة السلطة يسقطون واحدا بعد الآخر ، ابتداء من جمال سالم وحتى المشير ..

ومات عبد الناصر ، وجاء السادات ، وأدرك بذكائه – أو ربما بدهائه – أن الشعب يقترب من حافة الانفجار ، وأنه لا يمكن – والحالة هذه – أن يستمر فى الحكم على أساس النظام القديم.

وقرر السادات أن يشغل شعبه "بألعاب جديدة" فكان ما سمى بالقضاء على مراكز القوى، ثم إعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى على أساس الانتخاب "من القاعدة إلى القمة"..

واخيرا " تفصيل " دستور يناسبه تماما ، والسماح بإقامة عدة أحزاب ، أحدها يحكم والباقون يستكملون له " ديكور " الديموقراطية ..

وعندما انطلقت عدة رصاصات فى ساحة العرض العسكرى ، صباح السادس من أكتوبر عام ١٩٧١ ، انتقل السادات إلى جوار ربه .. وانتقلت تركته – بما لها وما عليها – إلى الرئيس حسنى مبارك ..

والرئيس مبارك لا يُسأل – بطبيعة الحال – عن كل ما جرى قبل توليه السلطة، وإنما يُسأل – فقط – عن ما جرى وما يجرى ، فى عهده ..

لكن المتربعين فى مقاعد السلطة من حول الرئيس ، على أساس نظام ٢٣ يوليو ، لهم مصلحة فى استمرار النظام على نفس الأسس التى يقوم عليها ، ما دامت لهم مصلحة فى استمرار " تربعهم " على مقاعد السلطة ..

وتعبيرا عن هذه المصالح، فهم يحاولون التمسك بعدة إدعاءات يبررون بها موقفهم، ويخدمون من خلالها أهدافهم، حتى وإن كان الشعب يرفض منطقهم.. ويكشف تلاعبهم..

لكنهم على كل حال مستمرون فى ممارسة لعبة "شد الحبل"، فهم يجذبونه حينا، ويرخونه حينا آخر، بهدف كسب الوقت.. أو إضاعة الوقت.. فما دام الحبل لم ينقطع ، فهم باقون فى مقاعدهم ، ومهمتهم الوحيدة أن لا ينقطع الحبل .. !!

فما هى إدعاءات السلطة .. ؟؟

السلطة تدعى أن مصر تعيش عصرا ديموقراطيا، يدللون عليه بقدر من الحرية مسموح لصحف المعارضة بممارسته، تحت ضغوط -وقيود- تجعلها وكأنها تنحت فى الصخر..

وحرية التعبير – بفرض وجودها – هى أحدى أدوات الديموقراطية ، لكنها ليست هى الديموقراطية نفسها ..

فالديموقراطية تقوم على عدة قوائم :

- دستور صادر بإرادة الشعب، تعده لجنة مختصة، يختارها الشعب.. ويثق فيها..
- حكومة تمثل أغلبية الشعب ، تأتى نتيجة انتخابات حرة ومحايدة .. لا شبهة فيها لتزييف .. أو توجيه ..
- أحزاب – مهما كان عددها – تعبر عن كل اتجاهات الشعب وتياراته .. وبصرف النظر عما يمثله كل تيار منها من قلة أو كثرة ..
- أجهزة أعلام حرة ومستقلة ، تساهم فى خلق قوة " الرأى العام " بما تنقله إلى الشعب من حقائق ، وما تضعه أمامه من مختلف وجهات النظر ..
- احترام متبادل بين مختلف القوى السياسية ، فلا يتصور أحدها أنه يحتكر الحقيقة .. ولا يسمح للآخر بممارسة الإرهاب الفكرى ..
- أن يكون " الانتخاب " هو الوسيلة لاختيار الأشخاص .. لا أن يكون الاستفتاء هو الوسيلة لحصولهم على شهادة " بعدم الممانعة " تقوم على الأمر الواقع .. لا على المفاضلة والموازنة ..

• وقبل ذلك كله، الإنطلاق من منطلق أساسى، هو أن الشعب صاحب كل السيادة.. وصاحب كل الإرادة.. فلا هو قاصر يحتاج إلى وصى.. ولا هو عاجز يحتاج إلى توجيه..

فإذا اتفقنا على هذه المبادئ ، فسوف نرى أن حرية التعبير – بفرض وجودها – ليست هى الديموقراطية ، وأن كانت أحدى أدواتها ..

ثم ننتقل لمناقشة كل واحد من هذه المبادئ ، لنرى أيها قائم بالفعل ، وأيها بين الشعب وبينه مشوار طويل ..

١- فالدساتير التى صدرت حتى الآن ، ومنذ إلغاء دستور ١٩٢٣ ، هى دساتير وضعها مشرعوا السلطة ، ولم تضعها جمعيات تأسيسية منتخبة .. فإن قيل لنا بأنه جرى الاستفتاء عليها ، قلنا بأن الاستفتاءات تصلح لمعرفة رأى الشعب فى " موضوعات " معينة ومحددة ، وليس فى دساتير يصل عدد موادها إلى ١٩٣ مادة، فضلا عن أن الدساتير تناقش من خلال وضعها حتى يمكن التعديل فيها ، أما الاستفتاءات – وإجابتها دائما بنعم أو لا – فهى تضع الشعب أمام الأمر الواقع ، وتحرمه من حق " التعديل " وإن كانت تعطيه حق الرفض أو القبول ..

ولسنا فى حاجة إلى ضرب الأمثلة بما يجرى عليه العمل فى وضع الدساتير فى الدول الديموقراطية ، أو حتى بما جرى عليه العمل فى مصر بالنسبة لدستور ١٩٢٣ ، لكننا نريد فقط أن نسأل :

– لماذا هذا الإصرار دائما على أن يهبط الدستور من أعلى – حيث توجد السلطة – إلى أسفل حيث تكمن السيادة .. ؟؟

فالشعوب تضع الدساتير لكى تلتزم بها الحكومات ، لكننا نصر دائما على قلب الصورة، فتضع الحكومات الدساتير لتفرضها على الشعب .. !!

ولو كانت النوايا حسنة، والضمائر صافية، لما كان هناك ما يمنع من أن توضع الدساتير، كما توضع فى الدول الديموقراطية كلها، لا كما توضع فى دول العالم الثالث وحدها..!!

والسلطة الحاكمة فى مصر ، تبرر هذا الوضع بأنها " الأعلم " بإرادة الشعب، وبأنها " الأقدر " على صياغة هذه الإرادة فى نصوص .. ومواد ..

كما تبرر هذا الوضع – أحيانا – بأنها تخشى أن تسيطر العناصر المتطرفة على لجان وضع الدستور ، فتتعارض نصوصه مع مصالح الشعب الحقيقية ..

وكلا الزعمين ، يتعارض مع الديموقراطية ، ويؤكد – فقط – فكرة الوصاية على الشعب .. فالسلطة أن إدعت بأنها هى " الأعلم " قلنا لها بإن هذا هو دكتاتورية الأغلبية .. بفرض أن لها الأغلبية ..

وإن قالت أنها تخشى التطرف ، قلنا لها بأن هذا هو منطق من يفترض أن الشعب قاصر.. ويقيم من نفسه وصيا على هذا القاصر ..

ودكتاتورية الأغلبية.. ودعاوى الوصاية.. ليسا من الديموقراطية فى شيء..

وحتى نصل مع السلطة إلى حل وسط، فإننا نقترح عليها تشكيل لجنة من أساتذة القانون العام فى جميع الجامعات المصرية، لمراجعة واقتراح تعديل الدستور..

وهذا الاقتراح يقوم على عدة ضمانات :

- أننا نعهد بالمهمة لمن هو أجدر بالقيام بها ، وهم أساتذة القانون العام ، احتراما لعلمهم .. واحتراما للعلم فى ذاته ..
- أن أساتذة الجامعة – الذين نأتمنهم على تعليم أبنائنا – لا يمكن اتهامهم بالتطرف .. أو أن نخشى عليهم من التأثر به ..
- أن هؤلاء الأساتذة يمثلون قطاعات الشعب المختلفة ، ومنهم أبناء لعمال وفلاحين .. فلاهم يمثلون الإقطاع .. ولا هم يخدمون مصالح رأس المال ..

وهناك شرط وحيد – لا يقوم هذا الاقتراح إلا به – هو أن تشكل لجنة وضع الدستور من (جميع) أساتذة القانون العام ، وإن لا تختار الحكومة من بينهم (بعض) من تأنس فيهم مزايا خاصة .. أو مواهب خاصة .. !!

فإذا مارست مثل هذه اللجنة عملها ، بعيدا عن وعود السلطة لبعض أعضائها بمنصب وزارى أو حكومى ، فإننا على ثقة من أن أمانة المواطن ومسئولية العلم، سوف تجعل الدستور الذى تقترحه هذه اللجنة يحظى برضاء الشعب ..

وعندما تقوم اللجنة –علنا– بمهامها ، وتسجل محاضر أعمالها ، فإننا سوف نضمن أن يصل إلى آذان أعضائها صوت الشعب من خلال المناقشات الواسعة ، ونضمن أيضا أن تخشى حكم التاريخ من خلال ما تسجله محاضر أعمالها من آراء كل عضو فيها ..

فمحاضر أعمال اللجان هى سجل من سجلات التاريخ.. لمن يريد أن يقرأ التاريخ..

٢– والانتخابات الحرة هى الوسيلة الوحيدة لمعرفة الرأى الحقيقى للشعب ، وحياد القائمين على إجرائها هو الضمانة الحقيقية لثقة الشعب فى نتائجها ..

ومنذ أخذت مصر بالنظام البرلمانى، لم يثق الشعب إلا فى الانتخابات التى تجريها حكومات محايدة، ولم يصدق الشعب -تحت أى ظرف من الظروف- نتائج الانتخابات التى أجرتها الوزارات الحزبية، ووصفتها دائما بأنها انتخابات مزورة..

فالشعب قد وثق فى انتخابات عام ١٩٢٣ لأنها جاءت بسعد زغلول إلى الحكم، ولم تجئ بأغلبية للحكومة التى أجرت الانتخابات ..

والشعب قد وثق فى انتخابات عام ١٩٥٠ التى أجراها حسين سرى، لأنها جاءت بمصطفى النحاس إلى الحكم، ولم تكن وسيلة لاستمرار حسين سرى فيه..

والشعب لم يثق فى انتخابات يحيى إبراهيم ، وإسماعيل صدقى عام ١٩٣٠، لأن النتيجة كانت استمرار الحاكم -بعد الانتخابات- متربعا على مقاعد الحكم..

هذا هو شعب مصر .. وهذا هو حسه المرهف ، حتى وإن كان البعض يتصور أنه ليس ناضجا بما فيه الكفاية .. !!

ولو كانت النوايا حسنة ، والضمائر صافية ، لكلفت السلطة الحاكمة - بعد إعداد الدستور الجديد - رئيس محكمة النقض ، أيا كان أسمه ، بتشكيل حكومة انتقالية من مستشارى محكمة النقض لإجراء انتخابات نيابية ، يعودون بعد ظهور نتائجها إلى مقاعدهم الشامخة فى محراب العدالة ..

وأبناء مصر ، الذين أقسموا اليمين على احترام القانون ، وعصبوا عيونهم حتى لا يروا إلا العدالة هم أقدر من يقوم بمهمة إجراء الانتخابات الحرة ، وهم أكثر من يثق الشعب فى حيادهم ..

٣- وتحديد عدد الأحزاب، أو الاعتراض دائما على قيام الأحزاب الجديدة، قيد على الديموقراطية، مهما كانت أسبابه، ومهما كانت التعلات التى يقوم عليها..

فالوصاية على الشعب مرفوضة ، والحكم المسبق على اختياراته يتناقض مع الديموقراطية ، والخوف على مستقبله غير مقبول .. إذا كنا حقيقة نؤمن بهذا الشعب وبنضجه .. أما إذا كنا نفترض أنه قاصر لا يقدر على أن يحمى نفسه من أعدائه ، فإننا نكون قد وصلنا إلى نقطة الخطأ - والخطر - ويكون الحديث بعدها لا جدوى منه .. ولا ضرورة له ..

فإذا كنا نحترم الشعب حقيقة، تركنا أمر قيام الأحزاب لمستشارى مجلس الدولة فى شكل جمعية عمومية، بدلا من أن نتركه لما يسمى "لجنة الأحزاب" التى

يمثل أعضاء الحزب الحاكم أغلبية أعضائها.. ومنهم ثلاثة من وزراء الحزب الحاكم..

فإذا أردنا أن لا يسخر منا الشعب.. فعلينا أولا أن لا نسخر من عقلية الشعب..

٤- أما أجهزة الإعلام.. ملكيتها وتبعيتها.. فيجب أن يترك أمرها للبرلمان الجديد، الذى يقوم على انتخابات حرة أجرتها حكومة محايدة من مستشارى محكمة النقض، ودستور حقيقى وضعه أساتذة القانون العام، وشاركت فى الترشيح لهذا البرلمان أحزاب -وافق أو اعترض- على قيامها مجلس الدولة..

أما الاكتفاء بتسمية أجهزة الإعلام الحكومية "بالأجهزة القومية" فهو ليس سوى عبث جديد .. وسخرية متكررة بالعقول ..

٥- والاحترام المتبادل بين مختلف القوى والتيارات السياسية سوف يجيئ من تلقاء نفسه ، إذا ميز الصدق وحده لغة الحاكم ، وملأت الثقة وحدها ضمير المحكوم ، فلا حكومة تكذب .. وشعب يستهزئ ، ولا حزب حاكم يخدع .. ومعارضة ينحصر عملها فى كشف الخداع ، وفضح المخادعين ..

فالاحترام المتبادل لا يمكن أن يقوم فى جو يملؤه الكذب، ويسود فيه الخداع.. جو يكذب فيه البعض وهو يعلم أنه يكذب.. ويخادع فيه البعض الآخر وهو يعلم أنه يخادع !!

الاحترام المتبادل لا يقوم إلا على الصدق.. وعلى الشرف.. وعلى يقظة الضمير..

٦- ثم يأتى دور " الانتخاب " لشغل كل المناصب العامة ، من قمة الهرم إلى قاعدته ، فلا يستثنى من هذه القاعدة أحد ، حتى الرئيس ..

فالانتخاب - فى الدول الديموقراطية - شرف للفائز والخاسر على سواء، بل أن الشرف الذى يناله المنتخب لا يمكن أن تأتى به إليه نتيجة استفتاء ..

فالاستفتاء -كما كررنا مرارا- ليس أكثر من "شهادة" بعدم الممانعة " يعطيها الشعب لشخص واحد، لأنه لا يجد أمامه من يقارن بينه وبينه.. أو يفاضل بينه وبينه..

وغالبا ما تكون صورة المستفتى عليه ، قد شغلت الصفحات الأولى للصحف "القومية" سنين عديدة ، ودخلت البيوت آلاف المرات عبر الشاشة الصغيرة ، واخترق صوته آذان الشعب من خلال موجات الأثير فى كل مناسبة - وبلا مناسبة - وفى مصر مثل شعبى يقول: " الدوى على الآذان أمر من السحر .. "

والاستفتاء -كما قلنا دائما- لا يكون إلا على "موضوعات" يراد معرفة رأى الشعب فيها.. فيجرى الاستفتاء -فى الدول الديموقراطية- على سؤال واحد تكون الإجابة عليه، بنعم أو لا، كاشفة عن إرادة الشعب.. كما حدث فى سويسرا..

فيقول السؤال مثلا :

- هل توافق على إعطاء المرأة حق الانتخاب .. ؟

أو يقول :

- هل توافق على انضمام الدولة لعضوية السوق الأوربية المشتركة .. ؟

وفى هذه الحالات .. تكشف كلمة نعم أو لا ، عن رأى الشعب بشأن السؤال.

أما إذا كان السؤال لمعرفة رأى الشعب فى مرشح وحيد ، فإن الإجابة بنعم سوف تكون فقط "شهادة بعدم الممانعة".. أما "لا" فهى شهادة باليأس.. !!

ثم تدعى السلطة ، وإن كان ادعاؤها هذه المرة ليس صريحا.. ولا متبجحا.. أن الشعب المصرى لم يصل بعد إلى مرحلة من النضج تؤهله لديموقراطية كاملة، وإنما عليه أن يقنع - فى هذه المرحلة - بما قدمته له السلطة من حريات ، وما اعترفت له به من حقوق ..

والسلطة - لخطورة هذا الرأى - لا تجاهر به علنا ، لكنها تلف من حوله وتدور ، فهى تعلم أن قولتها هذه تتناقض مع تاريخ الشعب المصرى فى الديموقراطية ، وتؤدى - إن هى قيلت صراحة - إلى استثارة غضبته .. وربما انفجاره ..

لذلك فإن السلطة ، تقول مرة بضرورة إعطاء الديموقراطية " بجرعات " .. وتخوف الشعب، مرة أخرى ، بأن الديموقراطية الكاملة سوف تجعله يقع فريسة فى يد التطرف .. الذى ما يلبث - عندما يصل إلى السلطة - أن ينقض على الديموقراطية فيهدمها من أساسها ..

لذلك فهم - أى كهنة السلطة وسدنتها - إنما يحرمون الشعب من قدر من الديموقراطية .. لكى يمكنوه من التمتع بالقدر الباقى .. !!

وابتداء، فإن هذا القول -مهما كانت دوافعه- وصاية على الشعب.. والوصاية مرفوضة..

ثم نعود إلى مناقشة الرأى فى ذاته ، لنبين أنه مرفوض من ناحية الموضوع، تماما كما هو مرفوض من ناحية الشكل ..

- فالديموقراطية -أولا- هى حق الشعب فى الاختيار، وأيا كانت نتيجة الاختيار ..

• والشعب الذى مارس الديموقراطية – بمراحلها المختلفة – أكثر من مائه عام، أدرى بما ينفعه وبما يضره ..

وخلال سنوات التجربة التى بدأت فى عام ١٩٢٣ ، كان التطرف موجودا فى الشارع المصرى ممثلا فى بعض فصائل الإخوان المسلمين .. وكانت الفاشية موجودة وممثلة فى "مصر الفتاه" وقمصانها الخضراء .. وكانت الماركسية موجودة وممثلة فى حركة "حديتو" والحزب الشيوعى المصرى .. لكن أيا من هذه الحركات لم تستطع أن تضرب الديموقراطية أو تقضى عليها ..

والذى استطاع – فقط – أن يضرب الديموقراطية ، وأن يقضى عليها هو .. حركة الضباط الأغرار ، بما كان فى يدها من مدافع ودبابات ..

• أننا لا نطالب بالانتقال – فجأة وبلا سابق إعداد – من النظام القائم الآن ، إلى نظام ديموقراطى كامل ، لكن ما نطالب به يجب أن يمر من خلال فترة انتقال – معقولة ومحددة– عامين مثلا، تكون كافية لوضع الدستور الجديد، وتشكيل الحكومة الانتقالية التى تشرف على إجراء الانتخابات العامة ..

وخلال هذه الفترة ، يتاح للشعب بواسطة أحزاب حقيقية ، وأجهزة إعلام حرة ومحايدة، أن يعرف كل وجهات النظر، وأن يحكم على كل ما يقدم إليه من آراء، بإرادة حرة .. وضمير لا يؤثر فيه احتكار السلطة لأجهزة الإعلام .. ولا احتكار بعض المتطرفين لمنابر المساجد ودور العبادة ..

وإذا كانت السلطة تخشى تطرف بعض الجماعات الدينية ، وقوة تأثيرها وسط الجماهير ، فإننا نؤكد للسلطة أن هذا التأثير – بفرض وجوده بالحجم الذى تتصوره – هو من خلق السلطة نفسها ، بما فرضته من قيود على القوى السياسية القادرة على التصدى للفكر المتطرف ، حتى أصبح الفكر المتطرف يملأ الساحة وحده ، فى ظل خلو الساحة أمامه حينا .. وتشجيع السلطة له – وتسترها عليه – أحيانا ..

وعندما يتنفس الشارع المصرى هواء نقيا ، فإن الفكر المتطرف سوف يختنق من تلقاء نفسه ، لأنه فكر لا يعيش إلا باستنشاق الهواء الفاسد ..

كل ما على السلطة هو أن تطلق حرية الرأى والتعبير، أما الباقى فالشعب كفيل به..

• أن الشعوب الحرة ، تعرف طريقها دائما لتجاوز التيارات المتطرفة التى تهب عليها أحيانا من خلال مسيرتها لصنع المستقبل ، لكن الشعوب المكبلة

بالإغلال ، هى وحدها التى ترفع أكفها ناحية السماء تناشدها العون للتخلص من الاستبداد ..

وعندما اشتدت وطأة الاستعمار البريطانى على مصر فى بدايته ، كان كل ما يملكه الشعب هو أن يرفع أكفه إلى السماء داعيا :

" يا عزيز .. يا عزيز .. داهية تاخذ الإنجليز .. "

أما عندما نضج وعى الشعب ، وأنعقد عزمه على مقاومة الاحتلال ، فإن ثورة عام ١٩١٩ .. بكل ضحاياها .. وبكل عزة الوحدة الوطنية التى ظهرت خلالها .. كانت هى الوسيلة لمقاومة الاحتلال .. !!

فالتطرف الدينى لا يظهر إلا فى لحظات اليأس ، أما صوت العقل والمنطق ، فهو الذى يدوى فى ساحات النضال ..

فلتطمئن السلطة.. فلا خوف عليها ولا حزن إن هى أطلقت الحريات .. لكن العكس هو الصحيح ..

هذا ، إذا كنا نريد الديموقراطية صدقا .. وحقا .. أما إذا كنا نريد الاستمرار فى خداع الشعب ، والتسلية بممارسة لعبة " شد الحبل " ، فلا جدوى من المناقشة ، أو الاستمرار فى الحوار ..

إذا كنا نريد الديموقراطية ، فلنعترف بالمبادئ التى يرتضيها الشعب ، ولتجر الانتخابات على أساسها .. فإن حقق الحزب الوطنى الحاكم الأغلبية – فى ظل هذه المبادئ فإن كانت هذه السطور يتعهد – منذ الآن – بأن يقدم طلبا للانضمام إلى عضويته ، وأن يرجو ويلح فى الرجاء ، أن يقبل طلبه .. فهو يحترم إرادة الشعب ..

أما إذا بقى الحال على ما هو عليه ، فإن كاتب هذه السطور سوف يقنع بأن يبقى ، كما هو الآن ، فى صفوف المعارضة ..

حرية الفكر والعقيدة

" لمثيرى الخواطر على الإستبداد طرائق شتى يسلكونها بالسر والبطء ، يستقرون تحت ستار الدين ، فيستنبتون غابة الثورة من بذرة أو بذورات يسقونها بدموعهم فى الخلوات .. "

عبد الرحمن الكواكبى

هنالك عدة حقائق أود أن أسجلها، قبل الاستطراد فى الحديث عن حرية الفكر..

أولاً: الحرية بلا فكر لا قيمة لها .. فهى فوضى وضياع وترخص .. والفكر بلا حرية لا جدوى منه .. فهو السجن الذى يحبس طاقة الإنسان ، والعرش الذى يجلس عليه أصحاب الطغيان ..

لذلك فإن تعبير " حرية الفكر " .. أى تلازم الكلمتين هو الذى يعطى الحرية جدواها، ويعطى الفكر قداسته ..

ثانياً: وهناك تلازما يلفت النظر بين حرية الفكر والتقدم الإنسانى ، فالعصر الذى تسود فيه حرية الفكر يكون بالضرورة عصرا متقدما تزدهر فيه الحياة بكل صورها ، أما العصر الذى تخمد فيه الحرية الفكرية فهو دائما عصر مجدب مظلم ، يتفشى فيه الجهل والتأخر.

ثالثاً: كما أن هناك تلازما وثيقا بين حرية الفكر وفضيلة التسامح ، بل هما وجهان لعملة واحدة ، فلا يمكن أن تقوم حرية الفكر إلا على قاعدة التسامح ، وأشد أعداء الحرية الفكرية هى الفلسفات التى تزعم لنفسها احتكار الحقيقة ..

رابعاً: لقد علمنا التاريخ أنه ليست هناك قوة على الأرض – مهما بلغ سلطانها وجبروتها – تقدر على سحق أية فكرة إلى الأبد ، فالأفكار لا تقتلها إلا الأفكار. ولا يمكن أن يقتلها الحديد والنار ، لذلك تنتصر حرية الفكر فى النهاية ، وتهزم الفكرة سيف الجلاد ..

حرية الفكر فى العالم القديم :

لقد أستطاع الإنسان بفضل العقل الذى وهبه له الخالق أن يتعلم فن الكلام والتفكير ، وبهذا تميز عن الحيوان وأستطاع أن يورث معارفه للأجيال التى أتت من بعده ، وبهذا كانت البشرية – ولا تزال – تتقدم جيلا بعد جيل ..

وفى الحقبة البدائية لم تكن هناك قوانين موضوعة ، أو رغبات معقدة ، أو مؤسسات صارمة.. لكن كان هناك شيء واحد يرزح تحت عبئه الإنسان البدائى دون أن يشعر هو فكره "التابو" والتابو فكرة أوجدها المجتمع البدائى ليحمى بها سلامة الجماعة ، ويكفل لنفسه السلام الذهنى ، فقد كان تعريض أمن القبيلة للخطر أكبر الجرائم على الإطلاق ..

لذلك كانت فكرة " التابو " فى المجتمعات البدائية ، تقوم مقام آلاف القوانين وملايين الجنود ورجال البوليس والمحاكم والسجون .. فهى الممنوع أو المحظور الذى لا يجرؤ أحد على انتهاكه ولو سرا ..

وفى ظل هذه الفكرة كان الإنسان البدائى مقيدا فى حريته ، وكانت فكرة التسامح أبعد ما تكون عن طبيعته ، فلا تسامح ألبتة فى كل ما يمس " التابو " أو القانون الأساسى للقبيلة ، ومن يخرج عليه بالعمل ، أو القول ، أو الفكر جزاؤه الموت أو الطرد من القبيلة ، وهو موت مدنى وبدنى معا ..

ومن الطبيعى أن لا تكون هناك حرية فكر فى مثل هذه المجتمعات البدائية ، حيث قيودها أشد ضراوة من قيود المجتمعات الحديثة.

ولقد عاش الإنسان فى قيود التابو ٩٨% من حياته على الأرض ، فقد وجد الإنسان على الأرض – وفقا لأحدث النظريات العلمية – منذ نصف مليون سنة لكنه لم يقترب من الحضارة إلا منذ عشرة آلاف سنة على الأكثر .. !!

الحضارات القديمة :

كان من المستحيل أن يشعر الإنسان بحريته أو يمارس حقه فى حرية الفكر قبل أن يشعر أولا بفرديته.

وفى المجتمعات البدائية كان الإنسان جزءا من المجموع ومن الطبيعة .. وكل الديانات القديمة تشهد بمدى اتحاد الإنسان بالطبيعة ، سواء الطبيعة الصديقة أو الطبيعة المعادية .. فهو يتقرب إلى الأولى بدافع الحب أو النفع ، ويتعبد للأخرى بدافع الخوف وأتقاء الخطر.

والوحدة مع الطبيعة والعشيرة كانت تكفل للإنسان الانتماء والأمن، لكنها فى نفس الوقت كانت تعوق تطوره العقلى وقدرته على النقد، أى تعوقه كفرد حر يتحكم فى فكره ومصيره.

وإذا كانت القاعدة أن إنسان الحضارات القديمة ظل مجردا من الحرية فمما يخفف من هذه القاعدة أنه كان يسعى –دون أن يدرى– وبحكم أوضاعه الجديدة نحو الحرية عندما تعلم أن يعيش داخل مدينة، إذ استطاع سكان المدن بفضل تمتعهم بفائض إنتاج الريف أن يحرروا أنفسهم جزئيا من قيود العمل اليدوى ومتطلبات الإنتاج المادى، فأصبحوا أكثر استقلالا واعتمادا على أنفسهم، وبالتالى أكثر قدرة على الإحساس بفرديتهم وحاجتهم إلى البحث عنها وتدعيمها ..

لكن الإنسان – فى الحضارات القديمة – كان مع ذلك يئن تحت وطأة قيود ثقيلة تسحق الفرد سحقا، وتعرقل نمو الفكرى، وأهم هذه القيود هى الحكم المطلق، والكهانة، والحرب، والعبودية.

- فلم يعرف إنسان الحضارات القديمة حكما سوى الحكم المطلق ، فكل حكام الحضارات القديمة طغاة يملكون حق الحياة والموت ، وأشخاصهم مقدسة

باعتبارهم يمثلون الإله على الأرض ، أو يجسدونه على الأرض ، كما كان الحال فى مصر القديمة ..

- ومن القيود التى رزحت فيها الحضارات القديمة كذلك الحرب ، فقد كانت الحرب هى القانون الوحيد الذى يحكم العلاقات " الدولية " فى العالم القديم ، والحرب بطبيعتها من ألد أعداء الحرية ، فهى تكرس كل موارد المجتمع البشرية والمادية للهجوم والدفاع ، ومثل هذا الجو لا يمكن أن يفرز أفكار الحرية الفردية أو الفكر الحر .. فلا صوت يعلو على صوت المعركة .. !!
- وكانت الكهانة أيضا قيدا ثقيلا يكبل إنسان الحضارات القديمة ، والكهانة تكبت حرية الفكر والضمير ، كما يكبت الحكم المطلق الحريات السياسية ، وفى معظم الحالات كان الملك هو الكاهن الأكبر ، وهنا تتحد السلطتان القامعتان للفكر والحرية ، السلطة السياسية والسلطة الدينية ، وفى حالات قليلة كان الكهنة يغتصبون مجالس الملوك كما حدث فى الأسرة الخامسة فى مصر وفى عصر القضاة عند اليهود.
- ورابع هذه القيود نظام العبودية ، والعبودية نتاج للحرب ، وكانت نظاما اجتماعيا سائدا فى معظم أو كل الحضارات القديمة ، وعندما ينقسم المجتمع إلى طبقتين ، أحرار وعبيد ، فلا معنى للحديث عن الحرية أو الفكر ، وحتى أن وجد فهو احتكار للطبقة الحاكمة ، كما كان الأمر فى اليونان القديمة.

ويكفى أن الفنانين العظام الذين انتجوا أروع الفنون ، وصنعوا أبدع التماثيل واللوحات، لم يحفظ التاريخ اسم واحد منهم ، ولم يكن هناك أدنى تفكير – فى الحضارات القديمة – فى أن ينسب التمثال أو الصورة أو الآنية أو تحفة الجوهر إلى الفنان الذى أبدعها ، وإنما تنسب فقط للملك الذى صنعت من أجله ، فلا قيمة للفرد .. ولا قيمة بالتالى لحرية الفكر ..

حرية الفكر عند الإغريق :

كان جو اليونان مشبعا بالحرية الثقافية، والروحية، وقادرا على التسامح.. فالإغريق كانوا سكان مدن، أستطاع أول مفكريهم "طاليس" أن يعلن اعتقاده بأن قوى الطبيعة هى مجرد مظاهر لا إرادة خالق، لكنها بعيدة فى تفاعلها كل البعد عن التدخل الشخصى لهذا الخالق.. كما أعلن اعتقاده بأن عنصر "الماء" هو أصل الوجود لكل شيء.. ومع ذلك لم يتعرض له أحد، مع أنه –بهذه الأفكار– قد حطم كل الأرباب التى كان يؤمن بها الإغريق فى عصره..

ورغم انتكاسات قليلة لحرية الفكر بعد عصر " طاليس " فقد ظل علماء اليونان ومفكروه لمدة جيل كامل يقولون ويذيعون كل ما يعن لهم من نظريات مهما كانت مخالفة للمعتقدات السائدة.

بل أن "بروتاجوراس" استطاع أن يخرج على الناس بنظرية "خطيرة" فى ذلك الوقت، إذ قال بأن الإنسان هو معيار كل شيء، وأن الحياة أقصر من أن تتبدد فى البحث عن وجود الآلهة، وبالتالى فإن كل نشاط يجب أن يبذل فى سبيل هدف واحد هو جعل الحياة أكثر جمالا وأكثر بهجة..

وقد أتهم "بروتاجوراس" بالإلحاد وعدم الإيمان بالآلهة وأحيل إلى القضاء، لكنه هرب فلم يحاكم، فقد كانت آراؤه أخطر من أن يمكن السكوت عليها من جانب المتعصبين فى المجتمع بعد سلسلة من الهزائم والنكبات فى الحرب بين أثينا وأسبرطة ..

كذلك كان " سقراط " أشهر حالات الصراع بين التعصب وحرية الفكر ، فى تاريخ أثينا والعالم ، فقد كان سقراط يقصر أيمانه على إله واحد ، ويجعل من نفسه " نبيا " لهذا الإله ، وكان يقول بأن الصلة التى بينه وبين هذا الإله هى صوت داخلى أو هاتف مقدس ينبعث من أعماقه ..

وقضى سقراط حياته الطويلة التى جاوزت السبعين عاما يدعو للحق، والحكمة، والفضيلة، وهى القيم التى وهبها للناس إله واحد عظيم.. لكنه مجهول..

ورفع سقراط أعظم شعار عرفه الإنسان ، وهو شعار " أعرف نفسك " ومع ذلك فقد قتلته السياسة ولم تقتله الفلسفة .. فقد كان لسقراط أعداء كثيرون يعتبرون أنفسهم " أعداء المجتمع الأثينى " الذين جعل هوايتهم المفضلة أن يفضح جهلهم وغرورهم وتفاهة حياتهم وأفكارهم ..

وعندما قدم سقراط للمحاكمة قال " ماليتوس " – ممثل الإتهام – (أن سقراط أرتكب شرا لأنه لا يؤمن بالآلهة التى تؤمن بها المدينة ، ويخترع آلهة من نسج خياله، وهو يفسد الشباب ، وينبغى أن يكون عقابه الموت).

وكان دفاع سقراط ، الذى سجله وخلده تلميذه أفلاطون ، قطعة فنية للدفاع عن حرية الفكر إذ قال أمام قضاته :

((ليس لأحد على وجه الأرض الحق فى أن يملى على الآخرين ما يجب عليهم أن يعتقدوه ، أو أن يسلبهم الحق فى أن يفكروا كما يريدون ، ومادام إن أحدا لا يستطيع أن يصل إلى النتائج السليمة دون أن يفحص كل مسألة فحصا

دقيقا ، قلبا وقالبا ، لذلك فإنه يجب أن يكون من حق أى إنسان أن يبحث أى مسألة من المسائل بحرية تامة ودون تدخل من جانب السلطات)).

ومع ذلك حكم على سقراط بالموت، وأودع السجن ليمضى أيامه الأخيرة قبل أن يجرع كأس السم، لكن تلاميذه وحواريوه واصلوا الطريق وعلى رأسهم أفلاطون وأرسطو.

وتاريخ أثينا مع حرية الفكر تاريخ طويل ، لكنه كان يمثل فى مجمله أعنف صراع بين الجمود والتطور ، وبين التعصب والتسامح ، لكن محصلته فى النهاية كانت البداية الحقيقية للفكر الحر فى العصور التى جاءت بعد ذلك.

الرومان .. وحرية الفكر :

فى حين كان الإغريق ينظرون إلى حرية الفكر باعتبارها من المثل العليا التى يكافح المجتمع فى سبيل تحقيقها، كان الرومان يسمحون بحرية الفكر باعتبارها شيئا تافها لا يستحق عناء الوقوف ضده أو الاعتراض عليه.. !! وهو موقف بعض الأنظمة المعاصرة أيضا).

لذلك ، فقد سمح الرومان لرعاياهم بالتفكير كما يريدون ، وبأن يعبدوا ما شاءوا من الآلهة ، وأن ينشروا ما أرادوا من الأفكار ، بشرط أن لا يعرض ذلك " سلامة الدولة " أو ينتهى الاجتماع – مثلا – بالتحريض على عدم دفع الضرائب ، أو التهرب من الجندية ، أو إفساد النظام العام .. !!

لكن روما التى هزمت العالم دمرت نفسها أيضا ، عندما بعثرت عظام جنودها فى ألف ساحة للقتال ، وأجهدت عقول شيوخها وأذكيائها فى مهمة خرافية هى إدارة إمبراطورية تمتد من أيرلندا إلى بحر قزوين ، ومن بحر الشمال إلى مجاهل أفريقيا وآسيا ..

وكان لابد أن يأتى رد الفعل، فبعد أن أنهكت روما نفسها بدنا وذهنا كمدينة تحكم العالم كله ، سئم الرومان كل شيء، وفقدوا لذات الحياة، وأصبحت أكبر سلوى لسكان روما تأمل المجهول ، وما وراء الطبيعة، وبحثوا فى الدين عما افتقدوه فى الدنيا، وتطلعوا إلى الآلهة من كل الأجناس، بعد أن أصبح الوجود نفسه عبئا، وأصبح الكثيرون على استعداد للتخلص منه تحت شعار الاستشهاد..!!

ومن أحدى الولايات الرومانية " فلسطين " انطلقت أشهر صيحة من صيحات حرية الفكر ، فقد عاش فى أحد قراها إنسان بسيط يدعى يسوع ، أو عيسى ابن مريم ، كان يدعو الناس إلى الفضائل وعبادة الإله الحق ، لكنه لم يلبث أن وقع

فى نزاع هائل مع بنى جلدته من اليهود ، وكانت كل جريمة السيد المسيح – فى عين أعدائه – هى حرية الفكر .. ولا شيء آخر.

ولم يشغل عيسى بن مريم نفسه بالنظام القائم، ولم يقل شيئا ضده أو معه، وكان ينصح مستمعيه أن يطيعوا قوانين البلاد وأن يحاولوا إصلاح أخطائهم هم، قبل التفكير فى عيوب حكامهم ودعاهم إلى إعطاء ما لقيصر لقيصر، وما لله لله.

كما أنه لم يأمر أتباعه بالامتناع عن الذهاب إلى المعبد ، بل شجعهم على أن يكونوا مخلصين فى أداء واجباتهم الدينية ، وكان يحترم " العهد القديم " ويشير إليه كثيرا فى مناقشاته.

لقد كان هدف المسيح هو شيء واحد ، أن يجعل الناس ينظرون إلى ما وراء الرغبات العاجلة فى هذه الحياة الدنيا ، وأن ينشدوا صحبة تلك الروح المطلقة التى خلقتهم جميعا ووحدتهم بالحب والخير والرحمة والتسامح ، وأن يدركوا أن الله لا يفرق بين الناس طبقا لجنس أو لون أو طبقة أو عقيدة ..

وكان السيد المسيح يحذر الناس من أن يكتنزوا المال ، ويحثهم بدلا من ذلك أن يختزنوا فى نفوسهم القيم الطيبة والمثل النبيلة.

لكن المتعصبين اليهود – مع ذلك – أصروا على صلب ابن مريم ، حتى أن " هيرود " قال لهم :

– لكم ما تشاءون بشرط أن تحملوا دماءه فوق رؤوسكم ..

– فقالوا : بل ورؤوس أبنائنا .. !!

وهكذا أصبح السيد المسيح – بغض النظر عن الناحية الدينية – من أكبر شهداء الفكر فى التاريخ.

ومع ذلك فإن كلمات المسيح لم تستطع أن تقتلها حراب الجنود الرومان، ولا أحقاد كهنة اليهود ، ولا حتى الإمبراطور نفسه ، فوصلت هذه الكلمات إلى عشرات.. بل مئات الملايين من البشر.. على مر العصور وعلى اتساع قارات العالم، مما يؤكد إن الفكرة لا تقتلها إلا الفكرة، ولا يقتلها أبدا سيف الجلاد..

وليس معنى ذلك إن المسيحية لم تضطهد على مر تلك العصور ، فقد كان اضطهادها شيئا مألوفا فى روما وسائر أنحاء الإمبراطورية ، وكانت أشهر نوبات الاضطهاد تلك التى حدثت فى عهد الأباطرة "كراكالا" و"ديسيوس" و"جالوس" و"فاليريانوس" و"جالينوس" و"دقلديانوس" وغيرهم ..

لكن التاريخ يشهد – مع ذلك – أن الصلب أو السجن أو التعذيب لم يكن يجدى نفعا مع قوم يؤمنون بأن الحياة تبدأ بعد الموت ، ويبتهجون بفرصة الخلاص من هذه الدنيا ليتمتعوا بمباهج السماء ..

وفى ذروة هذه الاضطهادات كان الكثيرون من الكتاب الرومان -- الوثنيين -- يرفعون أصواتهم فى جانب التسامح الفكرى والتعايش بين الأديان ، فيقول كونيتس سيماخوس :

((لماذا لا نعيش مع المسيحيين فى سلام ووئام ، إننا ننظر إلى نفس النجوم، ونسير على نفس الكوكب ، ونغوص تحت نفس الماء ، فماذا يهم أن يختار كل فرد الطريق الذى يرى أنه يوصله إلى الحقيقة المطلقة .. ؟ أن لغز الوجود أكبر من أن يقتصر حله على طريق واحد)).

ويقول الفيلسوف الوثنى " تيموسيوس " :

((هناك مجال لا يستطيع أى حاكم أن يباشر عليه سلطانه ، أنه مجال العقيدة، لذلك فمن الأفضل للحاكم أن يتسامح إزاء كل العقائد)).

وفى مرحلة لاحقة، انقضى عهد الحرية الذهبى فى روما، وماتت الديموقراطية، ومعها حرية الفكر، ولم يعد هنالك وجود لذلك المواطن الرومانى الحر الذى يرفع صوته فى الساحات والمنتديات بكل ما يمليه عليه ضميره، وأصبحت إرادة الإمبراطور هى القانون، ومراسيمه تحكم كل صغيرة وكبيرة وتدخلت الدولة فى كل شيء، حى فى تحديد أسعار اللبن والبيض، وأصبح جواسيس الإمبراطور يضعون أعينهم على كل مواطن، حتى تحول الرومان جميعا إلى عبيد للدولة، وفرضت عليهم -جميعا- عبادة الإمبراطور..!!

وفى مثل هذه الأوضاع يكون من العبث البحث عن أى إبداع أدبى أو فنى أو تقدم علمى أو إنجاز إجتماعى أو إقتصادى ، وتكون عبئا محاولة البحث عن القيم الإنسانية العليا كالتسامح وحرية الفكر والاعتقاد.

الكنيسة .. وحرية الفكر :

دارت عجلة الزمن ، وأصبح المسيحيون هم أصحاب السلطة فى الإمبراطورية الرومانية، ففى عام ٣١٣ ميلادية أعلن الإمبراطور "قسطنطين" إعتناقه الديانة المسيحية..

وأعطى ذلك دفعة جديدة لهذا الدين، وما أن حل عام ٣٨٠ الميلادى حتى أصدر الإمبراطور " ثيودسيوس " أمره الشهير بإيقاف مراسم العبادات الوثنية واعتماد المسيحية كدين رسمى وحيد للإمبراطورية ..

فماذا كان موقف المسيحيين .. أو بالإحرى كنيسة روما من حرية الفكر..؟؟

لقد كان موقفها – للأسف – أسوأ من موقف أشد الأباطرة الوثنيين جهلا .. وتعصبا.. واضطهادا.. فقد أعلنت الكنيسة حربا لا هوادة فيها على كل ما ليس

مسيحيا. وبلغت فى ضراوتها ضد العقائد الأخرى حدا لم تبلغه الحركات البربرية نفسها.. !!

وصدرت الإشارة بالانطلاق لتدمير كل الديانات والثقافات القديمة فى شتى أنحاء الإمبراطورية ، ولم تلبث إن ارتفعت السنة اللهيب والدخان فى سماء روما وأثينا والإسكندرية – مراكز الثقافة القديمة وقلاعها الحصينة – وأضرمت النيران فى المراكز العلمية والمتاحف والمكتبات ، وأحرقت كنوز لا تعوض من دواوين الشعر اليونانى، والتراث الأدبى والفلسفى والعلمى والتاريخى لكل حضارات العالم القديم، وقتل المسيحيون فى الإسكندرية "هيباثيا" أستاذة الفلسفة فى جامعة الإسكندرية، ومثلوا بجثتها والقوا بها فى الطريق لتنهشها الكلاب..!! وفى عهد القيصر "فالين" تحولت جامعة "السزاريوم" إلى كنيسة مسيحية..

وفى عام ٣٩١ أذن القيصر ثيودسيوس للبطريرك ثيوفيلوس بتخريب أكبر مزار فى العالم القديم وأكبر أكاديمية علمية فى مصر وهو "السيرابيون" وحرق مكتبته..

وقد نالت مصر بالذات الشيء الكثير من نقمة المسيحيين الذين اندفعوا بقيادة قسسهم ورهبانهم يدمرون كل رموز الديانات القديمة، فخربت المعابد ومنع الكهنة من مزاولة طقوسهم، وقيل أن أربعين ألف صورة وتمثال للآلهة قد دمرت فى حملة واحدة..

وما أن أنتصف القرن السادس الميلادى حتى بعث الإمبراطور "جستنيان" بقائده "ذوسيس" إلى جزيرة فيلة للقضاء على أخر معاقل الديانات فى مصر، فدمر معابد أيزيس وأوزوريس وحتحور وخنوم وأمنحتب، وأرسل كنوزها إلى القسطنطينية..

ولم يكن الحال بأفضل فى روما ، فقد أغلق معبد جوبتر وأحرقت جميع كتب العقائد القديمة، ودمرت مكتبة روما التى أسسها أغسطس قيصر، وفى بلاد الغال أعلن أسقف "تور" أن جميع الآلهة القديمة فى حكم الشياطين وأمر بإزالة أى أثر لمعابدهم من على وجه الأرض ..

وفى بلاد اليونان سارت عملية التخريب على نفس الوتيرة ، وألغيت الألعاب الأولمبية، وأغلقت جامعة أثينا ، وصودرت ممتلكاتها وهرب أساتذتها ..

وبذلك انتصرت كنيسة روما نهائيا على أعدائها من أصحاب الديانات القديمة، وضربت المثل فى التعصب مع مخالفيها فى العقيدة ..

وبعد أن انتهت كنيسة روما من تسوية حساباتها مع أصحاب الديانات القديمة، التفت إلى المسيحيين أنفسهم ممن لا يشاركونها وجهة نظرها فى العقيدة

المسيحية، وأخذت تذيقهم نفس الكأس التى جرعتها قبل ذلك لأصحاب الديانات القديمة..

ونال أقباط مصر بصفة خاصة نصيبا وافرا من الاضطهاد جزاء ثباتهم على مذهبهم، فقد حدث انقسام مبكر بين المسيحيين حول طبيعة السيد المسيح ، هل هى إلهية أم ناسوتية أم إلهية وناسوتية معا ، وكانت الكنيسة الكاثوليكية تأخذ بمذهب الطبيعتين ، أما كنيسة الإسكندرية فقد ثبتت على مذهب الطبيعة الواحدة.

والحقيقة أن الكنيسة كمؤسسة تحتكر شعائر الدين المسيحى ليست من تعاليم السيد المسيح، فالمسيح لم يمتد به العمر حتى يقيم تنظيما لأنصاره، بل المؤكد أن هذا التنظيم لم يكن يدور بخلده.. فالثابت أن الدين أتى به المسيح والكنيسة أتى بها بطرس..

وكانت الكنيسة المسيحية تدعى لنفسها السلطتين الدينية والزمنية ، مع إن المسيح نفسه قد نادى بإعطاء ما لله لله وما لقيصر لقيصر .. ؟

وأدى ثراء رجال الدين واهتمامهم بالدنيويات إلى اختفاء روح الإخوة والبساطة والمساواة التى بشر بها الدين المسيحى، وحلت محلها روح القسوة والتعالى وانتشار الفساد، فاتسعت الهوة بين رجال الكنيسة وجمهور المسيحيين.

واعتنقت الكنيسة فكرة بالغة فى الرجعية تقول بأن العقل البشرى ليس هو الذى يضيء السبيل أمام النفس، بل الوحى الإلهى، فكانوا يعتقدون إن تكريس الجهد فى دراسة الظواهر الطبيعية مفسدة للقوى العقلية للإنسان، وكان من نتيجة ذلك أن وقعت الكنيسة فى خرافة تبرأت منها الوثنية ذاتها وهى "احتكار الحقيقة" وهى النظرية التى أدت إلى أكبر قدر من العذاب تحمله الجنس البشرى فى تاريخه.

فقد اعتبرت الكنيسة نفسها الحارس المقدام للحقيقة المطلقة ، لذلك فقد صادرت حرية الفكر ، فلماذا يفكر الناس مدام الكنيسة هى التى تفكر لهم .. ؟؟

وهكذا كانت المسيحية فى القرون الوسطى لا تكتفى باضطهاد مخالفيها فى الدين، وإنما كانت تدين البحث العلمى وتحارب الفكر الحر، ووصلت إلى حد تحريم الطب وأدى ذلك إلى تأخر عصر النهضة الأوربية عدة قرون، وامتداد الآلام البشرية طيلة هذه القرون.

وقد لخص سلامة موسى هذا كله فى كتابه حرية الفكر فقال :

((الذين فى نفسه لا يمكنه أن يضطهد العلم، وإنما الاضطهاد يرجع إلى الكهنة، ولكن الكهنة أنفسهم لا يمكن أن يضطهدوا أحدا ما لم تكن السلطة فى أيديهم، فالذى قيد حرية الفكر والذى اضطهد الناس هى السلطة الحكومية، وما

دام الدين بعيدا عن الحكومة فإنه لا هو ولا الكهنة يمكنهم إن يضطهدوا أحدا، أما إذا صارت الدولة والدين جسما واحدا، أمكن لرجال الدين أن يضطهدوا من يشاءون وأن يقيدوا الفكر كما يشاءون)).

والحديث يطول عن المذابح التى كانت من صنع -واختراع- البابا انيوسنت الثالث الذى أعتلى عرش البابوية منذ عام١١٩٨ ميلادية، فكانت مذبحته الأولى ضد المسيحيين فى القسطنطينية، والثانية فى جنوب فرنسا لإخماد ما سماه بفتنة الشيطان..

كما يطول الحديث عن " محاكم التفتيش " التى أنشأها البابا جريجورى الرابع فى عام ١٢٣٣ ميلادية، حيث أمر الأساقفة بأن يستخدموا "سر الاعتراف" فى مقاومة المخالفين فى الرأى ، وبذلك خانت الكنيسة مبادئها وحولت الاعتراف إلى تجسس وانتهاك للأسرار ..

وحتى يفهم المرء روح محاكم التفتيش تلك ، ينبغى أن يتخلى تماما عن أى فكرة مسبقة عن الشرعية والعدالة أو مبدأ أن الإنسان برئ إلى أن تثبت إدانته، أو حق المتهم فى ضمانات التحقيق وعدالة المحاكمة ، أو حقه فى الحصول على شهود النفى ومواجهة شهود الإثبات ، يجب أن يتخلى الإنسان عن مثل هذه الأفكار تماما إذا أراد أن يفهم ماهية محاكم التفتيش ، فتلك المحاكم لم تنشأ للمحاكمة ، وإنما للتجريم ..

والمضحك – أو المؤسف – أن الموتى أنفسهم لم يكونوا فى منجاة من محاكم التفتيش ، ففى حالات كثيرة – هدفها مصادرة الثروات الكبيرة – كانت تجرى محاكمات للموتى الذين غادروا الحياة منذ عشرات السنين ، فيتهمون بالهرطقة ، وتثبت محاكم التفتيش أنهم مذنبون، فتحفر قبورهم وتحرق عظامهم، وتصادر أموالهم وتنتزع من أيدى ورثتهم من أبناء وأحفاد ..

وهكذا وضعت محاكم التفتيش أصابعها على الكلمة المسموعة.. والمطبوعة.. والمهموسة وحولت الفكر إلى سلعة مُصادرة ومُطاردة فى كل مكان ، وكان هذا الإرهاب الفكرى هو ما جعل أوربا فى القرون الوسطى صحراء ثقافية قاحلة ، ليس فيها إلا الأشواك التى يزرعها رجال الدين.

ولكن لا مذابح البابا انيوسنت، ولا محاكم البابا جريجورى ، استطاعت أن تسحق إلى الأبد روح النقد والتفكير، بل أن دماء الألوف من الشهداء الذين سقطوا ضحايا جمود رجال الدين وفسادهم روت شجرة الحرية فى تربة أوربا خلال العصور الوسطى ..

وهكذا يثبت التاريخ مرة أخرى إن الأفكار لا يمكن سحقها بالقوة، مهما كان حجم تلك القوة..

فما أن يحل القرن السادس عشر حتى تشتعل أوربا بالنقد والتجريح لفساد الكنيسة، وتهب ثورة المحتجين .. أو " البروتستانت " .. ومن بعدها حركات فكرية كثيرة أسقطت سلطة الكنيسة وأعادت حرية الفكر إلى طريقها الطبيعى.

وبسقوط السلطة الكنسية المطلقة العمياء سقط القيد الحديدى الذى فرض على أذهان الغربيين أكثر من ألف عام، فبدأوا يلتفتون إلى البحث العلمى والفكرى، ويستخرجون كتابات الفلاسفة الإغريق والرومان من الأقبية التى رقدت فيها مئات السنين ..

<u>الإسلام .. وحرية الفكر :</u>

" يرفع الله الذين أمنوا والذين أوتوا العم درجات " ..

واحدة من عشرات الأيات التى نزل بها القرآن الكريم تشهد بفضل العلم والعلماء ، وتدعو إلى الفكر والمعرفة ..

وكانت أول صور القرآن الكريم " أقرأ " تأكيدا على فضل الله سبحانه وتعالى الذى علم الإنسان ما لم يعلم ..

فليست هناك دعوة دينية ارتبطت بحرية الفكر ، وأعلت شان العلم ودعت إلى أعمال العقل كالإسلام ، والعلم الذى دعا إليه الإسلام ، ليس العلم الدينى فحسب ، لكنه العلم على أطلاقه ، فعندما نصح النبى عليه السلام بطلب العلم " ولو فى الصين "لم تكن الصين مسلمة، ولم يكن فيها –فى عهد الرسول– شيء من علوم الإسلام، وطبيعى أن الصين لم تكن مقصودة بذاتها ، وإنما المقصود من الحديث الحض على الاغتراب والمشقة بحثا عن العلم فى أى مكان ..

وهذه الدعوة العظيمة للعلم التى جاء بها الإسلام هى فى ذات الوقت دعوة لحرية الفكر، ذلك أن السبيل إلى العلم هو حرية الفكر ، فالعلم يقتضى البحث والمناقشة والتجريب وتقليب المسائل على مختلف وجوهها ، ولا يمكن أن يأتى ذلك فى غياب الحرية الفكرية.

والمبدأ الأساسى فى الإسلام أنه " لا إكراه فى الدين " وهو مبدأ ينطوى على أرفع معانى التسامح والحرية الفكرية ، فالإسلام لا يخشى المنافسة ، والمناقشة والمحاجاة ، لأنه دين يقوم على العقل ، وليس فى حاجة إلى إكراه أو إرغام .

ويحض الإسلام على الجدل والمناقشة مع أصحاب الآراء المغايرة بهدف إظهار الحق " وجادلهم باللتى هى أحسن " .. أى من حق أصحاب الرأى المخالف أن يقولوا ما يشاؤون بكل حرية ، كما أنه من واجب المسلمين أن يردوا عليهم

بالكلمة اللينة، ومقارعة الحجة بالحجة ، دون قهر أو تعصب .. فإذا لم يكن هذا السجال العقلانى دعوة إلى حرية الفكر فماذا يكون ؟؟

ومادام الإسلام قد أعترف بهذا الحق المقدس ، فمن المنطقى أن يعترف لأصحاب الديانات الأخرى بحقهم فى ممارسة عباداتهم وشعائرهم فى حرية تامة، وعلى قدم المساواة مع المسلمين، وقد ألتزم الرسول -وألزم أمته- معه بعهد وجهه إلى رهبان دير سانت كاترين بسيناء يعترف فيه بحق النصارى فى البقاء على دينهم والاستقلال بشئونهم وجاء فيه أنه "لا يخرج قس من كنيسة يخدم فيها ولا يكره نصرانى على تغيير دينه، ولا يُخرج راهب من صومعته ولا يمنع عن طريق حجه، ولا تهدم كنيسة ليقام مسجد أو بيت للمسلمين مكانها، وللنصرانية المتزوجة من مسلم أن تبقى على دينها دون تعرض للاضطهاد، وإذا أحتاج النصارى إلى العون فى إصلاح كنائسهم أو صوامعهم أو فى أى شيء من شئونهم الدينية فيعاونهم المسلمون، ولا يعد عملهم هذا مشاركة لهم فى النصرانية، ومن خالف هذا العهد من المسلمين عد خارجا على الرسول".

وقد كتب هذا العهد فى مسجد النبى بالمدينة بخط على ابن أبى طالب فى الثالث من محرم من العام الثانى للهجرة ووقع عليه اثنان وعشرون من كبار الصحابة..

فالقاعدة إذن فى الحكم الإسلامى -فى صدر الإسلام- هى التسامح الدينى، وقد حرصت الحكومات الإسلامية على احترام كافة الأديان وعدم التدخل بين إنسان وعقيدته، بل لقد بلغ من تسامح المسلمين فى الأندلس أنهم كانوا يسمحون لمبشرى النصرانية بالوقوف على أبواب المساجد لدعوة الناس إلى دين السيد المسيح..

كما دخل المسلمون إلى مدارس " الوثنيين " ليغترفوا من منابع الثقافات اليونانية والهندية والفارسية والسريانية، فورثوا بذلك التراث الفكرى للعالم القديم، وحموه من التبدد والضياع، ثم أضافوا إليه من عبقريتهم وأخلاقهم وفكرهم الثرى.

ولو لم تكن الحرية الفكرية الواسعة التى سمح بها الإسلام لما بلغت الثقافة الإسلامية هذا الشأو الرفيع ، ولما أصبحت حلقة وصل أساسية فى تاريخ الفكر الإنسانى.

واسمحوا لى أن أنقل إليكم ما كتبته المستشرقة الألمانية زيجريد هونكه فى وصف الحضارة الإسلامية ، فى تلك الحقبة من التاريخ إذ تقول :

((بينما نجد الدولة المنتصرة تطلب من الدولة المهزومة تسليمها الأسلحة والذخائر والسفن الحربية كشرط أساسى لعقد معاهدة الصلح ، إذ بنا نجد هارون الرشيد بعد انتصاراته فى عموريا وأنقرة يطالب بتسليمه المخطوطات اليونانية ، وكذلك فعل المأمون بعد انتصاره على الإمبراطور البيزنطى ميخائيل الثالث ، فقد طلب تسليمه جميع المخطوطات اليونانية الخاصة بالفلسفة والتى لم تترجم إلى العربية كتعويض عن خسارة الحرب ، لأنها -كما قال المأمون- الأسلحة العقلية التى يتسلح بها فى سبيل الإسلام وتدعيمه)).

<u>الإسلام .. والمسلمون :</u>

رأينا كيف كان الإسلام دعوة إلى إعمال العقل، وحاميا لحرية الفكر والاجتهاد، لكن ماذا كان موقف المسلمين فى العصور التالية من هذه الدعوة السامية. وكيف آل إليها مصيرها..؟؟

كيف ذبل العقل الإسلامى، وسيطرت النزعة اللاعقلية على سواد المسلمين ابتداء من القرن الثانى عشر الميلادى حتى أيامنا هذه ، وكيف أنحط المسلمون، حضاريا وفكريا وعلميا ، حتى طعن الطاعنون فى الإسلام ذاته..؟؟

ببساطة، حدث ذلك كله عندما ماتت حرية الفكر بين المسلمين، وأغلقوا عقولهم وأصبح التفكير جريمة يعاقب عليها ويطارد "مرتكبوها" بأشد الاتهامات واللعنات..

فالإسلام - كأى حرية فكرية - عندما توضع فى مجال التطبيق ، ينقسم إتباعها إلى معسكرين : معسكر السلطة ومعسكر العقل ..

معسكر السلطة قوامه رجال الدين أو حماة العقيدة ، وهم طبقة كانت فى كل عصر وزمان محدودة العقل ، شديدة التعصب حريصة على مصالحها الطبقية .. والمعسكر الآخر ، وهو معسكر أصحاب العقول ، الذين يخضعون كل شيء للعقل وحسن التقدير ، والإدراك السليم مع الالتزام بقواعد الدين ومبادئه الأساسية ، وهم رواد التطور والتحرر وشجاعة الفكر والتجديد ..

وهذا الصراع الذى عرفته جميع الأديان والحركات الفكرية فى التاريخ ، لم يكن الإسلام - فى التطبيق - بمعزل عنه ، ورغم أن الإسلام لا يعرف نظام " الكهانة " ، إلا أنه لم يلبث أن وقع بين براثنها على نحو أو آخر ..

ففى عهود الخلافة المتأخرة اكتسب الخلفاء مسحة دينية ، وحف بهم عدد هائل من رجال الدين الرسميين الذين كان عملهم الإفتاء إستنادا إلى التراث والمأثور ، فى كل كبيرة وصغيرة ابتداء من مسائل العقيدة العليا إلى أبسط المسائل المتعلقة بالحياة اليومية والعلاقات بين الناس.

وفى صدر العصر العباسى كان المفكرون والعقلانيون يتقاسمون السلطة مع رجال الدين، العقلانيون فى المعاهد والمدارس، والسلفيون فى المساجد والمحاكم وبطانة الخلفاء..

وبدأ الصراع يحتدم بين قوى التقدم الفكرى وقوى الانتكاس والرجعية ، وحارت جماهير المسلمين بين القوتين ، تارة عن جهل .. وتارة عن غرض .. والحديث يطول عن المعتزلة وما جرى لهم ، والخليفة المتوكل وحملته الضارية على المثقفين والمفكرين تحت ستار الدفاع عن الدين ضد الزندقة والبدع ..

فالعقلانيون – فى عهده – كانوا يقولون بأن " العدل " هو المبدأ الأساسى للتصرفات الإنسانية ، وأن الله ذاته يحكم الكون بالعدل ، لأن " العدل " هو جوهر الله سبحانه وتعالى – وأحد أسمائه الحسنى – وأن معيار ما هو خطأ وصواب لا يخضع لإرادة أى فرد ، وإنما مرجعه العدل الموضوعى وخير الإنسانية ، وكانت هذه النظريات " ثورية " بدرجة مخيفة لأنها موجهة إلى الحق المقدس للخليفة فى أن يفعل ما يشاء ..

ثم بدأ الخلفاء –بعد ذلك– يدّعون لأنفسهم حقا إلهيا فى الحكم الدينى والدنيوى يماثل ما كان يدعيه باباوات روما، يعبر عن ذلك الاتجاه أدق تعبير المنشور إلى أصدره الخليفة "الناصر" يوصى فيه الناس بطاعة أحد وزرائه فيقول عنه:

((أنه نائبنا فى البلاد والعباد، فمن أطاعه أطاعنا، ومن أطاعنا فقد أطاع الله، ومن أطاع الله أدخله الجنة، ومن عصاه عصانا، ومن عصانا فقد عصى الله، ومن عصى الله أدخله النار))..!!

وفى بغداد تكونت هيئة من الفقهاء مهمتها محاربة الزندقة فى كتابات العلماء والفلاسفة، فكان أى كتاب يرون فيه – من وجهة نظرهم – شبهة للزندقة ، يلقى به وسط لهيب النيران، ويتعرض صاحبه للسجن أو الموت ، فأضحت السيوف والأحجار والأغلال لغة الحوار مع المثقفين ، وظهرت فى كثير من أمصار المسلمين أشباح محاكم التفتيش، وأساليب البابا جريجورى الرابع، تحت مسمى جديد هو الدفاع عن الإسلام..!!

بل أن مفكرا كبيرا كالغزالى، هاجم الفسلفة وكفر دارسيها، وقال عن أرسطو:

((فوجب تكفيره وتكفير متبعيه من متفلسفة الإسلاميين كابن سينا، والفارابى، وأمثالهم)).

وأصبحت آراء الغزالى فيما بعد أقوى أساس بنى عليه اضطهاد الفلاسفة والمفكرين فى الإسلام.

والواقع أن الخطأ الذى وقع فيه السلفيون، ليس فيما قالوا به فى حد ذاته، فهذا حقهم، لكنه فى الأسلوب الذى نشروا به ما يقولون، أسلوب التكفير والإرهاب والمصادرة واستعداء السلطات ، فوضعوا الإرهاب الفكرى حيث يجب أن توضع الحرية الفكرية ..

وإلى يومنا هذا ، كان ذلك الخطأ فى الأسلوب هو آفة الدعوة الإسلامية فى كل المجتمعات ، والمدخل السهل لكل أعداء الإسلام لمحاربة العقيدة ذاتها ..

لقد حض الإسلام على إعمال العقل .. لكن قوى الرجعية الدينية والسياسية جعلت من استخدام العقل خطيئة ..

ودعا النبى إلى طلب العلم ولو فى الصين .. لكن مسلمى العصور المتأخرة أمسوا يرفضونه ولو قدم لهم فى بلادهم ..

وهكذا سقط المسلمون فى هاوية التخلف الحضارى ، عندما ارتكبوا الخطيئة الكبرى وهى .. القضاء على حرية الفكر .. !!

عصر النهضة .. وحرية الفكر :

لم يكن الرجال الذين أطلقوا شرارة النهضة الأوربية يعرفون أنهم يصنعون النهضة، فهم لم يرفعوا صوتا ضد الكنيسة، ولم يخرجوا عن طاعة رجال الدين، كل ما فعلوه أنهم استطاعوا أن يتنفسوا بحرية فى ساحة أخرى غير ساحة الكنيسة.

" ماركوبولو " مثلا ، لم يقصد أن يطلق رصاصة واحدة على صدر الكنيسة ، لكن رحلاته إلى الصين أدهشت ملايين الأوربيين فى أواخر العصور الوسطى ، ونسفت نسفا كل النظريات الجغرافية للكنيسة التى كانت تقول بأن الأرض تشبه " الصحن المسطح " تحف به من كل جانب بحار الظلمات التى تسقط عند حوافها السفن إذا بلغتها ، فى الفضاء والمجهول .. ؟ !!

وهكذا فعلت أيضا رحلات فاسكود اجاما ، وماجلان ، وكولومبس وغيرهم ..

وكانت حركة النهضة بطيئة ، لكنها دؤوبة ، استمرت زهاء ثلاثة قرون ، من القرن الرابع عشر حتى القرن السادس عشر ، وإن كان المؤرخون يصطلحون على اعتبار سقوط القسطنطينية فى يد الأتراك عام ١٤٥٣ بداية لحركة النهضة الأوربية ، فقد أدى هذا الحدث إلى هجرة علماء القسطنطينية إلى الغرب حاملين معهم التراث القديم لحضارات اليونان والرومان والإسلام .

وساهمت المطابع – المخترعة حديثا – فى نشر الكلاسيكيات ووصولها إلى يد كل من يستطيع القراءة بثمن زهيد ، فانتشر التعليم الجديد فى المدارس والجامعات ، وبدأ البساط الفكرى يسحب من تحت أقدام رجال الدين ..

وليس معنى هذا أن مجرد قراءة الأعمال الكلاسيكية أو درسها هو الذى أدى إلى إشعال جذوة النهضة الأوربية الحديثة، وإنما الجديد هو الروح التى قرئت بها هذه الأعمال فى عصر النهضة، والنظر إلى العقل البشرى باعتباره أثمن وأنبل عطاء للإنسان، يجب استخدامه – بلا خوف – فى البحث عن الحقيقة..

الحقيقة، ليس باعتبارها شيئا قد تم تحديده نهائيا، وإنما باعتبارها قيمة نسبية لا يمكن الاقتراب منها إلا بالبحث الدؤوب والشجاع ..

وكان رجال النهضة يطالبون بحرية الفكر المفقودة ، ويؤكدون حقوق الفرد الذهنية والروحية والبدنية .. وعندما كسب " الفرد " حقوقه الذهنية فى عصر النهضة ، أصبح من اليسير عليه أن يطالب بعد ذلك بحقوقه السياسية فى عصر الثورة الفرنسية ، ثم بحقوقه الاقتصادية فى عصر الثورة الصناعية ..

وأندفع الأوربيون فى شوق عارم نحو الاحتكام للعقل ، وكأنهم ينتقمون لأنفسهم من عصور الظلام واحتقار العقل التى اكتووا بنيرانها طويلا ..

وحرية الفكر فى عصر النهضة الأوربية ، تستحق وحدها حديثا مستقلا نتحدث فيه عن رجال من أمثال برونو ، ومونتينى ، وديكارت ، وسنوزا .. وغيرهم كثيرون ..

وإذا كان العصر الذى عاش فيه هؤلاء هو عصر سيادة "العقل" أى القرن السابع عشر، فأن بدايات القرن الثامن عشر قد شهدت روادا مثل فولتير، ومونتسكيو، وروسو، وديدرو وغيرهم، الذين كان عصرهم بحق هو عصر، "التنوير" الذى مهد لقيام الثروة الفرنسية، التى أعلت قيمة الفرد وأرست دعائم حرية الفكر..

ولا يصح أن يتبادر إلى الذهن أن مهمة هؤلاء كانت سهلة أو ميسرة بل كان عليهم أن يخوضوا المعارك الضارية من أجل مخاطبة الجماهير ، وتنوير أذهان الناس البسطاء، وهذه المعارك الضارية هى الضريبة التى يدفعها المفكرون التقدميون فى كل العصور.. دون أن نستثنى من ذلك أيامنا التى نعيشها الآن..!!

ومنذ أوائل القرن الثامن عشر بدأت أفكار وكتابات الحرية تتصاعد وتؤثر فى تطور الحضارة الغربية بأكثر مما أثرت أية أفكار أو كتابات فى أى فترة سابقة، وكانت القيادة الفكرية لفرنسا، تشاركها فى ذلك بقية الدول الأوبية بدرجات متفاوتة، وإن كانت بريطانيا أكثر الدول الأوربية تمتعا بالحريات فى ذلك الوقت، إلا أنها كانت تعتبرها "حريات بريطانية" لا يمكن تصديرها إلى الخارج..

أما فرنسا فهى التى أبتدعت فكرة تصدير الحرية والفكر الثورى إلى الخارج، باعتبار الحرية قيمة عالمية.. فانتشرت مبادئ التسامح الدينى، وحرية الفكر،

وحقوق الإنسان ، وأن الهدف الأول لأى حكومة -والمبرر الوحيد لوجودها- ليس البحث عن القوة والجبروت، وإنما ترسيخ الحريات وحمايتها من أى عدوان..!!

وجاء " الجيل الثانى " من المفكرين الفرنسيين لا ليهاجموا العقيدة وإنما ليحاربوا الخرافة ، ولا ليهاجموا الدين ، ولكن ليفضحوا الكهانة ، وكانوا يدعون الناس إلى الكف عن الاهتمام بالخرافات والخوارق والغوامض ، فى الوقت الذى يتسع فيه العالم كل يوم بالعلم والاكتشاف بما يغنى عن الإنكفاء على الذات ، واجترار الموروثات العقيمة ، ونادوا بوضع الطبيعة فوق ما وراء الطبيعة ، ووضع العلم فوق الفلسفة ، ودفعوا الناس إلى التساؤل والتفكير.

ثم تأتى قصة الفكر الحر فى كتاب جان جاك روسو " العقد الاجتماعى " الذى أصبح فيما بعد دستور الثورة الفرنسية ، والذى يقول فيه :

((أن المجتمع نشأ نتيجة للتعاقد بين الأفراد الأحرار ، أى أن حقوق الأفراد سابقة على قوانين المجتمع ، وأن المبرر الوحيد لبقاء المجتمع هو حمايته لهذه الحقوق الفردية ، وأن الروح الفردية قيمة مقدسة فى حد ذاتها ، وليس لأى سلطة أو قوة الحق فى كبتها ، فالحرية حق طبيعى للإنسان)).

وهكذا كانت الحرية تغرى بمزيد من الحرية ، فليس يكفى أن يكون كل شيء " من أجل الشعب " ، لكنه يجب أيضا أن يكون " بإرادة الشعب " ..

وهكذا أيضا امتدت أفكار "جان جاك روسو" إلى المستعمرات البريطانية فى أمريكا، وكانت محركا للثوار الذين أرادوا الاستقلال عن بريطانيا، فليس غريبا أن نقرأ فى ديباجة وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكى عبارة روسو الشهيرة التى هزت أرجاء القارة القديمة:

((إن جميع الرجال ولدوا متساوين فى الحقوق، ولذلك لهم الحق بغير منازع فى الحرية)).

وليس غريبا أن نسمع صيحة الثائر الأمريكى " باتريك هنرى " : ((يا إلهى .. أعطنى الحرية أو الموت)).

كانت الثورة الأمريكية بداية عظيمة، وأملا للأحرار فى كل مكان، لكن هل حافظ الأمريكيون على مبادئ ثورتهم، وهل جعلوا من بلادهم حقا حصنا للحرية..؟

لم يكن الأمر كذلك منذ البداية ، فإن مبادئ الحرية والديموقراطية والمساواة كانت وقفا على البيض دون الأرقاء الزنوج .. !! واحتاج الأمر إلى حرب أهلية ضروس قامت فى ستينيات القرن السابع عشر لإلغاء الرق ، ورغم إلغائه رسميا بانتهاء ما يسمى " حرب الاتحاد " ظلت القوانين التى تعبر عن المجتمع متحيزة

للبيض ، وظلت النفوس كما هى بالنسبة للملونين ، على مدى حقب عديدة من الزمن بعد الإعلان رسميا عن إلغاء نظام الرقيق .. !!

ومع ذلك كانت الثورة الأمريكية من العوامل المباشرة التى أدت إلى إندلاع الثورة الفرنسية الكبرى، التى رفعت أعظم شعار عرفه العالم الحديث وهو: الحرية، والإخاء، والمساواة..

وأصدرت الثورة الفرنسية "إعلان حقوق الإنسان" وليس إعلان حقوق المواطن، كما فعلت الثورة الأمريكية، ونص إعلان حقوق الإنسان على أنه "لا يجوز اضطهاد أى مواطن أو المساس بوسائل معيشته بسبب آرائه أو معتقداته".

وأقامت الثورة الفرنسية أول نظام ديموقراطى كامل يحكم فيه الشعب نفسه بنفسه ، فأصبحت السيادة للشعب، وأصبح الشعب هو الذى يقرر كل شيء بما فى ذلك انتخاب الأساقفة والقسس، وأرغم رجال الدين على أداء يمين الولاء للشعب كخدام له، تماما كالمدرسين وموظفى البريد وعمال الجمارك.. والحكام..

مذبحة حرية الفكر :

لم تلبث الثورة الفرنسية بعد نجاحها أن فقدت توازنها، وإنزلقت إلى هاوية الرعب والإرهاب، فقضت بنفسها على حرية الفكر التى قامت من أجل إعلائها.. ولم تمض سنوات حتى سيطر المتطرفون على مجريات الأمور فأعلنوا إلغاء الأعياد والرموز المسيحية، كما ألغوا الأسابيع والشهور وأعادوا تقسيم السنة إلى فترات من عشرة أيام، ووضعوا لكل فترة منها أسما وثنيا، وتطرفوا أكثر فأعلنوا إلغاء الدين، وعبادة العقل بدلا من عبادة الله ، وأسقطوا صورة العذراء ليرفعوا مكانها تمثال الحرية .. وألغوا الكنيسة وأحلوا محلها " معبد الفلاسفة " ..

وظلت هذه الفوضى زهاء عامين ، حتى جاء " روبسبيير " فى ٧ مايو سنة ١٧٩٤ وأعلن " عودة الله إلى مكانه على الأرض " وفرض حكما من الإرهاب السافر تم خلاله الإطاحة بأكثر من ١٤٠٠ رأس تحت حد المقصلة ..

لقد كان عصر الإرهاب هذا – رغم بشاعته – هو الوسيلة الوحيدة لمنع المجتمع الفرنسى من الإنحلال بعد أن تحولت الحرية إلى استبداد ، والحماسة إلى إنقسام ، والتسامح إلى تعصب ، والتجديد إلى فوضى ، وأخذ كل فريق – كما هى العادة – يتهم الآخرين بالخيانة أو الكفر ، ويسوقهم إلى المقصلة ..

وفى أعقاب عشر سنوات من قيام الثورة ، وقعت فرنسا تحت براثن " اكفأ " دكتاتورية عرفتها أوربا فى تاريخها الطويل ، وأخمد نابليون حرية الرأى والتعبير بأكثر مما فعل أى دكتاتور آخر فى التاريخ ، بدعوى توحيد فرنسا فى

ظروف الحرب ، وهى الدعاوى التى تطورت – فيما بعد – وفى أماكن أخرى من العالم ، إلى شعار يقول أنه " لا صوت يعلو على صوت المعركة"..!![1]

وإذا كانت مبادئ الثورة الفرنسية قد ضربت –داخل فرنسا– على يد نابليون ، فأنها قد انتشرت – على يديه أيضا – فى الدول المجاورة لفرنسا ، فأينما كانت جيوشه تسير ، كانت تنتشر معها بذور الحرية ، فقد رفعت جيوش نابليون فكرة انتصار الشعوب كوسيلة "إعلامية" لتسهيل فتوحاتها، ومهما كان قدر " النفاق " فى هذا الزعم ، فقد كان مفيدا لفكرة الحرية ، وحتى الأعداء الذين حاربتهم فرنسا الثورية أخذوا بأفكارها، فقد اكتسح نابليون مثلا أسبانيا ، لكن عندما حرر الوطنيون الأسبان بلادهم من سيطرة فرنسا، وضعوا دستورهم الجديد عام ١٨١٢ على نمط دستور الثورة الفرنسية..

وكذلك أخضع نابليون الشطر الأكبر من ألمانيا ، وأثار ضده المقاومة الألمانية العنيدة، لكن أول مطالب الوطنيين الألمان فى عام ١٨١٣ كان الحرية السياسية ، وأرغموا ملك بروسيا نفسه أن يعدهم بالدستور ..

حتى القيصر فى روسيا.. أضطر للاعتراف بمبادئ الحرية التى جاءت بها الثورة الفرنسية..

وهكذا أثبتت الحرية أنها لا تموت .. وأنها قد تتوارى فى حقبة من الحقب تحت ضغط الطغيان ، لكنها لا تلبث أن تظهر وتخوض معاركها وتنتصر ..

وما تاريخ البشرية كله إلا صراع بين الحرية والتقدم من ناحية ، والطغيان والرجعية من ناحية أخرى .. فهل أدرك الطغاة عبرة التاريخ .. ؟؟

للأسف لم يدركوها ، فعادت البشرية تعانى من خلال عصور سميت بالماركسية ، والنازية والفاشية ، والناصرية وغيرها كثير .. !!

<u>وبعد ..</u>

إذا كان لكل حديث هدفا ، فما هو الهدف من هذا الحديث .. ؟؟ الهدف هو تلخيص تجربة التاريخ فى المبادئ الآتية :

<u>أولا</u>: أن حرية الفكر متلازمة مع الحضارة الإنسانية، فكلما اتسعت حرية الفكر، ازدهرت الحضارة، وكلما ازدهرت الحضارة اتسعت حرية الفكر.. والعكس صحيح..

<u>ثانيا</u>: أن الذين يتوهمون أنهم يحتكرون الحقيقة ، هم أشد أعداء حرية الفكر، فالحقيقة أكبر من أن يهتدى إليها فكر واحد .. أو عصر واحد ..

---

(١) القول المأثور لجمال عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧ .

ثالثا: أن التعصب الدينى – فى كل الأديان – يقتل حرية الفكر مهما كانت النوايا .. أو الدعاوى .. ومهما كانت البدايات ..

رابعا: أن حرية الفكر وإن كانت تقوم على احترام حق الجميع فى الاعتقاد بما يشاؤون – دينيا أو مدنيا – فأنها لا تسمح لعقيدة واحدة أن تفرض نفسها على سلوك المجتمع .. أو تحد من اجتهاد أصحاب العقائد الأخرى .. تحت أى شعار ..

خامسا: أن الحكم الفردى –مهما كان عدله أو بطولته– لا يصلح لحكم شعب من الأحرار ولا يمكن أن يكون –مهما بلغ فى تسامحه– إلا قيدا على حرية الفكر..

سادسا: إن التسامح بين أصحاب المذاهب والعقائد، ليس فضلا من مذهب على آخر، أو عقيدة على أخرى ، لكن التسامح وسعة الأفق هو ضرورة اجتماعية فى غيابها لا يمكن أن يقوم مجتمع متحضر ..

سابعا: ن حرية المجتمع هى حاصل جمع حريات أفراده، فلا يمكن أن يكون المجتمع حرا إلا إذا كان أفراده أحرارا، وبالتالى فإن دعاوى سمو حرية المجتمع على حرية الفرد هى دعاوى الأنظمة الشمولية، وحجة أعداء الحرية..

ثامنا: إن تنظيم ممارسة الأفراد لحريتهم ، وضوابط عدم تجاوزهم فى ممارستها، يجب أن تتم بإرادتهم ، وهذه هى الديموقراطية، أما فرض النظام عليهم –حتى لو كان فى مصلحتهم– فهو الدكتاتورية.. مهما اصطنعوا لها من أسماء..

تاسعا: إن الساعات العصيبة – بالذات – هى الساعات التى تتطلب – قبل أى شيء آخر – أن يعلو فيها كل صوت بالرأى والاجتهاد فإنما يُطلب الرأى لساعة الأزمات .. والقول بغير ذلك شعار المستبدين ..

عاشرا: إن حركة التاريخ هى ذاتها حركة الحرية ، وما الواقفون فى وجهها إلا كالواقفين أمام فيضان نهر عظيم .. مصيرهم الغرق .. أو الموت وهنا على شاطئ النهر العظيم ..

* * * * *

المراجـــع

باللغة العربية :

- عبد الرحمن الكواكبى – طبائع الاستبداد – طبعة الجزائر ١٩٨٨ .
- وايت إبراهيم ووحيد رأفت – القانون الدستورى – طبعة ١٩٣٧ .
- الدكتور السيد صبرى– مبادئ القانون الدستورى – الطبعة الرابعة ١٩٤٩.
- الدكتور عبد الحميد متولى – القانون الدستورى – ١٩٥٨ .
- الدكتور مصطفى كامل – القاون الدستورى – ١٩٥٠ .
- الدكتور عثمان خليل عثمان – مبادئ القانون الدستورى – ١٩٥٢ .
- الدستور المصرى – ١٩٢٣ .
- الدستور المصرى – ١٩٣٠ .
- الدستور المؤقت لجمهورية مصر .
- دستور الجمهورية العربية المتحدة .
- دستور جمهورية مصر العربية – ١٩٧١ .
- على عبد الرازق – الإسلام وأصول الحكم – طبعة الجزائر ١٩٨٨ .
- محمد زكى عبد القادر – محنة الدستور.

باللغات الأجنبية :

- **Du Contrat Social – Jean Jacques ROUSSEAU.**
- **ENAG / Editions – ALGER 1988.**
- **Elément de Droit Constitutionnel – ESNEUB – PARIS 1927.**
- **Droit Public – HAURIOU – 2eme Edition – PARIS.**
- **Traité de Droit Constitutionnel– DUGUIT– PARIS 1921.**
- **Traité élémentaire de droit constitutionnel – BARTHELEMY et DUEZ PARIS 1933.**
- **Déclaration des droits de l'Homme et du citoyen – 1789.**
- **Revue Politique et Parlementaire – PARIS.**
- **Le régime Parlementaire – REDSLOB – PARIS 1924.**
- **Contribution à la théorie générale de l'Etat – CARRE DE MALBERG – PRIS 1920.**

الفهـــــــرس

الموضـــــــــوع	الصفحة
إهداء	٣
بداية	٤
داء الشرق ودواؤه	٧
الواجهات	١٢
الشكل .. والمضمون	٢٣
السيادة	٢٩
العباقرة	٣٩
الاستقرار	٥٣
دستور ١٩٢٣	٥٧
شعب عريق	٦٧
المعايير	٨٥
الموضع الصحيح	٩١
أهل الرياء	٩٧
الغشيم	١٠٥
المأزق	١١٥
تصفية الحساب	١٢٥
العقلاء	١٣٣
الكتاب والكتبة	١٤١
ماذا نريد .. ؟	١٥١
حرية الفكر والعقيدة	١٦٣
المراجع	١٨٣

صدر للمؤلف

- باللغة الفرنسية :

L'évolution de l'Enseignement au Maroc sous le Protéctorat Français (1956)

- باللغة العربية :

- فرنسا الطاغية	القاهرة ١٩٥٧
- المسلمون فى روسيا	بيروت ١٩٥٨
- حقيقة بورقيبة	القاهرة ١٩٥٩
- مستقبل الاقتصاد العربى	القاهرة ١٩٦١
- قراءة فى ملف الإرهاب	القاهرة ١٩٨١
- السادات قبل الرئاسة	القاهرة ١٩٨٥
- من هوجة عرابى.. إلى الحركة المباركة..!	بيروت ١٩٨٨
- الوجه الآخر للديموقراطية	الجزائر ١٩٩٠
- السادات وحكايات أخرى	القاهرة ٢٠١٠

رقم الإيداع ٢٠١٠/٧٥٧٥
الترقيم الدولي 977-17-8675-X

دار رؤوف للطباعة
رؤوف سليمان وهبه
الخورنفش –الجمالية– القاهرة
تليفون: ٢٧٨٦٢٨٣٣ موبايل: ٠١٢٣٤١٤١١٥

يقف كاتب هذه السطور محزوناً، وهو يرى كلمة الديموقراطية قد ابتذلت في دول العالم الثالث، فتحولت إلى مطية لكل حاكم مستبد، وعنواناً لكل حكم فاسد..

فما من دولة تُنتهك فيها حقوق الإنسان إلا وتسمى نفسها دولة ديموقراطية..

وما من ديكتاتور متسلط ألا ويحاول أن يعطي للديموقراطية معنى ممسوخاً، ليسخرها – بمعناها الجديد – لخدمة عدوانه على حقوق الشعب..

وفي مصر، حاول جمال عبد الناصر أن يمتهن كلمة الديمقراطية فيجعل منها مجرد الحق في ملئ البطون، فقال بأن الديموقراطية "هي ديموقراطية رغيف الخبز"، مع أن الإنسان يأكل ليعيش حرًا، ولا يعيش عبدًا ليأكل خبزًا..

ومادامت في العروق دماء تنبض، فلن نكف عن التكرار – بعزم وإصرار – على أن الديموقراطية هي حكومة بإرادة الشعب وتحت رقابته..

الديموقراطية هي دولة تقوم على الفصل بين السلطات، وعلى مسئولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية..

الديموقراطية هي دولة ليس فيها فرد يتصور أنه يسوق قطيعًا، وإنما فيها شعب يعلّم.. ويحاسب.. لأنه صاحب "السيادة".

المؤلف